

حقوق المتهم وضماناته في مرحلة ما قبل المحاكمة



المحامي

مطر سالم السعيد

دار الفكر والقانون

(١) شارع الجلاء - أمام بوابة الجامعة

المنصورة - برج أية

تليفون: ٠٥٠ ٢٢٣٦٢٨١ - محمول: ٠١٠٠٦٠٥٧٧٦٨

حقوق المتهم وضماناته في مرحلة ما قبل المحاكمة

المحامي
مطر سالم السعيد

٢٠١٢

دار الفكر والقانون

المنصورة

ت : ٥٠/٢٢٣٦٢٨١
محمول : ١٠٦٠٥٧٧٦٨

حقوق المتهم وضماناته في

مرحلة ما قبل المحاكمة

المحامي

مطر السعيدني

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠١٢ لسنة ٢٠١٢

الترقيم الدولي : I.S.B.N.

٩٧٨-٩٧٧-٦٢٥٣-٥٩-٩

دار الفكر والقانون

للنشر والتوزيع

١ ش الجلاء أمام بوابة الجامعة برج آية

تليفون : ٠٠٢٠٥٠٢٢٥٦٧١ تليفون : ٠٥٠٢٢٣٦٢٨١

محمول : ٠٠٢٠١٠٠٦٠٥٧٢٦٨

dar.elfker@Hotmial.com

المحامي / أحمد محمد أحمد سيد أحمد

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى معلمي الأول والدي رحمة الله عليه ، وإلى من يكرمني الله بسببها إلى أمي أطال الله في عمرها، كما أهدي هذا العمل إلى قلعة من قلاع العدل في السلطنة سعادة الشيخ حسين الهلالي المدعي العام.

المؤلف

الباب الأول

ماهية جمع الاستدلالات

الإستدلال مجموعة من الاجراءات التمهيدية السابقة على تحريك الدعوى الجنائية تهدف الى جمع المعلومات فى شأن جريمة ارتكبت كى تتخذ سلطات التحقيق بناء عليها القرار فيما اذا كان من الجائز أو من الملائم تحريك الدعوى الجنائية ويتضح من هذا التعريف أن فعوى الاستدلال وهدف اجراءاته هو مجرد جمع المعلومات وغاية الاستدلال هى توضيح الامور لسلطة التحقيق كى تتصرف على وجه معين وليست غاية توضيح عناصر الدعوى للقاضى لكى يحكم على نحو معين فتلك مهمة التحقيق الابتدائى ومن ثم ساغ القول بأن سلطات الاستدلال تعمل لحساب سلطات التحقيق وتحت اشرافها وليس لعملها اتصال مباشر بالقضاء^(١)

وللحديث عن مرحلة جمع الإستدلالات نتعرف أولاً على من هم مأمورو الضبط القضائى ثم أهمية مرحلة الاستدلال ، ثم القواعد العامة لها على التوالي ، ولذلك سينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول كالتالى :

الفصل الأول : مأمورو الضبط القضائى

الفصل الثانى : أهمية مرحلة الاستدلال

الفصل الثالث : القواعد العامة لأعمال الإستدلال

(1) نجيب حنى : شرح قانون الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٨ ، ص ٤٩٩ ، دار النهضة العربية

الفصل الأول

مأمورو الضبط القضائي

للضبط القضائي نشاط مهم في مجتمعنا ، فهو يتمثل في الكشف عن الجرائم وجمع أدلة الإثبات والبحث عن الفاعلين ، إذ يتدخل قبل فتح التحقيق وقبل تحريك الدعوى ، أي في مرحلة جمع الاستدلالات^(١).

ويمكن القول أيضا بأن لمأمور الضبط القضائي دورا مهما في مرحلة التحقيق الابتدائي ، وأنه يتمتع في هذا الصدد بسلطات واسعة إستثناء منها على سبيل المثال: سلطات القبض والتحفظ وسماع الشهود والاستجواب والتفتيش ، وهذه السلطات التي تساعد مأمور الضبط القضائي على أداء مهمته للكشف عن الحقيقة ، قد تشكل اعتداءً على حقوق وحرريات الأفراد.

وقد يلجأ مأمور الضبط القضائي في أداء مهمته إلى استخدام القوة والسلاح في بعض الأحيان ، ولهذا كان لا يجب تركها لمحض مشيئته ، فوضعت الشروط اللازمة لذلك وقد تقرر للمحكمة العليا (لمحكمة النقض) مراقبة مدى مشروعية الأعمال التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي^(٢).

(١) قدرى عبد الفتاح ، ضوابط السلطة الشرطية في التشريع المصري والمقارن ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ١٩.

(٢) نقض جنائي الطعن رقم ١١٢٢٦ ، للسنة القضائية ٥٩ ، بجلسة ١١/٠٣/١٩٩٠ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها التعدي على حريات الناس والقبض عليهم بغير وجه حق وكان الدستور قد كفل هذه الحريات باعتبارها أقدس الحقوق الطبيعية للإنسان بما نص عليه في المادة ٤١ منه من أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون ، أحمد محمد مونس: حقوق المتهم وضماناته في ضوء التشريعات الجنائية لدول مجلس التعاون ، طبعة ٢٠١١ ، ص ١٠.

المبحث الأول

تحديد مأموري الضبط القضائي

لتحديد مأموري الضبط القضائي لا بد أن نُعرّف أولاً معنى كلمة " ضبط " لأنها الأساس لهذا البحث ، فهي تعني وظيفة ضرورية محايدة من وظائف السلطة العامة تهدف إلى حماية النظام العام في المجتمع بوسائل القسر في ظل القانون^(١) . فالضبط بمعنى أوسع يتمثل في: مجموعة القواعد التي تفرضها السلطة العامة على المواطنين ، فسلطة الضبط هي إذا سلطة فرض تلك القواعد وبذلك يشمل الضبط كل فروع القانون ، ولهذا فهي تنصرف كمعنى موضوعي إلى الوظيفة ذاتها أو كمعنى شكلي إلى فئة الأشخاص المخولين بحفظ النظام وإدارة أقاليم الدولة^(٢) .

ويقصد بها بالمعنى الضيق في مجال القانون الإداري: أنها مجموعة الأعمال التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمن والصحة العامة . فهيات البوليس هي الهيئات الإدارية التي يعهد إليها بوظائف هذا النظام^(٣) .

ولا تقتصر كلمة الضبط على المعنى الإداري فحسب وإنما تمتد إلى معنى آخر قضائي: يشمل مجموعة الإجراءات اللازمة لإثبات وقوع الجرائم وجمع الأدلة والبحث عن مرتكبيها قبل وأثناء التحقيق الابتدائي في الجريمة ، وبالتالي فالأعمال التي تدخل في الضبط القضائي تختلف عن أعمال الضبط الإداري في طبيعتها وغايتها كما سنرى لاحقاً . ولذلك نرى من المفيد قبل بحث ذلك التحديد أن نبث الأمور الآتية

(١) محمود سعد الدين الشريف ، النظرية العامة للبوليس الإداري في مصر، مجلة مجلس الدولة ، ص ٢٨٤ ، ص ٢٨٤ .

(٢) أحمد فتحي سرور ، الوسيط في الإجراءات الجنائية ، سنة ١٩٨٠ ، الجزء الثاني ، رقم ٢٣٩ ، ص ٤٨٤ محمد عيد الغريب ، الاختصاص القضائي لمأموري الضبط القضائي في الأحوال العادية والاستثنائية ، سنة ١٩٩٩ ، مكتبة الانتساب للموجه ، ص ٨٠ .

(٣) محمد عيد الغريب ، المرجع السابق ، سنة ١٩٩٩ ، ص ٨٠ .

المطلب الأول

صلة أعمال مأموري الضبط القضائي بالأعمال القضائية

- من المناسب أن نبحث هذا الموضوع في بداية البحث لأن الأعمال القضائية مازالت حتى الآن في القانون المصري تمر بمرحلة عدم المسئولية ، ومعنى اتصاف أعمال مأموري الضبط القضائي بالأعمال القضائية ، أنها تأخذ حكم هذه الأعمال . وحتى يمكننا التوصل إلى مدى صلة أعمال مأموري الضبط القضائي بالأعمال القضائية لابد أولاً أن نتعرف على المقصود بالأعمال القضائية :

فالأعمال القضائية تشمل ما يصدر عن القضاء بأنواعه المختلفة بصدد ممارسته لوظيفته^(١) . وهنا يثور التساؤل حول ما إذا كانت جميع الأعمال الصادرة عن السلطة القضائية تعد من قبيل الأعمال القضائية ؟ أم لا ؟

يؤكد الواقع العملي عدم اتصاف جميع الأعمال الصادرة عن السلطة القضائية بالصفة القضائية ، لأن هناك بعض الأعمال الصادرة عن تلك السلطة لا تختلف من الناحية الموضوعية عن العمل الإداري الصادر عن السلطات العامة الأخرى ومن هنا وجب إيجاد تعريف جامع ومانع للعمل القضائي .

ولتحديد العمل القضائي : فقد توجه البعض من الفقه إلى عدة نقاط لتحديد العمل القضائي ، والذي يعني " الإثباتات التي يحررها عضو جهة قضائية وفقاً لاشتراطات قانونية كي يفصل في نزاع قانوني يستوضح به وجه الحقيقة القانونية "

(١) محمد محمد بدران ، رقابة القضاء على أعمال الإدارة ، دار النهضة العربية ، الكتاب الأول ، سنة ١٩٨٥ ، ص ٢٣٦ .

في حين توجه البعض الآخر إلى أن العمل القضائي تصرف ذو بناء مركب من عناصر شكلية وأخرى موضوعية^(١) وتمثل العناصر الشكلية في عدد من المظاهر الخارجية ، وأخصها الجهة التي تصدره ، وما يتبع في اتخاذه من إجراءات، أو ما يضيفه القانون على العمل نفسه من قوة أو حصانات أو أثر قانوني، وتؤدي إلى أن يحوز العمل حُجَّة الشيء المقضي به، ولقد قسم فقهاء العناصر الشكلية العمل القضائي ثلاث طوائف:

تعرف الطائفة الأولى العمل القضائي حسب العضو الذي قام بإصداره، فالعمل يعتبر قضائيا إذا كان قد تم إصداره من قبل عضو مستقل.

أما الطائفة الثانية فاتجهت إلى تعريف العمل القضائي وفقا للشكل والإجراءات التي اتبعت في اتخاذه ، أي يعتبر العمل قضائيا إذا صدر من سلطة لها صفة ونظام المحاكم ، سواء أكانت جهة عادية أم استثنائية، أي أن يتمثل في كل تصرف يصدر عن هيئة منظمة ومعدة لممارسة القضاء ومحاطة بأشكال وإجراءات معينة .

بينما ترى الطائفة الثالثة أن العمل يعد قضائيا إذا أحدث أثارا جوهرية واضحة في العالم الخارجي ، ونرى أن العناصر الشكلية لا تكفي وحدها لتحديد ماهية العمل القضائي.

أما العناصر الموضوعية وفقا لهذا الرأي فيتمثل في النظر إلى موضوع العمل ذاته وأثاره القانونية دون النظر إلى السلطة التي أصدرته أو الإجراءات التي اتخذت في إصداره . ولقد قسم الفقهاء العناصر الموضوعية للعمل القضائي هي الأخرى ثلاث طوائف^(٢)

(١) رمزي طه الشاعر ، السئولية من أعمال السلطة القضائية ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٨٣ ، دار النهضة العربية ، ص ٦٣ .

(٢) عماد أبو سمرة : المسؤولية المدنية لمأمور الضبط القضائي ، رسالة دكتوراه ، طبعة ٢٠٠٨ ، ص ٣٥ ، دار الفكر والقانون .

فالبعض من الفقهاء رأى أن العمل القضائي يتوقف على هيكله .
 فالأعمال والتصرفات القانونية تتميز من حيث طبيعتها بالتغيير الذي يقصد
 القائم بها إحداثه في النظام القانوني ، وأمام ذلك تنقسم التصرفات إلى
 تصرفات مشرعة يقصد بها تطبيق أو إنهاء تطبيق قواعد النظام القانوني ،
 وتصرفات شرطية يقصد بها تطبيق أو إنهاء قاعدة قانونية أو مركز موضوعي
 على شخص أو أكثر ، وتعتبر بذلك مجرد شرط لإنشاء المركز الموضوعي أو
 تغييره أو إنهائه ، وذاتية يقصد بها إنشاء أو تغيير أو إنهاء مركز شخصي
 يتصل بشخص أو أكثر ، وهنا الأعمال المشرعة هي مضمون الوظيفة
 التشريعية ، والأعمال الشرطية هي مضمون الوظيفة الإدارية ، ولهذا فإن
 تحديد الوظيفة القضائية يتطلب البحث عن الأعمال القانونية التي تؤدي بها
 وتحديد طبيعتها الخاصة التي تتمثل في بنائها المركب . ولهذا فإن العمل
 القضائي يستند إلى ثلاثة عناصر : هي الإدعاء والتقرير والقرار ، فإذا
 اكتملت هذه العناصر الثلاثة في العمل بشكل غير منفصل فإنه يعد عملاً ذا
 طبيعة قضائية.

أما الطائفة الثانية فترى أن العمل القضائي لا يتوافر له هذه الصفة
 إلا باجتماع عنصرين فقط هما: التحقيق والحكم ، أي يعرفه على أساس
 عمله ، بينما اتجه بعض فقهاء الطائفة الثانية إلى تعريف العمل القضائي على
 أساس عنصر التحقيق فقط ويعتبرونه محل العمل القضائي . بينما ترى
 الطائفة الثالثة أن العمل القضائي يجب أن يعرف وفقاً للهدف الذي ترمي
 إليه الوظيفة القضائية، والذي يتجه لتحقيقه النشاط القضائي ، فإذا كان
 الفقه قد تفرقت به السبل في تحديد نوع الغاية التي يهدف إليها النشاط
 القضائي ، فإنه من الممكن تجميع هذه الآراء في نظريات تحدها بأنها الغاية
 الاجتماعية والنفسية ، ونظريات أخرى ترى أنها الغاية القانونية^(١).

كما سبق ولصعوبة تحديد أيهما أولى - المعيار الشكلي أم
 الموضوعي - فقد ذهب الفقه في مصر وفي^٢ على أن معيار العمل القضائي

(١) وجدي راغب ، النظرية العامة للعمل ،^٣ ص ١٠٠ في قانون المرافعات ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين
 شمس ، سنة ١٩٧٤ ، ص ١٦ ، وجدي ،^٤ الشارح ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ ،

هو معيار مختلط من العناصر الموضوعية والشكلية^(١). ويقوم هذا المعيار الذي نؤيده على الجمع بين عناصر شكلية وأخرى موضوعية للوظيفة القضائية ، ولهذا فالعمل القضائي تتمثل فيه العناصر الشكلية في تكوين العضو صاحب النشاط ومدى تمتعه بالاستقلال وكذلك في الإجراءات المتبعة أمامه ونظام الطعن في الأعمال الصادرة منه ، أما العناصر الموضوعية فتظهر في فكرة الادعاء التي تطرح أمام القاضي ويعقب ذلك تقرير من جانب القاضي يعمل فيه على المواءمة بين الوقائع المثارة في الدعوى والقواعد القانونية التي يجب أن تحكم الادعاء ، ثم يعقب ذلك قرار يتخذه القاضي مؤسسا على التقرير ويكون نتيجة له ، ويهدف القاضي من هذا القرار إلى تحقيق احترام القانون.

من مجمل العرض السابق يتبين لنا أن الأعمال القضائية تشمل مجموعتين كبيرتين من الأعمال هي^(٢) الأحكام القضائية ، وأعمال مأموري الضبط القضائي.

فإذا كانت هذه الأعمال الصادرة من القضاة متمثلة في الأحكام القضائية تكملها أعمال مأموري الضبط القضائي فالمنطق يقول أن أعمال مأموري الضبط القضائي تساوي أعمال القضاة وتخضع لنفس حصانتهم ، وهذا ما أكدت عليه محكمة القضاء الإداري المصري فهي حكمها الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ قررت أن "الأعمال التي يؤديها رجال البوليس إما أن تقع منهم بصفتهم من رجال الضبطية الإدارية مثل إجراءات المحافظة على النظام والأمن العام ومنع الجرائم وحماية الأرواح والأموال وتنفيذ ما يفرضه عليهم القوانين واللوائح من تكاليف ، وإما أن تقع منهم بصفتهم من رجال الضبطية القضائية فتعتبر أعمالهم قضائية وهي التي تتصل بكشف الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق في الدعوى ؛ كما أنهم في قيامهم بهذه الأعمال إنما يقومون بها لحساب النيابة العمومية وتحت

(١) رمزي طه الشامر ، المرجع السابق ، ص ٨٥ وما بعدها.

(٢) عبد الفتاح حسن ، القضاء الإداري ، الجزء الأول ، قضاء الإنشاء ، سنة ١٩٧٩ ، مكتبة الجلاء بالنصورة ، ص ١٠٧. عبد الحميد الشواشي ، المسؤولية القضائية في ضوء الفقه والقضاء ، ١٩٩٧ ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص ١٦٢.

إدارتها^(١).

إذا فالأعمال التي تؤديها رجال الشرطة بصفتهم من رجال الضبطية تعتبر أعمالاً قضائية إذا كانت تتصل بكشف الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق في الدعوى ، كما أن قيامهم بهذه الأعمال تكون لحساب الإدعاء العام (النيابة العمومية) وتحت إشرافها ، كما أكدت المحكمة الإدارية العليا على ذلك بقولها " إن أوامر وإجراءات مأموري الضبط القضائي التي تصدر عنهم في نطاق الاختصاص القضائي الذي خولها لهم القانون وأضيف عليهم فيها تلك الولاية القضائية هي وحدها التي تعتبر أوامر وقرارات قضائية وهي بهذه المثابة تخرج عن رقابة القضاء الإداري ، أما الأوامر والقرارات التي تصدر عنهم خارج نطاق ذلك الاختصاص القضائي المخول إليهم في القانون فإنها لا تعد أوامر وقرارات قضائية وإنما تعتبر من قبيل القرارات الإدارية وتخضع لرقابة القضاء الإداري إذا توافرت شروط تلك الرقابة^(٢) . وما سبق من آراء الفقهاء وأحكام القضاء يتأكد اتصاف جميع أعمال مأموري الضبط القضائي بالصفة القضائية صاحبة الحصانة واتصالها بها.

(١) حكم محكمة القضاء الإداري الطعن رقم ٧٢ ، في جلسة ٤ ديسمبر ١٩٥٥ ، مجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإداري ، ص ٦٠ .

(٢) حكم المحكمة الإدارية العليا ، في الطعن رقم ٦٣٨ ، الصادر في جلسة ١٩٥٨/٣/٢٩ ، الجامع القانوني.

المطلب الثاني

التمييز بين أعمال الضبط القضائي وأعمال الضبط الإداري^(١)

اتجه بعض الفقهاء إلى تبني معيارين مزدوجين أحدهما شكلي والآخر موضوعي لتمييز عمل مأمور الضبط القضائي عن عمل مأمور الضبط الإداري وهذان المعياران هما :

(١) **المعيار الشكلي** ، وأساس هذا المعيار هو البحث عن الصفة التي تمارس بها جهة الضبط ولايتها فإن كانت الجهة قضائية كنا بصدد الضبط القضائي وإن كانت الجهة إدارية كنا أمام الضبط الإداري^(٢).

وإذا كان هذا المعيار يمتاز بالسهولة والوضوح ، إلا أن الفقهاء قد انتقدوا هذا المعيار لصعوبة التمييز بين هاتين الوظيفتين حيث إن كثيرا من مأموري الضبط القضائي يكونون في حالات كثيرة من رجال السلطة العامة مما يؤدي إلى أن يجمعوا بين الوظيفتين في وقت واحد ، فضلا عن أن هذا المعيار غير منضبط ؛ لأنه يقوم على الشكل دون الجوهر^(٣).

(٢) **المعيار الموضوعي** ، ويتضمن هذا المعيار اتجاهين يقع بينهما بعض التباين والاتفاق وهذان الاتجاهان هما : -

(أ) **الاتجاه الموضوعي القائم على أساس طبيعة العمل المكلف به** : ويتمثل في النظر إلى طبيعة القرارات الصادرة ، فإذا كانت صادرة عن الشرطة الإدارية حال ممارستها لوظيفتها الإدارية فتعتبر القرارات حال ذلك قرارات إدارية ، وتخضع لرقابة القضاء الإداري ، وعلى

(١) عمر فاروق الحسيني ، أحكام وضوابط الاستيقاف والقبض ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٩٥ ، ص ٢١.

(٢) صلاح الدين فوزي ، السلطة التشريعية لسلطة الضبط الإداري ، مجلة الأمن العام ، العدد (٧٧) ، ص ٧٠.

(٣) علي علي صالح المصري ، وظيفة الشرطة في النظم الوضعية والشرطة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٨ ، ص ٢٩ ، وعبد أبو سمرة : المرجع السابق ، ص ٤٥.

العكس من ذلك تعد القرارات الصادرة وفقا لوظيفة الشرطة القضائية قرارات قضائية ولو كانت صادرة عن رجال الإدارة عند ممارستهم لهذه الوظيفة، ولهذا فلا تخضع لما تخضع له القرارات الإدارية^(١). وقد وجه لهذا المعيار عدة انتقادات منها أن هذا المعيار يظل بحاجة إلى معيار آخر تكميلي لتحديد ماهية الأعمال الإدارية والقضائية حتى يمكن أن تتعدى التفرقة^(٢).

ب) الاتجاه الموضوعي القائم على أساس الغاية من التصرف : يعتمد هذا المعيار على التفرقة بين العمل الإداري والعمل القضائي وفق الغاية من التصرف^(٣)، فالضبط الإداري غايته ومهمته وقائية ترمي إلى منع وقوع الأضرار.

أما الضبط القضائي فغايته القمع ، فلا يتدخل مأمور الضبط القضائي إلا حيث تكون الجريمة قد اقترفت وهدفه إثباتها والكشف عن فاعلها وجمع الأدلة ليتمكن القضاء الجنائي من تأدية وظيفته . وعليه فإن ما يقوم به رجال الضبط القضائي من أعمال تعتبر مساعدة للقضاء في أداء مهامه وهدفها خدمة العدالة وكشف الجرائم وتتبع مرتكبها أو التحقيق معهم . أما إذا كان العمل غايته تحقيق النظام العام بعناصره فتعد هذه الأعمال من أعمال الضبط الإداري، ومن مميزات هذا المعيار أنه معيار منطقي لاتفاقه مع الواقع في تقسيم الأمور.

والاتجاه الراجح هو اتجاه الغاية من المعيار الموضوعي نظرا لما يتمتع به هذا الاتجاه من سهولة في الوصول إلى النتيجة المقصودة كما أن أغلبية أحكام القضاء الإداري المصري تسانده^(٤).

(١) أنور رسلان ، الوجيز في القانون الإداري ، طبعة ١٩٩٩ ، ص ١٧٣ .

(٢) صلاح الدين فوزي ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(٣) قنري عبد الفتاح الشهاري ، النظرية العامة للمسئولية الشرطية جنائيا وإداريا ، ص ٨٥ ، قنري عبد الفتاح ، ضوابط السلطة الشرطية في التشريع المصري والمقارن ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ٢٩ .

(٤) حكم محكمة القضاء الإداري العا. بن رقم ٧٢ ، في جلسة ٤ دية بر ١٩٥٥ ، مجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإداري ، ص ٦٠ .

- يتبين مما سبق أن الضبط الإداري يتميز بأنه وقائي ، أي أن أهدافه وإجراءاته تتمثل في المحافظة على النظام العام وصيافته من الإخلال به ، أما الضبط القضائي فيتمثل في الإجراءات التي تتخذها سلطة الضبطية القضائية في التحري عن الجرائم بعد وقوعها كجمع الأدلة اللازمة للتحقيق وإقامة الدعوى وإقامة إجراءات محاكمة المتهمين وإنزال العقوبة على من تثبت إدانتهم ، وهنا نجد أن الهدفان إلى المحافظة على الأمن والاستقرار داخل المجتمع .

فما هما يختلفان من عدة وجوه جوهرية نجملها في الآتي^(١):

- **من حيث الطبيعة القانونية للأعمال** التي يقوم بها ، فتعتبر قرارات الضبط الإداري قرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء الإداري إلغاءً وتعويضاً ، أما قرارات الضبطية القضائية فتعتبر أعمالاً قضائية ، وهي بهذا الشكل تخرج عن اختصاص القضاء الإداري وتدخل المنازعات المتعلقة بها في اختصاص القضاء العادي وفي الحدود المقررة للنصوص التشريعية.

- **من حيث السلطة القائمة على كل منهما** ، يقوم بأداء وظيفة الضبط الإداري السلطة التنفيذية ممثلة في هيئاتها وموظفيها ، أما وظيفة الضبط القضائي فيتولاها رجال حدهم القانون على سبيل الحصر سواء في التشريع العماني أم المصري وللتمييز بين أعمالهم نلجأ إلى معيار الغاية السابق ذكره^(٢).

- **ومن هذه الفروق السابقة** يتمتع عمل مأمور الضبط القضائي بعدة خصائص منها:

١- ظهور الطابع القضائي لوظيفة مأمور الضبط القضائي ، وهذا مستمد من مساهمته الفعلية في تحديد سلطة الدولة في العقاب

(١) سعاد الشقراوي ، القانون الإداري ، دار النهضة العربية ، سنة ١٩٨٣ م ، ص ٤٤ وما بعدها ، وكذلك عمود عاطف البنا ، الوسيط في القانون الإداري ، دار الفكر العربي ، سنة ١٩٨٤ ، ص

(٢) راجع ما ذكر في الصفحة السابقة ، وعماد أبو سمرة : المرجع السابق ، ص ١٨ .

وفي المراحل التي تمر بها الإجراءات حتى يتم فرض العقاب ، فسلطة الدولة في العقاب تنطوي على مساس جسيم بحرية الفاعل ، والقضاء هو الجهاز المستقل المحايد القادر على إقرار هذه السلطة وتحديد مداها بوصفه المشرف الطبيعي على الحريات داخل المجتمع^(١).

٢- محضر جمع الاستدلالات ونتائج أعمال مأمور الضبط القضائي يعتبر تمهيداً وعنصراً أساسياً في توجيه حكم القضاء^(٢). كما تدخل أدلة الإثبات أو التفي ضمن عناصر التقدير القضائي ، وتعرض على المحكمة لكي تقول كلمتها فيها.

- ويعد هذا التمهيد السابق نجد أن النظام الوظيفي للقائمين على أعمال الضبطية القضائية له أصوله وقواعده فليس كل القائمين على أعمال الضبطية القضائية لهم صفة مأمور الضبط القضائي، فالشخص الذي له تلك الصفة يمتلك سلطات وصلاحيات وظيفية متسعة ، جعلت المشرع بتشدد كثيراً بالنسبة لإضفاء تلك الصفة عليه . ومن هنا فقد نظر المشرع نظرة خاصة لذلك المركز الخطير الذي يقرب سلطة القائم عليه مبن سلطة القضاء^(٣).

ونظام الضبط القضائي في أساسه وليد الضرورة لأن سلطة التحقيق لا تمتلك القدرة الفعلية على القيام بنفسها بالتحري عن كل الجرائم وجمع المعلومات عنها وعن مرتكبيها ولأنها تتلقى كثيراً من البلاغات ، منها الصحيح ومنها الكاذب ، والتمييز بين الصحيح وغير الصحيح يحتاج إلى جهد كبير ، ولهذا أوجبت الضرورة إنشاء جهاز يماون الإدعاء العام ويحمل عنها مشقة البحث عن الجرائم وعن مرتكبيها^(٤).

(١) أحمد تقي سرور ، الوسيط في شرح القانون الجنائي ، الطبعة الرابعة ، سنة ١٩٨١ ، رقم (٦٢) ، ص١٤٣.

(٢) نقض جنائي الطعن رقم ٢٧١ ، جلسة ١ / ٤ / ١٩٦٨ ، السنة ٣٨ ق. الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته.

(٣) رضا عبد الحكيم إسماعيل ، الضبط القضائي بين السلطة والمستولية ، رسالة دكتوراه ، أكاديمية الشرطة ، كلية الدراسات العليا ، سنة ١٩٩٢ ، ص٧٣.

(٤) عوض محمد ، الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية ، الجزء الأول ، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ، ص١١٧ .

وقد أوضحت المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية الجزائية العماني ذلك ونصت على يقوم مأمورو الضبط بالبحث عن الجرائم ومركبيها، وجمع الاستدلالات وإجراء المعينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبليغ اليهم وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة

مصدر صفة مأمور الضبط القضائي يستخلص من تحديد الشارع لمأموري الضبط القضائي على سبيل الحصر أنه لا تجوز الاضافة اليهم الا عن طريق نص قانوني ذلك أن هذه الإضافة هي في حقيقتها تعديل للقانون فلا تجوز وفقا للقواعد العامة الا بقانون وهذه القاعدة صحيحة بالنسبة لمأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص النوعي العام أما بالنسبة لمأمور الضبط القضائي ذوي الاختصاص النوعي المحدود فقد نص الشارع على جواز أن تحول هذه الصفة لهم (بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص) ماده ٣١ من قانون الإجراءات الجزائية العماني (المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية الفقرة السابقة على الاخير) والتي جاء نصها كالآتي: مأمورو الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم

١- أعضاء الادعاء العام.

٢- ضباط الشرطة والرتب النظامية الأخرى بدءا من رتبة شرطي.

٣- موظفو جهات الأمن العام الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس الجهة.

٤- الولاة ونوابهم.

٥- كل من تخوله القوانين هذه الصفة.

ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تحويل بعض الموظفين صفة الضبطية القضائية بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم.

وتعد هذه القاعدة نوعاً من التفويض التشريعي للوزيرين وهدفها تحقيق المرونة بالنظر الى تنوع الحالات التي تدعو الحاجة فيها الى تفويل هذه الصفة وهي على هذا النحو لا تنفى أن المصدر الحقيقي لهذه الصفة لهذه الصفة هو القانون فى النهاية

المطلب الثالث

إختصاص مأموري الضبط القضائي

أولاً الإختصاص المكاني

يتقيد مأمور الضبط القضائي باختصاصه المكاني ويتحدد ذلك وفقاً للمعايير التي يحددها اختصاص المحاكم الجنائية والتي نصت عليها المادة ١٤١ من قانون الإجراءات الجزائية العماني (٢١٧ إجراءات جنائية مصري) وهي:

المعيار الأول : مكان وقوع الفعل.

المعيار الثاني : محل إقامة الفاعل.

المعيار الثالث : مكان ضبط الفاعل.

إذن فالأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤديون فيها وظائفهم طبقاً للمادة ٣١ من قانون الإجراءات الجزائية العماني (٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المصري) ، ويجب على مأمور الضبط القضائي الالتزام بمحدود الاختصاص المكاني والوظيفي ولا يبطل كل تصرف يقوم به حيث إنه يتمتع بصفته هذه بحكم القانون وتحدد هذه الصفة بقرارات أو أوامر تنظيمية أخرى تساهم في أعمال النصوص القانونية^(١).

(١) نقض جنائي العلين رقم ١٨٧٤ ، جلسة ١٥ يونيو سنة ١٩٨٢ ، ص ٥١ ق ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: أنه لا يجوز لمأموري الضبط القضائي أن يتجاوز اختصاصه المكاني إلا لضرورة ومن ذلك فإذا صادف مأمور الضبط القضائي المتهم المأفون بتفتيشه قانوناً أثناء قيامه بتنفيذ إذن التفتيش على شخص في مكان يقع خارج دائرة اختصاصه المكاني وبدا له من المتهم المذكور من المظاهر والأفعال ما ينم عن إحرازه جوهراً مخدراً ومحاولة التخلص منه فإن هذا الظرف الاضطرابي المفاجئ وهو محاولة المتهم التخلص من الجواهر المخدرة بعد صدور أمر النيابة المختصة بتفتيشه هو الذي أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط إلى ضبط المتهم في غير دائرة اختصاصه المكاني للقيام بالواجب المكلف به ولم يكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الإجراء صحيحاً موافقاً للقانون إذ لا يسوغ في هذه الحال أن يقف الضابط مغلول اليدين إيذاءً للمتهم المنوط به تعيينه إذا صادفه في غير دائرة اختصاصه وفي ظروف تؤكد إحرازه للجواهر المخدرة.

ثانياً. الاختصاص النوعي لمأموري الضبط القضائي:

- الاختصاص النوعي لمأموري الضبط القضائي أمر غاية في الأهمية وذلك لصعوبة وضع معيار للتمييز بين ما يعد من الأعمال القضائية وما يعد من الأعمال الإدارية ، وقد سبق أن حددنا ذلك^(١) وذكرنا أن معيار الغاية من الأعمال هو المعيار الذي استقر عليه الفقه للتمييز بينهما ، وهو ما استقرت عليه محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا ، وكذلك يستمد حدود اختصاصه النوعي من نص القانون (ماده ٣١ السابق الإشارة إليها).

(١) حماد أبو سمرة : المرجع السابق ، ص ٥٩.

الفصل الثاني

أهمية مرحلة الاستدلال

- لمرحلة الاستدلال أهمية بالغة حيث يكون محضر الاستدلال دوره في الإعداد للتحقيق الابتدائي أو للمحاكمة التي يكون من الجائز إجرائها دون تحقيق^(١)، كما يعطي الفرصة للإدعاء العام في السير في إجراءات الدعوى الجنائية بناء عليه، ولها أن تأمر بحفظ الأوراق، أو الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى؛ كما يكون لأعمال الاستدلال تأثيرها المباشر في تعزيز الأدلة لدى المحكمة؛ كما لها تأثير إجرائي مهم وهو طلب الإدعاء بإعادة فتح التحقيق وإمدادها بالمعلومات اللازمة لمواءمة إمكانية تحريك الدعوى الجنائية.

ويباشر الإدعاء العام رقابته المباشرة على هذه المرحلة وخاصة إجراءات التحفظ، وذلك لحماية الحريات الفردية، ولضمان عدم التعسف في مباشرة الإجراءات حيال المساهمين في الجريمة.

ونناقش ذلك بشئ من التفصيل:

أولاً:- هي المرحلة الأولى والتأسيسية للدعوى الجزائية؛

مأمورو الضبط القضائي القائمون بالإستدلالات هم أول من يتصل بالمتهم والشهود والجريمة من رجال السلطة العامة، ولهم سلطات قسرية يمكن أن تؤثر سلباً في مجريات القضية، إذا لم يكن رجل الشرطة محايداً، ويعوق بالتالي رسالة العدالة، كما أنه في المقابل إذا كان محايداً قد يؤثر إيجاباً على سير القضية ويساعد العدالة على أداء رسالتها فيتحقق الردع العام والردع الخاص للعقوبة^(٢).

(١) علي محمد المنزي : ضمانات احترام حقوق الإنسان في مرحلة جمع الاستدلالات ، رسالة ماجستير، ص ٢٨.

(٢) محمد عودة الجبور ، المرجع السابق ، ص ١٤٣.

ثانياً: الاستدلالات ضرورية للكشف عن غموض الجريمة:

أكدت على ذلك المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجزائية والتي جاء نصها كالتالي: يقوم مأمورو الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات وإجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم وعليهم أن يتخلوا جميع الوسائل اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة.

وكذلك أكدت محكمة النقض المصرية على هذا المعنى بقولها * أن مهمة مأموري الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١ إجراءات مصري هي الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها *.

ثالثاً: الاستدلالات ضرورية لاستصدار إذن التفتيش:-

التفتيش بصفة عامة هو عمل من أعمال التحقيق، ولا يجوز لمأمورو الضبط القضائي القيام به بصفة أصلية وإنما يجب على مأمورو الضبط القضائي كقاعدة عامة استصدار إذن من الإدعاء العام في بعض حالات التفتيش وإلا كان هذا التفتيش باطلاً ويبطل ما ترتب عليه من إجراءات^(١).

ولا يمكن إصدار إذن التفتيش وتحويله مأمورو الضبط القضائي إلا بناء على تحريات جدية تسفر عن وجود قرائن (دلائل جدية) تدل على أن المتهم حائز لأشياء تتعلق بالجريمة، أو تسفر عن أمارات قوية على أن شخصاً غير المتهم يخفى أشياء تفيد في كشف الحقيقة عن جريمة وقعت بالفعل

وعلى ذلك إذا أراد مأمورو الضبط القضائي استصدار إذن تفتيش المتهم أو تفتيش سيارته أو تفتيش مسكنه، فإنه ينبغي عليه أن يقوم بالاستدلال عن هذا المتهم وتحديد مدى صلته بالجريمة والتأكيد بأنه يحوز على أشياء يفيد ضبطها في كشف الجريمة، ويكتسب محضر تحرر بهذه المعلومات، ويعرضه على عضو الإدعاء المختص لاستصدار إذن التفتيش. ويقوم عضو الإدعاء بتقدير مدى جدية التحريات التي قام بها مأمورو الضبط القضائي،

(١) د/ مصطفى الدغيدى - التحريات والإببات الجنائي - رسالة دكتوراه ٢٠٠٢ - أكاديمية الشرطة - القاهرة - ص ٣٨٧.

فإذا أطمأن إلى جدتها ومصداقيتها واقتنع بها. أصدر إذنًا بتفتيش المتهم وتفتيش منزله (ماده ٣٦ من قانون الإجراءات الجزائية العماني)

ولحكمة الموضوع أن ترقب سلطة التحقيق في مدى اقتناعها بمجدية هذه التعريات، فإن وجدتها غير جدية أمكن إبطال إذن التفتيش واستبعاد الدليل المستمد منه

رابعاً: المحكمة قد تمتد على التعريات في حكمها

على الرغم من أن ليس لمحاضر التحقيقات السابقة على المحاكمة حجية في الإثبات أمام المحكمة وإنما يجوز لها الاستفادة منها في استخلاص القرائن واستخدام عناصرها في مناقشة المحقق كشاهد بعد حلفه اليمين فيما أثبتته في محاضره طبقاً لما نصت عليه المادة ١٨٦ من قانون الإجراءات الجزائية.

وتتميز الاستدلالات بقيمتها في الإثبات بالفصائل الآتية:-

أ- أنها مسألة موضوع:- ويعني أن الاستدلالات تعد من الوقائع التي يدخل تقييمها في عداد السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا معقب عليها من المحكمة العليا ما دام حكمها مسبباً تسيباً كافياً وسائفاً لحمل قضاء الحكم إلى ما انتهى إليه.

ب- للمحكمة تجزئة التعريات:- لمحكمة الموضوع أن تجزئ الاستدلالات فتأخذ منها ما تظمن إليه، وتطرح ماعدا ذلك عما ورد بها ولا تظمن إليه^(١)

ج- الاستدلالات ذات دور تكميلي في الإثبات:- القاعدة هي أن التعريات ليس لها بمفردها حجية في الإثبات، بل هي تكمل العناصر التدليلية الأخرى وتساند مع غيرها من الأدلة

ولكن يجب مرحلة الاستدلال أن من يقومون بها قد لا تتوافر لهم الخبرة والضمانات التي تتوافر عادة للمحقق والتي تقتضيها حماية حقوق الافراد

(١) علي محمد العتري : مرجع سابق ، ص ٣٢.

وكفالة التطبيق السليم للقانون فهم عادة من رجال الشرطة ولذلك يسيئون الظن بالمتهم وتحكمهم عقلية مطاردة المجرمين ويرجعون اعتبارات الكشف عن المجرم على ضمانات الحريات الفردية ولكن هذا العيب لا يقلل من أهمية مرحلة الاستدلال ويمثل نوعا من اساءة استعمال السلطة ولا يمثل الاستعمال العادى لها وعلاجه مكفول بحسن اعداد من يكلفون بأعمال الاستدلال وتلقينهم أهمية احترام الحريات وتبصرتهم بما لذلك من نصيب فى أن يحقق نشاطهم الغرض المستهدف به فى أن يكون أساسا قانونيا سليما لمرحلة التحقيق الابتدائى التى تعقبه^(١).

(١) نجيب حنفي ، المرجع السابق ، ص ٥٠٢.

الفصل الثالث

القواعد العامة لأعمال الاستدلال

أولاً- أوردنا المشرع على سبيل المثال لا الحصر

أوردت المادة ٣٣ من قانون الجزاء العماني أمثله لأعمال الاستدلال والتي يبدو من سردها أنها جاءت على سبيل المثال لا الحصر فنصت على: على مأموري الضبط القضائي قبول البلاغات والشكاوى التي ترد إليهم عن جميع الجرائم وعليهم أن يقوموا بفحصها وجمع المعلومات عنها وإثباتها في محضر ويقيّد ملخص البلاغ أو الشكوى وتاريخه في السجل المعد لذلك.

وإذا أبلغ أحد مأموري الضبط القضائي أو علم بارتكاب جريمة فعليه أن يحضر فوراً عضو الادعاء العام برفق الجريمة وأن يتنقل إلى مكان الواقعة للمحافظة عليه وإجراء المعاينة اللازمة وضبط كل ما يتعلق بالجريمة ويفيد التحقيق والقيام بغير ذلك من الإجراءات للمحافظة على أدلة الجريمة وعليه إثبات جميع هذه الإجراءات في محضر موقع منه أن يبين به وقت القيام بالعمل أو الإجراء ومكان حصوله كما يجب أن يشتمل المحضر على توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا ويرسل هذا المحضر إلى الادعاء العام مع الأشياء المضبوطة.

فذهب المشرع العماني إلى ما ذهب إليه المشرع المصري في المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية المصري والتي سردت أمثلة لأعمال الاستدلال والتي يبدو من سردها أنها جاءت على سبيل المثال وليس الحصر^(١)، وبالتالي فليس هناك ما يمنع من وجود أعمال استدلال أخرى خلاف ما ورد في هذا النص والذي أوجب * على مأموري الضبط القضائي أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يبعثوا بها فوراً إلى النيابة العامة،

(١) راجع د/ محمود مجيب حسني- شرح قانون الإجراءات الجنائية- الطبعة الثانية- دار النهضة العربية- القاهرة- طبعة ١٩٨٨- ص ١٢٥، وراجع د/ محمود محمود مصطفى- شرح قانون الإجراءات الجنائية- دار النهضة العربية- القاهرة- طبعة ١٩٨٨- ص ٢٢١، ود/ نبيل مدحت سالم- شرح قانون الإجراءات الجنائية- مرجع سابق- ص ٣٠٥

ويجب على مرءوسهم أن يحصلوا على جميع الإيضاحات، ويجروا المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم، أو التي يعلنون بها بأية كيفية كانت وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التخطيطية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة. ويجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها. ويجب أن تشمل تلك المحاضر زيادة على ما تقدم توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا وترسل المحاضر إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضبوطة .

ثانياً- تجرد أعمال الاستدلال من القهر والاجبار

تتميز أعمال الاستدلال بتجردها عن القهر والاجبار الذي يفرض على المتهم أو الشهود ذلك أنها في جوهرها مجرد جمع معلومات بأساليب مشروعة ولا تنطوي على خرق للحريات أو مساس بحق ما (٣) وتعلل هذه القاعدة كذلك بأن أساليب القهر والاجبار قد نص عليها القانون على سبيل الحصر وحدد شروط كل منها وحوّلها سلطة التحقيق دون سلطة الاستدلال ومن ثم لم يكن جائزاً لمأموري الضبط القضائي أن يباشر أياً منها إذ لا سند له من القانون بخوله ذلك وتطبيقاً لذلك فلا يجوز لمأموري الضبط القضائي في مرحلة الاستدلال أن يفتش مسكناً إلا برضاء حائزة وليس له أن يسمع شاهداً إلا برضائه وإذا دعى الشاهد لكي يستمتع إلى أقواله فرفض الحضور أو حضر فرفض الإدلاء بأقواله فلا وسيلة لمأموري الضبط القضائي لإكراهه على ذلك وحين يرخص القانون لمأموري الضبط القضائي القيام بأعمال تنطوي على الإكراه كما في حالتى التلبس والندب فهو لا يأتي هذه الأعمال باعتبارها استدلالاً وإنما يباشرها كأعمال تحقيق رخص له بها استثناء

ثالثاً- لا يتولد عن أعمال الاستدلال دليل قانوني

لا يترتب على ما يقوم به مأموري الضبط القضائي من أعمال وما يخلص إليه من معلومات نشوء دليل قانوني يمكن أن يعتمد عليه حكم القاضي بالادانة ذلك ان حصيلة الاستدلال مجرد معلومات ما تزال تقتقر الى

التمحيص والتحديد والتقييم الذى يجعل منها دليل ويعمل ذلك بانه لا تتوافر فى مرحلة الاستدلال الضمانات التى يقتضيها نشوء الدليل القانونى وعلى سبيل المثال فان الشهود يسمعون دون حلف يمين وليس للمتهم حق فى ان يصحبه المدافع حين يواجبه بأعمال الاستدلال ويعمل ذلك أيضا بأن القانون لم يعترف لمأمور الضبط القضائى بسلطة اتيان أعمال القهر والاجبار التى تتطلبها فى بعض الاحيان نشوء الدليل ولكن المعلومات التى حصلها مأمور الضبط القضائى فى مرحلة الاستدلال يمكن أن تكون أساسا لعمل المحقق أو لمناقشات تجرى فى مرحلة المحاكمة فيتولد بذلك الدليل (٣) ويمكن القول بأن الإستدلال لا يتولد عنه دليل كامل ولكن قد تكون فيه (نواة الدليل)

رابعاً- عدم اشتراط حضور المدافع فى مرحلة الاستدلال

لم يتطلب القانون أن يحضر الى جانب المتهم فى مرحلة الاستدلال المدافع عنه وتطبيقا لذلك فانه اذا منع مأمور الضبط القضائى محامى المتهم من الحضور معه أثناء ادلائه بأقواله فلا يترتب على ذلك بطلان المحضر الذى أثبت فيه هذه الأقوال وغنى عن البيان أنه اذا سمح مأمور الضبط القضائى للمحامى بالحضور مع المتهم فلا يترتب على ذلك بطلان ويعنى ذلك أنه يترك لتقدير مأمور الضبط القضائى تقرير ما اذا كان المحامى يحضر الى جانب المتهم فى مرحلة الاستدلال ويعمل عدم اشتراط حضور المحامى بأنه لا يتولد فى هذه المرحلة دليل ومن ثم لا حاجة الى توفير الضمانات التى يقتضيها نشوء الدليل.

ولكن ما مدى احقية المتهم فى الاستعانة بمحام أثناء مرحلة جمع الاستدلالات؟^(١)

اقتصرت غالبية القوانين الإجرائية الجزائية على تناول حق المتهم فى الاستعانة بمحام أثناء مرحلتي التحقيق والمحاكمة، مما دعا البعض إلى القول بأن هذا الحق لا يمتد إلى مرحلة التحري والاستدلالات، ولذلك أنكروا على المتهم حقه فى الاستعانة بمحام. ولكن لم يمنع هذا القصور التشريعى إن وجد

(١) علي محمد العنزي ، مرجع سابق ، ص ٥٠ وما بعدها.

العديد من رجال الفقه والمؤتمرات والمواثيق الدولية من الاعتراف بحق المتهم في الاستعانة بمحام ، خاصة في مرحلة الاستدلال باعتبارها المرحلة الأكثر خطورة بالنسبة له ، حيث تنقلص فيها العديد من الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان

هناك اتجاه يؤيد موقف المشرع التكرار لحق المتهم في الاستعانة بمحام في مرحلة الاستدلال يرى أنصار هذا الاتجاه بأنه لا جدوى من تطلب حضور محام مع المتهم أثناء مباشرة قيام إجراءات الاستدلال أو عند تحرير محضر بها. ويستند في ذلك إلى أن جميع إجراءات الاستدلال لا تنتمي إلى إجراءات التحقيق ، وليست مرحلة من مراحل الدعوى ، بل هي مرحلة ممهدة لها وتسبقها^(١) .

وأضاف أنصار هذا الاتجاه بأن إجراءات الاستدلال لا تنطوي على مساس بحقوق وحرريات المتهم ، حيث لا يجوز لمأموري الضبط القضائي إرغام المتهم على الإدلاء بالأقوال أو الاعتراف ، حيث يمكنه الصمت. وبالتالي فإنه لا داعي لحضور المحامي في هذه المرحلة، خاصة أن إجراءات الاستدلال لا يتمخض عنها دليل ترتكز عليه المحكمة، بل إنها تخضع للتمحيص والمراجعة من جانب سلطات التحقيق في الدعوى ، سواء كان الإدعاء العام أم المحكمة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن محاضر الاستدلال ليست لها حجة في الإثبات الجنائي، ولا تصلح بمفردها أساساً تبني عليه المحكمة حكمها^(٢) .

وعلاوة على ما سبق يحتاج أنصار هذا الاتجاه بأن القول بالسماح بالاستعانة بمحام في هذه المرحلة من شأنه أن يعرقل عمل الشرطة ،

ويؤثر على عملية البحث والتنقيب عن الأدلة والكشف عن الحقيقة، لما يخشى من تأثير المحام على المتهم في عدم الإدلاء بأقواله أو نصحه بالإدلاء

(١) د/ محمود صالح محمد العادلي حق الدفاع أمام القضاء الجنائي رسالة دكتوراه ١٩٩٠ - ص ٢١٥ .

(٢) د/ مبارك عبد العزيز النويت- مرجع سابق- ص ٣٤

بأقوال تخالف الحقيقة لتغيير مسار الدعوى لصالحه، مما يساهم في تضليل العدالة^(١).

وقد تبنى النظام القانوني العماني مسلك التشريعات التي تخول المتهم حق الاستعانة بمحام أثناء التحقيق و المحاكمة فقط دون الاستدلال حيث نصت المادة ٢٣ من النظام الأساسي للدولة على أنه للمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة ويبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم ويكفل لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم.

و نصت المادة ٧٧ من دستور جمهورية مصر العربية على أنه "للخصوم الحق دائماً في اصطحاب وكلائهم في التحقيق". وبالتالي لا يخول المتهم حق المطالبة بحضور محام معه أثناء مباشرة إجراءات الاستدلال ضده، وهذا ما أكدته محكمة النقض المصرية ، حيث قضت بأن منع محامي المتهم من الحضور أثناء تحرير محضر الاستدلال لا يرتب البطلان، وأن الدفع ببطلان المحضر لهذا السبب، لا أساس له من القانون^(٢).

ولكن ومع ذلك، هناك اتجاه مغلف لראى الشرع ويؤيد حق المتهم في الاستعانة بمحام فلاصل في الإنسان هو البراءة ولذا ينبغي إذا تعرض لاتهام ما أن يكفل له حق الدفاع عن نفسه ، سواء عن طريق محام يدافع عنه ، أو يدافع عن نفسه شخصياً. وقد اعتبرت الإعلانات والمواثيق الدولية والدساتير الوطنية ذلك الحق من الضمانات الأساسية للمتهم وأحد حقوقه الأساسية كإنسان، وهو ما يجب كفالاته في كافة مراحل الدعوى الجزائية ومنذ اليوم الذي يتحرك فيه مأمورو الضبط القضائي بموجب قانون الإجراءات الجزائية باتخاذ إجراءات ضد الأشخاص للكشف عن الجرائم ومرتكبيها والتتبع عن الأدلة. وبالتالي يجب تحويل المتهم حق الاستعانة بمحام منذ اليوم الذي تبدأ فيه الإجراءات الماسة بشخصه وحرية أو التي من شأنها أن

(١) د/ محمود صالح محمد العادلي - المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

(٢) نقض أول مايو ١٩٦١ - مجموعة أحكام النقض - السنة ١٢ - رقم ٩٥ - ص ٥١٣ .

تؤدي إلى اتهامه بجرمة ما، ولا يصح الانتظار حتى يتم بدء التحقيق والمحاكمة بدعوى أنه لم يتم اتهامه بعد في مرحلة الاستدلالات^(١).

ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على حق المتهم في الاستعانة بمحام أثناء مرحلة الاستدلال ويعتبرونه من الأمور الضرورية والهامة بالنسبة له، لأنه في هذه المرحلة يكون في أشد الحاجة إلى عمام يقف بجانبه ليحميه من تعسف رجال الشرطة ومأموري الضبط القضائي الذين لا تتوافر في حقهم ضمانات الحيدة والنزاهة والاستقلالية وعدم القابلية للعزل التي يتمتع بها غيرهم من أعضاء الإدعاء العام ورجال القضاء. وبالتالي يسهل عليهم اللجوء لوسائل غير مشروعة لحمل المتهم على الاعتراف بجرمته أو للإرشاد عن مجرمين آخرين بجرائم أخرى مما يسبب له مشاكل كبيرة معهم. وبالتالي فلإن وجود المحامي بجوار المتهم في هذه المرحلة من شأنه حمايته ضد التعذيب وضد تجنيده كمرشد يرشد عن غيره سواء بعلم أم بدون علم لمجرد اتقاء التعذيب^(٢).

كما إن حضور المحامي ومشاهدته للإجراءات الأولية في الدعوى يمنع من تلفيق التهمة جزافاً من قبل مأموري الضبط القضائي ، الذي قد يؤدي به التعسف والنكابة بالمتهم إلى حد تلفيق التهمة إليه ، خاصة عندما يتم ضبطه دونما ارتكاب أية جريمة .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن حضور المحامي مع المتهم في مرحلة الاستدلال من شأنه أن يشعره بالأمان ويحد من تسلط رجال الشرطة في الحصول على ما يدين المتهم بطرق غير مشروعة ، خاصة أنهم يحاولون بكل جهودهم حشد الأدلة والاتهام ضد المتهم لإنجاح القضية الذين يقومون بالتحري عنها^(٣).

(١) د/ حسن غلوط- استماتة المتهم بمحام في القانون المقارن- رسالة دكتوراه- جامعة القاهرة ١٩٧٠- ٢٧٥٠

(٢) د/ محمد صالح العادلي- المرجع السابق ، ص ٢٥٢

(٣) د/ محمد صلاح الدين سيد عبد المحسن- المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

خامساً- عدم اشتراط إستصحاب كاتب تحرير محضر الإستدلال

تطلب الشارع أن يستصحب المحقق كاتباً يدون محضر التحقيق ويوقعه مئة ماده ١٠٩ إجراءات جزائيه (المادة ٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية المصري) ولكن هذه القاعدة خاصة بمحاضر التحقيق الابتدائي وتوحي عبارة الشارع بقصرها على هذه المحاضر ومن ثم لا سريان عليها على محاضر الاستدلال وتطبيقاً لذلك فانه اذا حرر مأمور الضبط القضائي المحضر بنفسه كان المحضر صحيحاً واذا لا يتصور أن يترتب البطلان على اتخاذ اجراء لم يتطلبه القانون ولكن من شأن توفير المزيد من الضمانات ويعنى ذلك أن من شأن مأمور الضبط القضائي تقدير ما اذا محرر المحضر بيده أو يستعين على ذلك بكاتب وعلية أن يبنى تقديره على ما يتبينه من مصلحة الاستدلال. ولكن اذا ندب مأمور الضبط القضائي لمباشرة اجراء تحقيق فإنه يتعين عليه أن يستصحب كاتباً ليدون المحضر ذلك أنه يقوم في هذه الحالة بعمل تحقيق فيخضع محضرة لما تخضع له محاضر التحقيق من أحكام.

الباب الثاني

إلتزامات مأمور الضبط القضائي

يكون مأمور الضبط القضائي في أغلب الأحيان ملتزماً باستيفاء واقعة محددة فيكون التزامه حينئذ التزاماً محدداً بدقة ولا يكون قد وفي به إلا إذا تحققت النتيجة المطلوبة ، وقد يكون ملتزماً بأن يقدم عناية فقط ، وأن يبذل في سبيل ذلك حرصه من أجل الوصول إلى النتيجة المطلوبة ، وعليه تنقسم الإلتزامات - بوجه عام من حيث احتمال تحقق النتيجة أو الغاية التي يهدف إليها أو عدم تحققها - إلى نوعين: الإلتزام بتحقيق نتيجة ، والإلتزام ببذل عناية

(١) الإلتزام بتحقيق نتيجة :

يتحقق ذلك إذا كان التصرف الذي يلتزم به مأمور الضبط القضائي يرمى إلى تحقيق غاية معينة لا تقبل الاحتمال ، ومن ذلك التزامه بعدم إفشاء أسرار المهنة.

(٢) الإلتزام ببذل عناية :

ويتحقق ذلك إذا كان التصرف الذي يلتزم به مأمور الضبط القضائي يدخل فيه عنصر الاحتمال أي غير محدد مثل: الإلتزام بكشف الجريمة ، وضبط الجناة ، فهذا التزام غير محدد دائماً تتوقف فيه النتيجة على التوفيق ، وتكمن أهمية هذه التفرقة حال البحث فيمن يتحمل عبء إثبات الخطأ وعدم تنفيذ الإلتزام.

وعموماً لسهولة التوصل إلى مقصد الإلتزام ، وما إذا كان هذا الإلتزام بتحقيق نتيجة ، أو ببذل عناية ، يتعين الرجوع إلى المصدر الذي أنشأه ، فإذا كان مصدره القانون يتعين الرجوع إلى النص الذي قرر الإلتزام به لمعرفة طبيعته ، أما إذا كان مصدره العقد فإنه يجب الرجوع إلى شروط العقد لمعرفة قصد المتعاقدين في هذا الشأن ، فإرادة المتعاقدين هي التي تحدد مضمون الإلتزامات التعاقدية

وفقا لمبدأ سلطان الإرادة^(١)، وبالتطبيق العملي على التزامات مأمور الضبط القضائي فإنه يتعين الرجوع إلى المصدر لمعرفة مضمون الالتزام ، وفيما يلي نحقق ذلك.

الأصل العام في التزامات مأمور الضبط القضائي :

- يكاد يجمع الفقه والقضاء على أن الأصل العام لذلك أن يكون التزام مأمور الضبط القضائي التزاما عاما بالحرص والعناية، ويمجد هذا الأصل مصدره من نصوص القانون التي تتطلب قيام مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومعرفة مرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوى طبقا لما نص عليه المشرع في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجزائية السابق الإشارة إليها ، فهنا نجد أن مأمور الضبط القضائي لا يلتزم باكتشاف الجريمة أو بضبط الفاعلين ، وإنما عليه فقط أن يبذل في سبيل ذلك عنايته وحرصه ذلك أن هذه النتيجة أمر احتمالي غير مؤكدا الوصول إليها.

- وستعرض في هذا الباب للالتزامات المختلفة لمأموري الضبط القضائي ، فنعرض للفصول التالية:

الفصل الأول : التزامات مأموري الضبط القضائي المتعلقة بالأعمال الفنية للوظيفة في مرحلة

الفصل الثاني : الإلتزامات المتعلقة بالواجبات العامة للوظيفة لمأموري الضبط القضائي في مرحلة جمع الاستدلالات

الفصل الثالث : الإستماعه بمرشد السرى

الفصل الرابع : إلتزامات مأمورى الضبط القضائي فى مرحلة التحقيق:

الفصل الخامس : الإلتزامات المتعلقة بسلامة المتهم

الفصل السادس : تبعية مأموري الضبط القضائي والإشراف على أعمالهم:

(١) محمد لبيب شتب ، دروس في نظرية الالتزام، مصادر الالتزام، سنة ١٩٨٩، ص٩، وما بعدها.

الفصل الأول

التزامات مأموري الضبط القضائي

المتعلقة بالأعمال الفنية للتوقيف في مرحلة الاستدلال

تشمل هذه المرحلة مجموعة من الإجراءات السابقة على تحريك الدعوى الجنائية وغايتها جمع المعلومات عن الوقائع ومرتكبيها حتى تستطيع سلطة التحقيق اتخاذ القرارات الملائمة بشأن الدعوى الجنائية^(١)، وإجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها تعتبر من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن رجوعا لحكم الأصل في الإطلاع^(٢). ويأتي دور مرحلة جمع الاستدلالات بعد اكتمال وقوع الواقعة وانتهاء دور الضبطية الإدارية، وهي بهذه المثابة تعتبر أعمالا ممهدة للدعوى

(١) محمد عبد الغريب، المرجع السابق، ص ٢٣، وعماد أبو سترة: المرجع السابق ص ٤٢، وأحمد محمد مونس: مرجع سابق، ص ٥٠ وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (٨١٢)، ص ٤٤ ق، جلسة ١٠/١١/١٩٧٤، الجامع القانوني، وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (٥٠٢)، ص ٤٦ ق، جلسة ١٧/١٠/١٩٧٦، الجامع القانوني، وقد جاء في هذا الحكم: "أن المأموري الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا في المادة (٣٤) إجراءات جنائية مصري وهي الجنائيات وأن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة (٤٦) إجراءات جنائية مصري ويغير حاجة أن تكون الجنابة متلبسا بها وتقدير هذه الدلائل التي تسوغ له القبض والتفتيش يكون لرجل الضبط على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق وتحت إشراف محكمة النقض".

(٢) نقض جنائي الطعن رقم (٣٦٩٠)، ص ٥٧ ق، جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٨، الجامع القانوني، وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (٣٦٧٩)، ص ٥٩ ق، جلسة ٢/١١/١٩٨٦، الجامع القانوني، وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (١٣٨٤)، ص ٣٨ ق، جلسة ٤/١١/١٩٨٦، الجامع القانوني، وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (٢٠٤٥)، ص ٣٧ ق، جلسة ٥/٢/١٩٦٧، الجامع القانوني، وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (٤٤٥)، ص ٢١ ق، جلسة ٤/١٢/١٩٥١، الجامع القانوني، وقد جاء في هذا الحكم: "أن جمع الاستدلالات الموصلة إلى التحقيق ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية، بل إن القانون خول ذلك لمساعدتهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنائيات". وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (٨٣١)، ص ٣ ق، جلسة ٢٦/١٢/١٩٣٢، الجامع القانوني، وقد جاء في هذا الحكم: "أن القانون لم يمين للمحاكم الجنائية طرقا مخصوصة للاستدلال لا بد منها فلم يوجب عليها تعيين خبراء لكشف أمور هي في ذاتها واضحة يدرکها القاضي وغير القاضي، بل جعل القاضي مطلق الحرية في أن يقرر بنفسه الحقيقة التي يقتنع بها بمشاهدته الحسية".

الجنائية لا تدخل ضمن إجراءاتها ، ولا تعتبر جزءاً من الخصومة الجنائية وغايتها الأولية تنوير سلطة التحقيق^(١)، ومن المقرر في هذه المرحلة أن أهم الواجبات التي تفرضها على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات التي ترد إليهم بشأن الجرائم ، وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرؤوسيهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت ، وأن يستخلصوا جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم ، وعلى مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك^(٢)، كما سيتضح لاحقاً والمادتان (٣٣ و ٣٤) من قانون الإجراءات الجزائية هما السند التشريعي لتحويل سلطات الاستدلال لمأمور الضبط القضائي

و يقوم مأمورو الضبط القضائي وفقاً للمواد السابق ذكرها بأعمال معينة ومحددة على سبيل الحصر وسوف نستعرض أهم هذه الأعمال التي تجمع بين الواجب في تنفيذ وظيفة الاستدلال كإخطار الإدعاء ، وبين ممارسة الاختصاص كسماع الأقوال والتحفظ على الآثار ، وأهم الأعمال المفروضة قانوناً على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم هي: أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم ، وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرؤوسيهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي تصل إلى علمهم بأي كيفية كانت ، وأن يحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم ، وأن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها ، وأن يسألوا

(١) محمد هودة الجبور ، الاختصاص القضائي لمأمور الضبط القضائي ، دراسة مقارنة ، الدار العربية للموسوعات ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ ، وكذلك جندي عبد الملك ، الموسوعة الجنائية ، الجزء الرابع ، طبعة بيروت ، ص ٥١١ ، وكذلك محمد عبد الغريب ، المرجع السابق ص ٢٣ ، وكذلك نقض جنائي رقم (٨١٢) ، س ٤٤ ق ، جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٧٤ ، الجامع القانوني ، وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (٥٠٢) ، س ٤٦ ق ، جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٧٦ ، الجامع القانوني ، السابق ذكره .

(٢) نقض جنائي الطعن رقم (٦١٧٤) ، س ٥٨ ق ، جلسة ٩ / ١ / ١٩٨٩ ، الجامع القانوني .

المتهم عن ذلك^(١)

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

(١) الالتزام بإجراءات التحريات :

- يتضمن هذا الالتزام التحري عن الوقائع التي تصل إلى علمه
بجمع كافة القرائن التي تفيد في كشف الحقيقة إثباتاً أو نفيًا لوقائع معينة^(٢)،
وقد استقرت آراء الفقهاء على أن التحريات هي من الواجبات المفروضة
قانوناً على مأمور الضبط القضائي ، ويمكن له أن يمارسها بنفسه أو بواسطة
مرؤوسيه سواء كان التكليف الموجه للمرؤوسين تكليفاً عاماً محددًا بموضوع
معين أو بواقعة معينة شفوياً أم كتابياً ويكون محضر التحريات الذي يحرره
هؤلاء المرؤوسين محضراً رسمياً^(٣)، ومن المقرر أن تقدير جدية التحريات

(١) نقض جنائي الطعن رقم (٦٨٤٠) ، السنة ٦٠ ق ، جلسة ١٠/٣/١٩٩١ ، الجامع القانوني ، وقد
جاء في هذا الحكم: أنه لما كان استدعاء مأموري الضبط القضائي للطاعن بسبب اتهامه في جريمة قتل
لا يمدو أن يكون توجيه الطلب إليه لسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق يتطلبه جمع
الاستدلالات والتحقق عليه منعا من هروبه حتى يتم عرضه على النيابة العامة في خلال الوقت
المحدد قانونياً ، وإذا التزم الحكم المطلوب فيه هذا النظر في الدعوى على الدفع المبني من الطاعن
ببطلان القبض وأطمائن المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية إلى أن استدعاء الطاعن لم يكن مقروناً
بإكراه يتقضى من جريمة فإن رفضها الحكم ببطلان القبض يكون سليماً تنفي معه الخطأ في تطبيق
القانون.

(٢) نقض جنائي الطعن رقم (٢٠٦٢) ، س ٢٤ ق ، جلسة ١٠/١/١٩٥٥ ، الجامع القانوني ، وقد جاء
في هذا الحكم: أن قيام مأمور الضبط القضائي بأخص واجبات وظيفته وهو التحري عن الجريمة
وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق. وكذلك نقض جنائي ، الطعن رقم ١١٤٨ ، للسنة القضائية
٢٢ ، بمجلس ١٠/١/١٩٥٣ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: أنه لا تريب على رجال
الضبط القضائي فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ما دام لم يقع منهم تحريض
على ارتكابها . وإن فتمى كان الحكم قد تعرض لدفاع المتهم القائم على أن جريمة جلب المواد
المخدرة إلى القطر المصري لم تقع إلا بتحريض من ضابط حرس الجمارك ، ورد عليه بما استظهره من
وقائع الدعوى من أن المتهم هو الذي استغل معرفته إلى الضابط وعرض عليه المساعدة في توزيع
المخدرات التي يجلبها من الخارج على الباغرة التي يعمل حلاقاً بها ، فتظاهر الضابط بالقبول وإبلاغ
الأمر إلى رؤسائه ورجال مكتب المخدرات - فإن ما ينعم الطاعن لا يكون له محل.

(٣) محمد عودة الجبور ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

وكفايتها هو من المسائل الموضوعية التي توكل العمل فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع^(١).

ومن المقرر أنه لا يترتب البطلان على أعمال مأموري الضبط القضائي ومرؤوسهم فيما يقومون به من التحري على الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التحفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم ، فمسايرة رجال الضبط للجناة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يحافي القانون ولا يعد تحريضاً منهم للجناة ما دام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة ، وما دام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب الجريمة^(٢).

(٢) الالتزام بقبول البلاغات والشكاوي وإرسالها للنيابة فوراً :

- من الثابت قانوناً أن البلاغ هو حق مقرر لكل إنسان ، ويجب على مأمور الضبط القضائي أن يتعامل معه ، ويتلقى الأقوال التي تقدم إليه ، وقد أوجبت القوانين على كل فرد يصل إلى علمه نبأ وقوع جريمة أن يقدم بلاغاً شفها أو كتابياً إلى الإلءاء العام أو إلى أحد رجال مأموري الضبط القضائي بشرط: أن تكون مما يجوز رفع الدعوى الجنائية عنها بغير شكوى أو طلب كنص المواد ٢٨ و ٢٩ من قانون الإجراءات الجزائية.

واستءاء مأمور الضبط القضائي للمتهم وتوجيه الطلب إليه بالحضور لسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات واجب قانوني ، ولا يقدح في ذلك أن يتم هذا الاستءاء بواسطة أحد رجال السلطة العامة^(٣)، وله أن يسأل الفاعل عن التهمة الموجهة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً ، وأن يثبت في محضره ما يعترف به

(١) نقض جنائي الطعن رقم (١٠١١) ، س ٥٤ ق ، جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٨٤ م ، الجامع القانوني.

(٢) نقض جنائي الطعن رقم (٥٩٤) ، س ٥٨ ق ، جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٨٨ ، الجامع القانوني.

(٣) نقض جنائي الطعن رقم (٢٨١٩) ، س ٥٧ ق ، جلسة ٧ / ١ / ١٩٨٨ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم : أنه طالما لم يتضمن الاستجواب تعرضاً مادياً للمستدعي يمكن أن يكون فيه مساساً بمرئته الشخصية أو تعيد لها مما قد يلتبس حيث إجراء القبض المخطور على مأموري الضبط القضائي إذا لم تكن الجريمة في حالة تلبس.

المتهم ، ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى يحقق الإدعاء منه ما يري وجوب تحقيقه، وللمحكمة أن تستند في حكمها إلى ما ورد به ما دام قد عرض مع أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة^(١).

(٢) الالتزام بالانتقال وإجراء المعاينات والحصول على الإيضاحات :

- يجد هذا الالتزام مصدره في نص المادة ٣٣ إجراءات جزائيه السابق ذكرها ، ، وواجب الانتقال من الأمور التنظيمية التي لا يترتب على الإخلال بها البطالان^(٢) ، والغاية من الانتقال هو جمع الأدلة عن الواقعة وإثبات الحالة قبل العبث بمكان الحادث ، وهذه المعاينة تساعد جهة التحقيق على الاقتناع بالإجراءات التي تقوم بالتحقيق فيها.

(٤) الالتزام بالتحفظ على الأشياء المضبوطة :

والتحفظ على آثار الجريمة كآثار الأقدام وبصمات الأصابع ... الخ^(٣) .
ولكن ينبغي ألا يتعسف مأمور الضبط القضائي في التحفظ على أدلة الجريمة إذ يجب أن يقتصر إجراءاته على أدلتها والمضبوطات المتحصلة منها، فإذا حرز الجواهر المخدرة التي عثر عليها في منزل مأذون له بتفتيشه، فلا يجوز له ذلك التحفظ على المنزل برمته ووضع حراسة عليه لمنع أي تعديل عليه طالما ذكر أوصافه في محضره . ويشكل هذا الالتزام لإجراء تبعا للمعاينات ، ولهذا يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تحافظ على آثار الواقعة وأدلتها ، والتي تمكن سلطة التحقيق من مشاهدتها كما هي ، غير أن هذه الإجراءات غير محددة قانونا بوسائل معينة ، وإنما له أن يتخذ جميع الوسائل

(١) نقض جنائي الطعن رقم (١٥٢) ، س ٥٩ ق ، جلسة ١٩٨٩/٤/٤ ، الجامع القانوني ، وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (٥٠٦) ، س ٥٩ ق ، جلسة ١٩٨٩/٤/٣ ، الجامع القانوني.

(٢) عوض محمد ، الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، وكذلك : محمد عودة الجبور ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ ، وكذلك نقض جنائي رقم (٧٢٩) ، س ٣٦ ق ، جلسة ١٩٦٦/٦/٢١ ، الجامع القانوني.

(٣) د/ مصطفى الدخيدني- التحريات والإثبات الجنائي- رسالة دكتوراه- أكاديمية الشرطة- القاهرة- ص ١١٢

التي يراها للمحافظة على أدلة الجريمة المادة (٣٣) من قانون الإجراءات الجزائية السابق ذكرها ، كما ألزمهم القانون بوضع الأختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء قد تفيد في كشف الحقيقة ولهم أن يقيموا حراسا عليها، ويحدد هذا الالتزام بمحدد مصدره في المادة ٨٧ من قانون الإجراءات الجزائية والتي جاء نصها كالتالي: لمأمور الضبط القضائي أن يضع الأختام على الأماكن والأشياء التي تكون فيها آثار تفيد في كشف الحقيقة وأن يقيم حراسا عليها ويجب عليه إخطار عضو الادعاء العام بذلك فوراً وعلى عضو الادعاء العام إذا رأى ضرورة ذلك الإجراء أن يرفع الأمر إلى قاضي محكمة الجناح لإقراره ولكل ذي مصلحة التظلم من هذا الأمر أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة مشورة ويكون التظلم بمرسنة تقدم إلى عضو الادعاء العام وعليه رفعه إلى المحكمة فوراً مشفوعاً برأيه.

(٥) الالتزام بالتعقيب على الأشخاص بملد معدلة في القانون :

- ويستفاد هذا الالتزام من المادة (٥٠) من قانون الإجراءات الجزائية والتي قررت بأنه على مأمور القبض القضائي عند القبض على المتهم أو إذا سلم إليهمقبوضاً عليه أن يسمع أقواله فوراً وإذا لم يأت بما يبرئه يحيله خلال ثمانية وأربعين ساعة إلى الادعاء العام المختص.

(٦) الاستماع لأقوال المتهم دون استجوابه :

وعلى مأموري الضبط القضائي أن يثبت ما يبيده المتهم من أقوال دون إرغامه على الكلام في حالة السكوت أو رفض الكلام و يحق للمتهم التزام الصمت والامتناع عن الكلام، وهو حق مرتبط بحق الدفاع الذي يكفله له الدستور. ويرفض غالبية المتهمين الكلام أمام مأموري الضبط القضائي، ولاسيما أنه يكون أمام سلطة استدلال تفتيب عنها العديد من الضمانات التي تتوافر لسلطة التحقيق التي تمهلك وحدها حق الاستجواب وقد قررت الأحكام السابقة المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجزائية والتي جاء نصها كالتالي: لمأموري الضبط القضائي أثناء قيامهم بجمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الجريمة وفاعلها وأن يسألوا المتهم بها ولهم أن يستعينوا بالأطباء وغيرهم من أهل

الخبرة ولكن لا يجوز لهم تحليف الشهود أو الخبراء اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة بيمين.

وعلى ذلك قد تنفي أقوال المتهم في محضر الاستدلال إلى الاعتراف بارتكابه الجريمة، هنا قصر المشرع دور مأمور الضبط القضائي على مجرد إثبات هذا الاعتراف بصفة مبدئية، دون أن يميز له هذا الاعتراف الاسترسال مع المتهم واستجوابه، حتى ولو كان ذلك بدافع التأكد من صحة هذا الاعتراف وحديثه. وعلى مأمور الضبط القضائي إحالة المتهم إلى الدعاء العام الذي يتولى هذا الاستجواب والتحقق من مصداقية الاعتراف وعندئذ يكون للاعتراف قيمته المنتجة في الدعوى كدليل قضائي وهذا ما نصت عليه المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجزائية والتي نصت على أنه: يثبت مأمور الضبط القضائي في المحضر أقوال المتهم وما يقدمه من دفاع وإذا تضمنت أقوال المتهم اعترافا بارتكاب الجريمة فعليه إثباتها في المحضر وإحالة المتهم إلى عضو الادعاء العام للثبوت من صحة اعترافه.

ولكن يبطل التساؤل أكثر إنعاحا حول مدى حق مأموري الضبط القضائي طلب استدعاء المتهم لسماع أقواله؟

أجازت المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجزائية لمأموري الضبط القضائي أن يقوموا باستدعاء الشهود لسؤالهم وسماع أقوالهم، كما كفلت المادة ٣٤ له حق سماع أقوال المتهم وتدوينها ولكنها لم تبين مدى جواز طلب استدعائه للمخفر لسماع أقواله

وأجابت على هذا السؤال محكمة النقض المصرية بأن رجل الضبط القضائي إذا كان غرضه من استدعاء المتهم هو مجرد التثبت من المتهم بسؤاله عن ارتكاب الجريمة وجمع الاستدلالات و طلب إيضاحات ، وعما إذا كان لهم شريك اشترك في ارتكاب الجريمة دون أن يوجه إليه أي سؤال تفصيلي عن أدلة ارتكابها أو العمل على مواجهته بباقي المتهمين أو مناقشته بما أثير حوله من أدلة . هذا ولا يعدو سؤاله سوى هذا لا يعدو سوى إتمام للأعمال الداخلة فيما تتطلبه عملية التحري أو الاستدلال. ولا يعتبر أن تصرفه بهذا

الشكل تعرضاً مادياً منطوياً على مساس بحرية المتهم الشخصية، بما يسمح به المشرع لرجل الضبط القضائي عند قيامه بأعمال التحري^(١).

ويرى البعض^(٢) أن استدعاء مأموري الضبط القضائي للمتهم هو بمثابة طلب للحضور وهو جائز له قياساً على حق استدعاء الشهود- إذا لم يكن منطوياً على إكراه للحضور أو مساس بحريته الشخصية، أما إذا انطوى على ذلك فهو لا يجوز حيث ينبغي أن يكون القبض بناء على إذن من سلطة التحقيق باعتباره إجراء من إجراءاتها لاسيما أننا لسنا بحالة (تلبس) تميز القبض والتفتيش بدون هذا الإذن. وإذا رفض المتهم الانصياع لطلب الحضور فالأصل إنه لا يجوز إكراهه على ذلك إلا بموجب أمر من سلطة التحقيق ينول القبض على المتهم بارتكاب جريمة معينة . ولكن قد يمثل المتهم برغبته لطلب الحضور والاستدعاء الموجه له من مأموري الضبط القضائي ، فهنا يجوز مأموري الضبط القضائي سؤاله وسماع أقواله وتدوينها في محضر، دون أن يتم استجوابه الذي هو إجراء من إجراءات سلطة التحقيق ، وقد يتمخض هذا الاستعلام عن اعتراف المتهم أو تأكيد الشبهات القائمة ضده ، فيرى مأموري الضبط القضائي ضرورة احتجازه، ويرى البعض أن يتم ذلك بناء على قرار من سلطة التحقيق، لأن هذا الاحتجاز يعتبر بمثابة قبض وتقييد للحرية وهو أمر من سلطة التحقيق لا يملكه رجل الشرطة في غير حالات التلبس.

وقد أكدت على ذلك المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجزائية العماني وذلك بنصها على: للمأموري الضبط القضائي أن يستعملوا أثناء قيامهم بجمع الاستدلالات وسائل البحث والاستقصاء التي لا تضر بالأفراد ولا تقيّد حرياتهم وليس لأحدهم مباشرة إجراءات التحقيق.

(١) راجع أحكام محكمة النقض المصرية في ١٤/١٠/١٩٨٤- ص ٣٥- ق ١٤٣- وحكمها في ٢٢/١٢/١٩٨٢- ص ٢٣- ق ٢١٣- ص ١٠٣٨- وحكمها الصادر في ١٢/٥/١٩٦٩- ص: ٦٥٩- ١٣٥.

(٢) علي محمد علي: للرجع السابق، ص ١٩ وما بعدها أحمد محمد مونس: مرجع سابق، ص ٣٨.

والتي لا يجوز بموجبها أن يأمر مأموري الضبط القضائي بإحضار المتهم جبراً متى رفض الحجيء طوعية بعد استدعائه لسؤاله عن التهمة. حيث تشترط تلك المادة لجواز استعمال رجل الضبط القضائي لوسائل البحث والاستقصاء المسموح لها قانوناً بها ألا تضر بالافراد ولا تقيد حرياتهم

(٧) سماع الشهود واستدعائهم:

طبقاً لنص المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجزائية السابق الإشارة إليها ، والتي تخول لمأموري الضبط القضائي أن يستدعي الشهود وذلك بطلب حضور لأجل سماع أقوالهم عن مرتكب الجريمة وكيفية حدوثها وكافة الظروف والملابسات التي شهدوها حال ارتكاب الجريمة وكافة ما لديهم من معلومات وأدلة عنها، ثم يقوم بإثبات أقوالهم في محضر يتم الأخذ به على سبيل الاستدلال .

ويجب على مأمور الضبط القضائي أن يثبت أقوال الشهود في محضر جمع الاستدلالات، ويجب عليهم التوقيع على المحضر كما يوقع عليه الشهود، إلا أن إغفال التوقيع سواء من مأمور الضبط القضائي أو الشاهد لا يترتب عليه بطلان، كما أنه ليس لمأموري الضبط القضائي أن يلزم الشهود بالتوقيع على المحضر، وذلك حسبما قالت صراحة المادة ٣٣ المشار إليها ليس لمأمور الضبط القضائي تخليف الشهود أو الخبراء اليمين نصت المادة ٣٤ لإجراءات جزائية عمانى والتي نصت على: لمأموري الضبط القضائي أثناء قيامهم بجمع الاستدلالات أن يسمعو أقوال من يكون لديهم معلومات عن الجريمة وفاعلها وأن يسألوا المتهم بها ولهم أن يستعينوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة ولكن لا يجوز لهم تخليف الشهود أو الخبراء اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة بيمين (المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى فى فقرتها الثانية) على أنه (لا يجوز لهم أى لمأمور الضبط القضائي) تخليف الشهود أو الخبراء اليمين الا اذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة بيمين) ويعنى ذلك أن مأمور الضبط القضائي يسمع الشهادة دون أن تسبقها يمين يؤديها الشاهد وأهم نتيجة تترتب على ذلك أنه اذا كذب فى أقواله فلا يسأل عن جريمة شهادة الزور ولكن اذا حلف الشاهد

اليمين فلا يترتب على ذلك بطلان وعلة عدم تطلب اليمين قبل أداء الشهادة أن دور اليمين هو اضافة قيمة خاصة على الشهادة بحيث ترقى الى مرتبة الدليل وليس من شأن مرحلة الاستدلال أن تنتج دليلا ولكن الشارع أجاز تحليف الشاهد أو الخبير اليمين (إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهود يمين) كما لو كان الشاهد مشرفا على الموت أو كان على وشك السفر الى غير عودة محققة وعلة هذا الاستثناء مستمدة من نظرية الضرورة في قانون الإجراءات الجزائية وحين يستمع مأمور الضبط القضائي للشهادة بعد يمين فهو يعد ذلك قائما بعمل تحقيق ويتولد عن هذه الشهادة الدليل.

(أ) الالتزام بالاستعانة بالخبراء :

- ويمثل هذا الالتزام إحدى الوسائل التي يستعين بها مأمورو الضبط القضائي في مجالات الإثبات لمساعدته في تقدير المسائل الفنية التي تتطلب دراية خاصة لا تتوافر لديه^(١). وقد نصت المادة (٣٤) من قانون الإجراءات الجزائية السابق الإشارة إليها على جواز الاستعانة بالخبراء وتحليفهم اليمين إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة يمين - والتي يجد مصدرها فيها- ومن الخبراء الذين يستعان بهم: الأطباء الشرعيين والفنيين وخبراء البصمات وغيرهم من ذوي التخصصات المختلفة ، وتندرج نتائج هذه الخبرات في مجال الإثبات بين القرينة والدليل القاطع ، ويتبين من ذلك أن لأعمال الخبرة أهمية كبرى في مجال الإثبات بوجه عام والضرورة العملية لمأمور الضبط القضائي تتطلب استعانتهم بالخبراء منذ انتقاله إلى مسرح الواقعة ولكن حسب متطلبات كل واقعة وظروفها^(٢).

(١) أمال عثمان ، الخبرة في المسائل الجنائية ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٤ ، ص٣ ، وكذلك محمد عودة الجبوري ، المرجع السابق ، ص١٧٣ ، وكذلك نقض جنائي ، الطعن رقم (٢٢٦٠) ، س٣٨ ق ، جلسة ١٩٦٩/٦/٢ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: أنه أجاز القانون لمأموري الضبط القضائي أن يستعين أثناء جمع الاستدلالات بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة ومن ثم إجراء الاستعانة بأهل الخبرة يعتبر من إجراءات الاستدلال. وكذلك: نقض جنائي ، الطعن رقم (٢٢٥٩) ، س٣٨ ق ، جلسة ١٩٦٩/٦/٢ ، الجامع القانوني.

(٢) محمد عودة الجبوري ، المرجع السابق ، ص١٧٦ ، وأحمد أحمد مونس : المرجع السابق ص٦٨.

ومراجعة القواعد العامة التي سبق أن ذكرناها وبالرجوع إلى النص القانوني الذي قرر الالتزام لمعرفة طبيعته وبالتطبيق العملي نجد أن الأداء المطلوب من مأمور الضبط القضائي هو: القيام بالعمل المكلف به والمحدد في القانون ، أي أنه التزام بتحقيق نتيجة أو غاية معينة ، وأنه مني قام بذلك فإنه يكون قد أوفى بهذا الالتزام.

الفصل الثاني

الإلتزامات المتعلقة بالواجبات العامة للوظيفية

لمأموري الضبط القضائي في مرحلة جمع الاستدلالات

قيام مأموري الضبط القضائي بحلف اليمين ، يجعله يتعهد أمام الله والجميع بأن يلتزم دائما بالشرعية ، وألا يخالف القانون ، ولهذا فإن أي عمل يقوم به مأمور الضبط القضائي يرتبط بالواجبات العامة للوظيفة يعد في نظر الجميع التزاماً محدداً بتتية

فمستولية العمل الوظيفي لمأمور الضبط القضائي مصدرها القانون وهي التي تحددها واجبات كل وظيفة بحيث يتم أداؤها طبقاً لقواعد قانونية أساسية تقوم على وجوب أداء العمل الوظيفي المنوط به بحيث تترتب مسئولية في حالة ثبوت إخلال بالتزامات الوظيفة .

ويحق طبقاً لذلك لمأمور الضبط القضائي اتخاذ كافة الوسائل المشروعة والطرق الفنية التي تمكنه من أداء عمله على النحو وبالكيفية التي يتطلبها القانون ولا يمكن حيثشذ إسباغ وصف الخطأ على فعله .

ولقد حول قانون الإجراءات الجزائية لمأمور الضبط القضائي اختصاصات واسعة فهو يملك اتخاذ عدة إجراءات للتمكن من جمع الاستدلالات عن الجرائم ولو في غير حالات التلبس بالجريمة وبلا استئذان من سلطة التحقيق وله أن يستعين في ذلك بكافة الطرق الفنية في استدلالاته ما دامت مشروعة ، وفيما يلي ستولى بيان أهم الإلتزامات التي تحكم تلك المرحلة :

١- الالتزام بمشروعية وسائل الاستدلال وتقييده بها^(١) :

- إن مشروعية وسائل الاستدلال لا تخضع لمعايير ثابتة ، ولم يحدد المشرع الوسائل التي يتبعها مأمور الضبط القضائي في جمع الاستدلالات ؛ فكل وسيلة ما دامت قانونية يمكن أن يلجأ إليها مأمور الضبط القضائي طالما من شأنها أن تؤدي إلى الكشف عن الواقعة ومرتكبيها .

وسائل مأمور الضبط القضائي في جمع الاستدلالات غير محددة قانوناً ، فلم يلزمهم باتباع وسيلة محددة سوى أن تكون مشروعة وغير محرمة قانوناً^(٢) ، وعدم تحديد القانون لأساليب محددة مسبقاً للقيام بأعمال الاستدلال لا تعني أن مأمور الضبط القضائي يكون في حيل من أي قيد ، وإنما عليه أن يتقيد بالمتطلبات القانونية، إلى جانب ذلك فعليه أن يلتزم بروح القانون ومبادئه العامة وبناء على ذلك فيحق له أن يتبع أي وسيلة يراها

بشروط الالتزام بالمشروعية^(٣) ، كما أنه ملزم بأن يبين حقيقة الإجراء كاملة في محضره ، وعليه أن يدلل بهذه الحقيقة عندما تطرح استدلالاته للمناقشة^(٤) .

والراجع أن هذا التزام بتحقيق نتيجة يتمثل في عدم مخالفته لقواعد

(١) نقض جنائي الطعن رقم (١٧١٧) سنة ٣٦ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٧٠ ، الجامع القانوني ، وكذلك نقض جنائي الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق ، جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٦ ، مجموعة النقض الجنائي السنة ٢٠ رقم (١٥٨) ، ص ١٨٧ .

(٢) نقض جنائي الطعن رقم ١٣٨ ، للسنة القضائية ٢٥ ، بجلسته ٢٦ / ٠٤ / ١٩٥٥ ، الجامع القانوني ، وقد جاء بهذا الحكم : أن قول الضابط أن المتهم اعترف له بإرتكاب الجريمة أثر استدعائها لمرضاها على الكلب البوليسي لا يحمل معنى التهديد أو الإرهاب ما دام هذا الإجراء قد تم بأمر محقق النيابة ويقصد إظهار الحقيقة .

(٣) نقض جنائي الطعن رقم ٦٩٦ ، للسنة القضائية ٥٨ ، بجلسته ٠١ / ١٢ / ١٩٨٨ ، الجامع القانوني ، وقد جاء بهذا الحكم : أن مهمة مأموري الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مرتكبيها ، فكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره ما دام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مفارقتها وطالما إرادة الجاني حرة غير معدومة .

(٤) محمد عودة الجبور ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

٢- الالتزام بعدم التعرض للأفراد في حرياتهم إلا بشروطاً معينة :

- الأصل أن أعمال الاستدلال لا تمس الأفراد في حرياتهم، وذلك لأن السلطات القائمة بالاستدلال لا تملك أي سلطة قبض، أو قهر، أو إكراه، لإلزام الأشخاص بالخضوع لتلك الأعمال، إلا أن هناك بعض القوانين أجازت المساس بحريات الأفراد استثناء من القاعدة العامة، وهذا ما نجده في المادة ٤٨ من قانون الإجراءات الجزائية والتي نصت على أنه: فى غير الحالات المنصوص عليها فى المادة (٤٢) من هذا القانون إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جريمة أو جنحة معاقب عليها بالسجن مدة تزيد على ثلاثة أشهر لمأمرالضبط القضائي اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب فوراً من الادعاء العام أن يصدر أمراً بالقبض على المتهم.

وقد أقر قانون الإجراءات الجنائية المصري بشرعية بعض الأعمال الماسة بحريات الأفراد في مرحلة جمع الاستدلالات

و نص على ذلك فى الفقرة الثانية من المادة (٣٥) من قانون الإجراءات الجنائية المصري والتي أجازت لمأمرالضبط القضائي في غير أحوال التلبس اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة، وأن يطلب من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جريمة أو جنحة من الجنح المحددة حصراً. وكذلك يمكننا أن نستند المادة ٤١ من قانون الإجراءات الجزائية (مادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية المصري)

وهكذا فإن هذا الالتزام يجد مصدره في نص القانون ومبادئه العامة فهو التزام بتحقيق نتيجة يتمثل في عدم التعرض للأفراد في حرياتهم مادام لا يوجد مبرر . فهو إذن إحدى صور الالتزام بامتناع عن عمل .

(١) حماد أبو سمرة : المرجع السابق ، ص ١٠٤.

٣- عدم التحريض على ارتكاب الجرائم أو خلق فكرتها؛

لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يتدخل بعمل إيجابي في خلق فكرة الجريمة لدى الجاني بتحريضه على مقارقتها توصلًا إلى ضبطها في حالة تلبس، كما لو حرض لصاً على سرقة مسكن حتى يتمكن من ضبطه متلبساً، أو يحرض تاجر مخدرات على بيعه مخدراً لضبطه أثناء البيع متلبساً، أو موظفاً على قبول رشوة حتى يتوصل إلى ضبطه متلبساً بأخذها. فهذا المسلك يتنافى مع مبادئ الأخلاق والآداب العامة ورسالة الشرطة في منع الجرائم وليس خلقها والتحريض عليها فإذا كان من واجبات رجال الشرطة ضبط الجرائم التي وقعت من فاعلها تلقائياً، فليس من واجباته أن يحمل فاعل الجريمة على ارتكابها. فهو بارتكابه لهذا السلوك يعتبر معرضاً على ارتكاب الجريمة شأنه في ذلك شأن أي معرض عاد من آحاد الناس، ولا يشفع في درء مسؤوليته باعتباره شريكاً في الجريمة بالتحريض قوله، أن باعته على التحريض هو ضبط الجريمة في حالة تلبس، فالباعث لا يدرأ المسؤولية الجنائية^(١).

٤- تحرير محضر الاستدلال بما يتخذ من إجراءات؛

أوجبت ٣٣ من قانون الإجراءات الجزائية العماني (المادة ٢/٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية المصري) على مأموري الضبط القضائي أن يقوم بإثبات جميع الإجراءات التي يقوم بها على سبيل الاستدلال السالف بيانها في محاضر موقع عليها منه يبين فيها وقت اتخاذ الإجراء ومكان حصولها وصفة القائم بها واختصاصه، كما أوجب أن تشتمل هذه المحاضر - فضلاً عن ذلك - على توقيع الشهود والخبراء الذين استمعوا إليهم، إلا إذا امتنعوا عن التوقيع، فيثبت ذلك. كما أوجبت إرسال تلك المحاضر وفق المضبوطات المحرزة وغيرها من الأوراق والأشياء المتحفظ عليها إلى الإدعاء العام للبلد في إجراءات التحقيق. ومن أهم ما يشتمل عليه محضر التحري والاستدلال من معلومات هي:

- تدوين ملخص البلاغ أو الشكوى وتاريخ تلقيها.

(١) أحمد أحمد مونس : المرجع السابق ، ص ٦٢.

- تحديد مكان وقوع الجريمة بالضبط وبصورة واضحة، وبيان أوصاف مكان وقوعها بدقة وتحديد مداخله ومخارجه .

- تعداد الأشياء والمضبوطات والآثار والأدلة ومكان حيازتها، ووصفها بدقة .

- تسجيل أسماء كل ما يمكن أن يفيد في معرفة ظروف - وخاصة الشهود والخبراء - وتدوين أقوالهم، وتذليلها بتوقيعهم عليها دون إجبار .

- تدوين كل ما أدلى به المتهم من أقوال واعترافات، وتذليلها بتوقيعه دون إجباره على التوقيع .

- تدوين زمن وقوع الجريمة، ووقت وصول رجال الضبط القضائي للمكان وما قاموا به من إجراءات بحيث يعطى المحضر وصفاً دقيقاً للمحقق عن كيفية وقوع الجريمة ومكان حدوثها ووصف محلها ومرتكبها وكل ما يساعد سلطة التحقيق .

- اسم محرر المحضر ووظيفته وتاريخ تحريره وساعته ومكانه .

ويستقر قضاء النقض والمحكمة العليا في كل من مصر وسلطنة عمان على أن القواعد الخاصة بتحرير محضر جمع الاستدلالات السالف بيانها هي قواعد تنظيمية إرشادية تستهدف توجيه إرشاد الجهات القائمة على مباشرة وظائف الاستدلال إلى كيفية أدائها لعملها، فمخالفتها لا ترتب بطلاناً . فلو أغفل مأمور الضبط القضائي تحرير محضر بإجراءات الاستدلال أو أغفل التوقيع على هذا المحضر، أو أغفل بعض البيانات التي سبق سردها، فإن ذلك ليس من شأنه ترتيب بطلان

فقضت محكمة النقض المصرية منذ زمن وتواترت عليه أحكامها فيما بعد بأنه " وإن كان القانون يوجب أن يحرم مأمورو الضبط القضائي محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات قبل حضور النيابة إلا أن إيجاب ذلك ليس إلا لغرض تنظيم العمل وجسن سيره، فلا بطلان إذا لم يحرم المحضر^(١)

(١) حكم محكمة النقض المصرية الصادر في ١٨/٤/١٩٤٩ - مجموعة القواعد القانونية - ق٣ - ج٤ -

وقضت أيضاً بأنه " لا بطلان إذا لم يثبت مأمور الضبط كل ما يجريه في الدعوى من استدلالات، وما نص عليه القانون من إيجاب ذلك لم يرد إلا على سبيل التنظيم والإرشاد"^(١) وغنى عن البيان أنه إذا تضمن المحضر مزيداً من البيانات فلا يترتب على ذلك بطلان فمِنْ شأن البيانات الإضافية إضفاء مزيد من الوضوح عليه.

ولكن ما مدى حجية معاصر الاستدلالات في تكوين عقيدة القاضي ؟

طبقاً لنص المادة ١٨٦ من قانون الإجراءات الجزائية العماني والسابق الإشارة إليها فإنه لا يجوز أن يعتمد القاضي على محاضر جمع الاستدلالات منفردة في تكوين عقيدته ومع ذلك فإنه للمحكمة مطلق الحرية في تقدير ما يثبت في هذه المحاضر، وبالتالي لها أن تستند إليها في بناء حكمها وتأخذ بما تتضمن من دلائل ووقائع طالما تدعمها وتسانده دلائل ووقائع مماثلة في الأوراق، فالأدلة متساندة يدعم بعضها البعض.

والواقع أن مسلك المشرع العماني بعدم الاعتداد بمحاضر الاستدلالات وحدها في الإثبات، له مبرراته القوية في احترام حقوق الإنسان، إذ كثيراً ما تنصف هذه المحاضر بالضغط وأحياناً تقترن بوسائل الإكراه المادي والمعنوي. وهي أحياناً تقود إلى استرسال المتهم في أقوال واعتراقات ما كان ليذكرها لولا ما وقع عليه من إكراه، إضافة أن مأمور الضبط القضائي هو وحده الذي يدون هذه المحاضر ويحاول جاهداً تبرير سلوكه في الاتهام تجاه شخص معين لينهي دوره في القضية، ويجعلها إلى سلطة التحقيق، فينقل عبء كشف الجرائم إلى غيره، ولذا كان محضره ذا حجية نسبية وليس له حجية مطلقة في ذاته ولكن بتدعيمه من الأوراق والقرائن والدلائل الأخرى

ولكن من أكثر المسائل جدالاً في تلك المرحلة هي الاستعانة بلمرشد السري ولذلك وجب التفصيل في الفصل التالي

(١) نقض ١٩٥٨/١١/٣ - مجموعة أحكام محكمة النقض - السنة ٩ - رقم ٢١٣ - ص ٨٦٦ .

الفصل الثالث

الإستعانة بمرشد السري

لا يطل أعمال الاستدلال قيام مأمور الضبط القضائي بالاستعانة في استدلالاته بمرشد سري ينحصر دوره في التعرف على الجناة وجمع المعلومات والإيضاحات عن الجريمة والمشتبه فيهم، طالما كان ذلك تحت إشرافه ورقابته وبصره، ولا يلزمه القانون أن يكشف شخصية المرشد أو يوضح باسمه^(١).

ولما لهذا الأمر من أهميه فنعرض لمدى التزام مأمور الضبط القضائي بالإفصاح عن مصدره السري بشيء من التفصيل

- جواز الاستعانة بالمخبر والمرشد السري:-

مهمة التحري تعد من المهام الأساسية لرجل الضبط القضائي، فيما يتعلق بإعداد وتجهيز الدعوى الجزائية، إضافة للكشف عن الجرائم ومرتكبيها، وبالتالي فإنه يقع عليه في تحقيق المهمة واجب القيام بالبحث عن الأدلة المادية والشفرية المتعلقة بالجريمة، وبالوسائل التي نظمها القانون، كما تجيز له المادة ٣٧ من قانون الإجراءات العماني.

الالتجاء إلى أي وسيلة أخرى ما لم يكن فيها إضرار بالأفراد ولا تقييد حرياتهم

ومع ذلك لم يحدد المشرع وسائل البحث القانونية التي أشارت إليها المادة ٣٧ ولم يوردها في القانون على سبيل الحصر، ولذلك يسمح لرجل الضبط القضائي بمجاوز الالتجاء إلى غيرها -في حدود ضوابط المحافظة حقوق الأفراد للاستعانة بأهل الخبرة من الأطباء والخبراء

فالقانون لا يلزم مأمور الضبط القضائي أن يعمل بمفرده أو أن يعمل بيديه، وأن تقتصر صفة القائم بالإجراءات على من هو من مأموري الضبط

(١) د/ رموف عيّد - شرح قانون الإجراءات الجنائية .

- م.د/ قدري عبد الفتاح الشهابي- شرعية التحريات- دار النهضة العربية- ٢٠١٦- ص٤٧ .

القضائي دون غيرهم، بل له أن يستعين بمروؤسيه ومصادره السرية شريطة أن يكون ذلك تحت إشرافه ورقابته^(١).

ولذلك قضى بأن لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر إليه من النيابة العامة بمروؤسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي^(٢). وقضى بأنه إذا ندب مأمور الضبط القضائي لتفتيش مسكن، فله أن يصطحب معه بعض مروؤسيه ليعاونوه في إجراء التفتيش، أو ليقوموا به تحت إشرافه المباشر، وفي هذه الحالة ينسب الإجراء إلى المأمور، وكأنه حاصل منه مباشرة، فهو القائم به بمعاونة مروؤسيه ومن ثم يكون الإجراء صحيحاً^(٣).

وعلى ذلك يحق لمأمور الضبط القضائي أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو من وسائل التنقيب بمعاونه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم^(٤).

والاستعانة بالمرشد السري يستمد شرعيته من ثلاثة أسس، أولهما أن عمله يتم تحت مباشرة وإشراف ورقابة مأموري الضبط القضائي الذي يكون مسئولاً وحده عن مصداقية هذا المصدر وصحة وجدية تحرياته، ولذا ينبغي عليه أن يتحقق بنفسه من صدق المعلومات التي ييئها إليه المصدر السري^(٥).

وثانيهما أنه هناك واجبا عاما على كل الأفراد يتمثل في الالتزام بالتبليغ عن الجرائم حال العلم بها كما تنص على ذلك المادة ٢٨ والتي نصت

(١) علي محمد علي: المرجع السابق ص ٤٨ وما بعدها.

(٢) نقض مصري ١٩٥٦/١/٣١ - مجموعة أحكام النقض - س ٧ - رقم ٣٥ - ص ١٠٠. ونقض ١٩٥٧/١٢/٣٠ - س ٨ - رقم ٢٧٤ - ص ١٠١، ونقض ١٩٦٧/٦/١٩ - س ١٨ - رقم ١٦٨.

(٣) نقض مصري ١٩٦٨/١٢/٣٠ - س ١٩ - رقم ٢٣٤. ونقض ١٩٧٨/١/٢٣ - س ٢٩ - رقم ١٥ - ص ٨٣.

(٤) د/ محمود نجيب حسي - شرح قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٨ - بند ٥٤٢ - ص ٥٠٧.

(٥) د/ مأمون سلامة - الإجراءات الجنائية في التشريع المصري - دار النهضة العربية - القاهرة - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ص ٥٠١.

على : على كل شخص شهد ارتكاب جريمة أو علم بوقوعها أن يبادر بإبلاغ الادعاء العام أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها.

وثالثهما أن المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجزائية العماني أباحت لمأمور الضبط القضائي اللجوء إلى كل الوسائل التي تعينه في الكشف عن الجرائم ومعرفة مرتكبيها مادامت غير متعارضة مع الحقوق والحريات العامة للأفراد

- عدم التزام مأمور الضبط القضائي بالكشف عن مصدره السري:-

ويجوز لمأمور الضبط القضائي أن يمتنع عن الكشف عن المصادر السرية التي استعان بها في الكشف عن الجرائم ومعرفة مرتكبيها ، وذلك للحفاظ على مصادرهم ومنع اكتشاف أمرها ، مما يسر له استخدامها في الكشف عن جرائم أخرى والقبض على مجرمين آخرين ، كما قد يرجع السبب في عدم الكشف عن المصدر السري إلى الحفاظ على سلامة هذا المصدر وعدم التنكيل به من قبل أهل الجرم وأصدقائه ، إذ في الغالب أن يكون المصدر السري من الأشخاص المقربين للجاني ، ومن شأن الكشف عنه إثارة الكثير من المشاكل له والقضاء على دوره في مساعدة العدالة^(١).

الإفصاح عن شخصية المصدر السري خاضع لرقابة وسلطة المحكمة:-

وعلى ذلك يجوز أن يتمسك رجل الضبط القضائي بعدم البوح عن اسم ذلك المرشد السري سواء أمام سلطة التحقيق أثناء سريان التحقيقات أم أمام المحكمة للأسباب التي ذكرناها ، ولكن يخضع تقييم ذلك لسلطة المحكمة التقديرية في تقدير ووزن الأدلة ، وبالتالي فلها أن تستجيب لرغبة مأمور الضبط القضائي في عدم الكشف عن المصدر السري الذي استقى منه المعلومات متى أطمأنت المحكمة إلى مصداقية أقوال الضابط وحرية تحرياته وصحتها^(٢).

(١) د/ محمود محمود مصطفى- شرح قانون الإجراءات الجنائية- دور النهضة العربية - ١٩٨٣- مرجع سابق - ص ٢٠٩ ، د- مصطفى الدفدي- التحريات والإثبات الجنائي - رسالة دكتوراه - مرجع سابق - ص ٩٧.

(٢) علي محمد علي : المرجع السابق ، ص ٥٩.

وقد أكدت على ذلك محكمة النقض المصرية في أحكام عديدة "تجيز
لأمور الضبط القضائي عدم البوح عن اسم وهوية ذلك المرشد أمام المحقق
والمحكمة، وأن للمحكمة أن تستجيب لرغبته متى رأت أن اليمين الذي أداه
رجل الضبط مقنع وأنه متأكد شخصيا من صحة ما نقله المصدر السري من
معلومات .

عدم الإفصاح عن المصدر السري لا يعيب الإجراءات، ولا يؤثر على جدية التحريات؛-

وعلى ذلك لا يشترط لصحة أعمال الاستدلال والتدليل على جديتها
ومصداقيتها أن يكشف أمور الضبط القضائي عن مصادره السرية إذ تصح
هذه الاستدلالات ، مادامت استكملت شروطها وضوابطها ولو ظلت
شخصية المرشد السري غير معروفة.

وقد أكدت على ذلك محكمة النقض المصرية التي قضت بأنه " لا
يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة، وأن لا يفصح عنها
رجال الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته"^(١).

وقضت بأنه " لا محل للاستناد إلى عدم إفصاح الضابط عن مصدر
تحريات في القول بعدم جدية التحريات"^(٢).

كما قضت بأنه " إذا كان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم جدية
التحريات استنادا إلى إمساك الضابط عن البوح بمصدر تحرياته وعدم قيامه
بإجراء مراقبته بنفسه بدليل عدم معرفته منزل المطعون ضده، وكان ما أورده
الحكم من ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى عدم جدية التحريات فإنه يكون معيبا
بالفساد في الاستدلال"^(٣).

(١) نقض مصري- ١٩٦٠/١/٤- مجموعة أحكام النقض- س ١١ -رقم ١- ص ٧- ونقض

١٩٧٣/١/١- س ٢٤- رقم ٧- ص ٢٧.

(٢) نقض ١٩٧٣/١/١- مجموعة أحكام النقض- س ٢٤- رقم ٧- ص ٢٧.

(٣) نقض ١٩٧٣/٥/١٣- مجموعة أحكام النقض- س ٢٤- رقم ١٢٨- ص ٦٢٤.

التعارض بين حق مأمور الضبط القضائي في علم الكشف عن مصدره السري مع حق المتهم في مناقشة الشهود:

يعد حق المتهم في مناقشة الشهود، وخاصة شهود الإثبات من الحقوق الرئيسية للمتهم والمستمدة من الحق الأساسي المكفول له ، وهو حق المتهم في الدفاع عن نفسه، وهو حق أساسي تكفله الدساتير والمواثيق الدولية، ولذا كان ينبغي إعطاء الفرصة للمتهم في مناقشة المصدر السري ومواجهته لكشف ادعاءاته وتبيان مصداقيتها خاصة أمام المحكمة وبواسطتها ، حيث سيكشف لها ذلك عن مدى مصداقية المصدر السري ، وبالتالي مدى جدية الاستدلالات التي يبنى عليها سلطات القبض والتفتيش.

ولكن جرى العرف على إعطاء الحق لمأمور الضبط في عدم الكشف عن مصدره السري حفاظا عليه، وعدم فضح أمره، مما يتيح له الاستعانة به في مرات أخرى، وأعطى للمحكمة سلطة تقييم جدية التحريات في ظل عدم الكشف عن المصدر السري، وجعلت من قسم مأمور الضبط القضائي وحق مناقشته في شهادته من قبل المتهم يقوم مقام مناقشة المصدر السري ويغنى عنه، ولكن هذا لا يكفي وخاصة أنه يفسد على المتهم حقا أساسيا وهو حق الدفاع وما ينبثق عنه من حق مناقشة الشهود ، ولاسيما أن مأمور الضبط القضائي يتمتع بالحنكة والخبرة العملية التي يستطيع بموجبها الخضوع للمناقشة من جانب المتهم ودفاعه دون خطأ ، بينما يمكن مناقشة المصدر السري بسهولة وفضح ادعاءاته ، وكشف كذبتها عند مناقشته أمام المحكمة.

الفصل الرابع

إلتزامات مأموري الضبط القضائي في مرحلة التحقيق

المبحث الأول

الإلتزامات المتعلقة بالأعمال الفنية للوظيفة

- حدد القانون العماني المصري التزامات مأموري الضبط القضائي في عملية البحث عن الجرائم وجمع الاستدلالات اللازمة للتحقيق ، فالقانون لم يجعل لهم أي علاقة بإجراءات التحقيق الابتدائي ولا البدء في السير في إجراءات الدعوى الجنائية . والثابت أن القانون قد منح هذه السلطات لأعضاء الإدعاء العام (النيابة العامة) والقضاة للتحقيق في الدعوى نظرا لما يتوافر لديهم من ضمانات وخبرات خاصة غير متوفرة لمأموري الضبط القضائي .

وقد أثارت أعمال مأموري الضبط القضائي المتعلقة بالتحقيق الابتدائي -حالات التلبس والتدب للتحقيق- خلافات فقهية استنادا إلى أن هذه الأعمال هي في الأصل من أعمال سلطة التحقيق لا يقوم بها سوى قاضي التحقيق أو الإدعاء العام ، وليس لمأموري الضبط القضائي القيام بها^(١)، ولكن البعض أكد على قيامه بهذه الأعمال خروجاً على القواعد العامة استناداً إلى الضرورة الإجرائية ، والمستمدة من السرعة التي تقتضيها حالة التلبس بالجريمة ، والتي توجب الترخيص لمأموري الضبط القضائي بسلطة ذاتية لاتخاذ الاجراءات اللازمة دون انتظار الإدعاء العام (النيابة العامة) وحتى لا تضيق معالم الجريمة وأدلتها ويتفرق الشهود ، وتلك هي الحكمة التي توختها التشريعات في الخروج على القواعد العامة في قوانين الاجراءات الجزائية بتحويلها سلطات التحقيق الابتدائي لمأموري الضبط

(١) حسن صادق الرصفاوي ، أصول الاجراءات الجنائية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، سنة ٢٠٠١ ، ص ٣١٤ ، عبد الرؤف مهدي ، المرجع السابق ، ص ٢٣٢ ، ف ١٣٥ ، محمد عودة الجبور ، المرجع السابق ، ص ٢٤٩ وما بعدها .

القضائي في حدود وضمن ضوابط معينة، ومن هنا فأموري الضبط القضائي لا يستمد سلطته من سلطة التحقيق، إنما يستمدّها من القانون بنصوص صريحة ومعايير محددة، وما يؤكد ذلك أن التشريعات أوردت حالات التلبس على سبيل الحصر بحيث لا يجوز التوسع في تفسيرها أو القياس عليها، كما حددت السلطات التي خولتها لأموري الضبط القضائي ووضعت الالتزامات التي تضمن حسن تطبيقها^(١). إذا لا علاقة لأموري الضبط القضائي بأعمال التحقيق، وحينما يقوم بعمل من أعمال التحقيق إما بموجب حالة من حالات التلبس وإما بالندب من سلطة التحقيق، ويقوم بذلك بحسبانه أقرب لسلطة التحقيق مبيّنا ذلك على حالة الضرورة الإجرائية. والجدير بالذكر أن هذا الأمر له أثره على تحديد المرفق الذي يقع عليه عبء المسؤولية المدنية عن هذه الأعمال. وقد حدد قانون الإجراءات الجزائية العماني المقصود بالتلبس بالواقعة وحالاته في المادة ٣٨ (المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية المصري)^(٢)، والتي نصت على:

(١) عرض محمد، المرجع السابق، ص ٣١٤، فوزية عند السّار، المرجع السابق، ص ٢١٤، محمد عيد الغريب، المرجع السابق، ص ٥٨.

(٢) نص المادة (٣٠) من قانون الإجراءات الجنائية المصري: 'تكون الجريمة متلبس بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها برهه سيرة وتعتبر الجريمة متلبس بها إذا اتبع الجاني عليه مرتكبها أو تتبعته العامة مع الصياح اثر وقوعها أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك'. وكذلك: المواد (٣٤، ٣٥) إجراءات جنائية مصري، نقض جنائي الطعن رقم ٢١٧٤، لسنة القضائية ٥٣، بجلّة ١٠/١١/١٩٨٣، الجامع القانوني، وقد جاء في هذا الحكم: أن التلبس وصف يلازم الجريمة ذاتها بغض النظر عن شخص مرتكبها ولا يلزم للكشف عن هذه الحالة أن تكون الرؤية بذاتها هي وسيلة هذا الكشف بل يكفي أن يكون شاهداها قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأي حاسة، تستوي في ذلك حاسة البصر أو السمع أو الشم متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا يحتمل شكاً، وليس في القانون ما يمنع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (٣٣٨٥)، س ٥٦ ق، جلّة ١٠/١١/١٩٨٦، الجامع القانوني، وكذلك نقض جنائي رقم (١١٠٥)، س ٥٦ ق، جلّة ١٠/١١/١٩٧٧، الجامع القانوني، وكذلك نقض جنائي رقم (٣٦٥)، س ٥٦ ق، جلّة ١٠/١١/١٩٨٦، الجامع القانوني، وقد جاء في هذا الحكم: 'أنه لما كانت الحالة من حالات التلبس فلاضير مأموري الضبط القضائي عدم الحصول على إذن من سلطة التحقيق بالقبض والتفتيش ولم يكن في حاجة إليه'. وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (٦٤٢٦)، س ٥٣ ق، جلّة ١٠/١١/١٩٨٤، الجامع القانوني.

تعتبر الجريمة متلبسا بها في الأحوال الآتية:

- ١- حال ارتكاب الجريمة.
 - ٢- عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة.
 - ٣- إذا تبع المجنى عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصباح إثر وقوعها.
 - ٤- إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أى شئ يستدل منه أنه فاعل أو شريك في الجريمة أو إذا وجدت به في هذا الوقت علامات أو آثار تفيد ذلك.
- كما أن المادة ٤٢ (المادتين ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المصري) أكدت ذلك فقد نصت على أنه : لمأمور الضبط القضائي في حالات التلبس بالجنايات والجنح والمعاقب عليها بالسجن مدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر إذا قامت أدلة قوية على ارتكابه الجريمة فإذا لم يكن حاضرا جاز للمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره ويثبت ذلك في المحضر.

وسوف نعرض لحالات التلبس بالجريمة والتي تم تحليلها في القانون العماني والمصري على سبيل المصروف؛

(١) مشاهد الواقعة حال ارتكابها^(١).

(١) عماد أبو سمرة : المرجع السابق ، ص ٥٦ وما بعدها نقض جنائي الطعن رقم ١٥٠٣٣ ، للجنة القضائية ٥٩ ، بجلسة ١٠/٣/١٩٩٠ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم : أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه ولا يفنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق النقل من الغير شاهداً كان أم متهما يقر على نفسه ، ما دام هو لم يشهدها أو يشهد أثراً من أثارها ينشئ بذاته عن وقوعها . وكذلك فقد جنائي الطعن طعن رقم ٤٦٤٥٩ ، للجنة القضائية ٥٩ ، بجلسة ٣١/١٠/١٩٩٠ ، بجمع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم : لئن كان تشدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ، ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موثقاً إلى حكمة الموضوع ، إلا أن ذلك مشروط أن تكون الأسباب والاعتبارات التي تبني عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في معرض بيانه لواقعة الدعوى ، وما حصله من أقوال الضابط

(٢) مشاهدته الواقعة عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة^(١).

(٣) تتبع الفاعل من الجمهور مع الصباح بعد وقوع الجريمة^(٢).

- على السياق المتقدم - لا يبين منه أنه قد تبين أمر المخدر قبل إمساكه بالطعان ، وكان مجرد محاولة الطعان الحرب إثر استيقاف الضابط للدراجة الآلية التي كان يستقلها خلف قائدها ، ليس فيها ما يبرر القبض عليه لعدم توافر المظاهر الخارجية التي تنبئ ببلاتها عن وقوع الجريمة وتوافر بها حالة التلبس التي تبيح لمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش. وكذلك نقض جنائي الطعن رقم ٨٢٨٠ ، للسنة القضائية ٥٨ ، بجلسة ٣١ / ٥ / ١٩٩٠ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: أنه لما كان من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وأن تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة عن الغير لا يكفي لقيام حالة التلبس ما دام هو لم يشهد أثراً من آثارها ينبئ ببلاته عن وقوعها ، وكان مؤدى الواقعة التي أوردها الحكم ليس فيه ما يدل على أن الجريمة شوهدت في حالة من حالات التلبس المينة على سبيل المحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

(١) أحمد فتحي سرور ، الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الجزء الثاني ، المرجع السابق ، ص ٣٥ ، ويتضمن هذا الالتزام أنه لم يشاهد الأفعال المادية المكونة للجريمة ، وإنما شاهد ما تخلف منها ، كجسم الواقعة محل الاعتداء أو كروية المضروب والدماء تنزف من جسده وغير ذلك من الصور ، وكذلك محمد عودة الجبور ، المرجع السابق ، ص ٢٣ ، وقرر أن القضاء قد حدد هذه الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة ومشاهدتها بأربع وعشرين ساعة في ظل قانون تحقيق الجنايات كفترة لتحديد المدة بين ارتكاب الواقعة واكتشافها ، وكذلك نقض جنائي الطعن رقم ١٨٤٦ ، للسنة القضائية ٥٩ ، بجلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٨٩ ، الجامع القانوني ، وكذلك نقض جنائي الطعن رقم ٨٧ ، للسنة القضائية ٤٣ ، بجلسة ٢٥ / ٣ / ١٩٧٣ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: أنه لا ينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط قد انتقل إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمان ، ما دام أنه قد بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة.

(٢) أحمد فتحي سرور ، الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية ، المرجع السابق ، طبعة (٨٠) ص ٣٥ ، وكذلك محمد عودة الجبور ، المرجع السابق ، ص ٣٣٧ وما بعدها ، وتتضمن تلك الحالة أنها تحقق بتبع الفاعل مع الصباح سواء من قبل المضروب أو العامة بحيث يدرك مأمور الضبط القضائي هذا الأمر ، ويجب أن يكون هذا التبع أثر وقوعها مباشرة وليس في فترة لاحقة كمشاهدة الفاعل في اليوم التالي وتبعه بالصباح في الطريق العام في محاولة للإمساك به لا يوفر الشروط اللازمة لتطبيق هذه الحالة ، والفترة الزمنية لذلك لم ينطرق المشرع المصري والفرنسي لتحديد ما يعطيه سلطة تقديرية في تحديد ما يواجهه من وقائع ولكنة يخضع لرقابة محكمة الموضوع في ذلك ، وكذلك نقض جنائي الطعن رقم ٣٦٥ ، للسنة القضائية ٥٦ ، بجلسة ١٦ / ٤ / ١٩٨٦ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: أن المادتين ٣٧ ، ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، أجازتا لغير مأموري الضبط القضائي ، من أفراد الناس أو من رجال السلطة العامة ، تسليم =

(٤) مشاهدته أدلة الواقعة مع الفاعل أو آثارها بادية عليه^(١).

- تفسير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور

الموضوعية التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديراً خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وفق الوقائع المعروضة عليها بغير معقب ما ، وأن النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقياً مع المقومات والوقائع التي أثبتتها في حكمها كما أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها^(٢)، وتوجب حالة التلبس على مأمور الضبط القضائي الانتقال فوراً إلى محل الواقعة ومعاينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها فضلاً عن أنها

«إحضار المتهم إلى اقرب مأمور للضبط القضائي في الجنايات، أو الجنح التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي أو الحبس على حسب الأحوال، متى كانت الجناية أو الجنحة في حاله تلبس وتقتضي هذه السلطة - على السياق المتقدم - أن يكون لأحد الناس أو رجال السلطة العامة التحفظ على المتهم وجسم الجريمة الذي شاهده معه أو ما يحتوى على هذا الجسم ، بحسبان ذلك الإجراء ضرورياً ولازماً للقيام بالنسطة تلك على النحو الذي استنه القانون، وذلك كي يسلمه إلى مأمور الضبط القضائي وإذ كان ذلك، وكان ما فعله الرقيبان ، بوصفهما من رجال السلطة العامة، أو بوصفهما من أحاد الناس كذلك ، من امتياز للطامن ومعه الحقية التي وضع بها الخاتم المقلد بعد تجربته على مرأى منهما ، إلى مأمور الضبط القضائي ، ومن إيلافه بما وقع منه لا يبدو في صحيح القانون أن يكون مجرد تعرض مادي يقتضيه واجبهما في التحفظ على المتهم وعلى جسم الجريمة ، بعد إذ شاهدها جنابة تقليد خاتم إحدى الجهات الحكومية ، في حالة تلبس كشفت عنها وعن آثارها مراقبتها المشروعة للمتهم .»

(١) محمد عودة الجبور ، المرجع السابق ، ص ٣٣٩ وما بعدها ، والجدير بالذكر أن تلك الحالة تقوم على دلائل ووقائع مرتبطة بالسلطة التقديرية لمأمور الضبط القضائي وهي مرتبطة بالدلائل أكثر منها من حال التلبس ، ويجب أن تكون الدلائل كاشفة بذاتها عن اشتراك الشخص في الواقعة وهذه الأمور تتطلب تحديداً للوقت القريب من جانب المشرع والتمثيل الذي أورده المشرع للأفياء التي يحملها الفاصل كالألات والأسلحة والأمتعة والأوراق ، ولم تُحد تلك الأدلة على سبيل الحصر بدليل ما ، وتقدير هذه الحالات من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضائها على أسباب سائفة ، وكذلك نقض جنائي ، الطعن رقم (٤١٨٨) ، س ٥٤ ق ، جلسة ١٩٥٨/٢/٢٦ ، الجامع القانوني.

(٢) نقض جنائي الطعن رقم (١٠١١) ، س ٥٤ ق ، جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦ ، الجامع القانوني ، قدري عبد الفتاح ، ضوابط السلطة الشرطية في التشريع المصري والمقارن ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢.

ومعينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها فضلا عن أنها تبيح له أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه^(١)، كما سيتضح

(١) نقض جنائي، الطعن رقم (١٤٢١)، من ٥٥ ق، جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠، الجامع القانوني، وكذلك نقض جنائي، الطعن رقم ١٣٨، للجنة القضائية ٤٩، بجلية ١٩٧٩/٥/١٧، الجامع القانوني، وقد جاء في هذا الحكم أن: حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بإحدى حواسه ولا يفتيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحي آثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها. اللهم إلا إذا كانت الجريمة متتابعة الأفعال مما يقتضي المضي فيها تدخل إرادة الجنائي في الفعل المعاقب عليه كلما أقدم على ارتكابه.

المطلب الأول

التزامات مأموري الضبط القضائي في حالة التلبس بالواقعة

ألزم القانون مأمور الضبط القضائي بالتزامات معينة في مرحلة التلبس بالواقعة تشابه بعضها بالتزاماته في مرحلة الاستدلال، وقد وردت تلك الالتزامات في نصوص قانون الإجراءات الجزائية في المادة ٣٩ (١) من قانون الإجراءات الجنائية المصري^(١)، وتحدد تلك الالتزامات في الآتي:

(١) سرعة الانتقال إلى محل الواقعة وتعيين الآثار المادية للواقعة :

- ويتضمن هذا الالتزام: وجوب انتقال مأمور الضبط القضائي إلى مكان الحادث فور علمه بذلك وهذا الانتقال إجراء أساسي لإمكان مباشرة باقي أعمال المادة (٣٩) من قانون الإجراءات الجزائية ، كما يجد هذا الالتزام مصدره في تلك المادة ، وتلك السرعة توجب الترخيص لمأموري الضبط القضائي بسلطة ذاتية لاتخاذ الإجراءات اللازمة ، حتى لا تضيع معالم الجريمة ، وأدلتها والشهود^(٢)، ويعتبر الانتقال واجب أساسي مفروض على مأمور الضبط القضائي؛ لأن سرعة الانتقال تمكن مأمور الضبط القضائي من إثبات الجريمة وهو أمر يتوقف عليه كشف الحقيقة إلى حد كبير^(٣)، وهذا الانتقال نص القانون عليه صراحة في حالات التلبس ،

(١) نص المادة (٣٩) من قانون الإجراءات الجنائية المصري : يجب على مأموري الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يتنقل فوراً إلى محل الواقعة ويعين الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها ويثبت حالة الأماكن والأشخاص وكل ما يفيد كشف الحقيقة ويسمع أقوال من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة ويرتكبها ويجب عليه أن يخطر النيابة العامة فوراً بانتقاله . وكذلك نص المادة (٣٢): لمأمور الضبط القضائي عند انتقاله في حالة التلبس بالجرائم أن يمنع الحاضرين من مباحرة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يمكن تحرير المحضر وله أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة.

(٢) محمد عبودة الجبوري ، المرجع السابق ، ص ٢٥١، وكذلك جندي عبد الملك ، المرجع السابق، ص ٥٢٩ .

(٣) أحمد فتححي سرور ، الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

وعلى الرغم من أن أمر الانتقال لمكان الواقعة متروكا لتقدير المحكمة إلا أن أي تقصير فيه من قبل مأمور الضبط القضائي قد يعرضه للمسئولية^(١)، ويجب على مأمور الضبط القضائي أن يعين الآثار المادية للجريمة وذلك عن طريق إثبات حالة المكان ، وهذا الأمر يتطلب خبرة وموهبة شخصية لمأمور الضبط القضائي ، ويجب أن يتم هذا الأمر بأقصى سرعة ضمانا لصحة الإجراء ، فالوقت في هذا التوقيت له أهمية ، وقد قيل إنه بمرور الوقت تتوارى معه الحقيقة . وللمأمور الضبط أن يستعين بالخبراء عند اللزوم كما ذكرنا^(٢)، كما يجب عليه تجميع الوقائع المادية التي توصف الجريمة ويحرر محضرا بذلك وعرضه على الإدعاء العام .

(٢) منع الحاضرين من مباحرة محل الواقعة؛

- ويمثل هذا الالتزام إحدى الوسائل التي أقرها القانون لمأمور الضبط القضائي لمساعدته ؛ على تحقيق استقرار الأمن والنظام في المكان محل الواقعة حتى تتم المهمة التي حضر من أجلها مع اعتبار أن هذا الإجراء من الإجراءات التنظيمية التي تقتضيها ظروف الحال تمكينا له من أداء المأمورية المنوط بها^(٣)، ويجد هذا الالتزام مصدره في نص المادة ٤٠ (٣٢) من قانون الإجراءات الجنائية المصري) والسابق الإشارة إليها ، وقد ذهب الفقه^(٤)، أن هذا الإجراء ليس من إجراءات التحقيق ، إنما من إجراءات الاستدلال ،

(١) محمد حيد الغريب ، المرجع السابق ، ص ٨١ ، مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ، الجزء الأول ، سنة ١٩٩٢ ، ص ٥٢٤ .

(٢) رضا عبد الحكيم إسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٣٢ وما بعدها .

(٣) نفس جنسائي ، الطعن رقم ٩٣ ، للجنة القضائية ٣٦ ، بجلسة ٢١/٢/١٩٦٦ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: أن الأمر الذي يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالحفاظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم ، هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط القضائي حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها على اعتبار أن هذا الإجراء هو من قبيل الإجراءات التنظيمية التي تقتضيها ظروف الحال تمكينا له من أداء المأمورية المنوط بها .

(٤) محمود نجيب حسني ، المرجع السابق " فشرح قانون الإجراءات الجنائية " ، ص ٥٦٧ ، وكذلك أحمد فتحي سرور ، الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

فهو لا يعتبر قبضا ولا تحفظا ، بل صورة من صور الاستيقاف^(١) ، وهذا الإجراء لا يحمل بين طياته استخدام القوة لمنع الحاضرين من مبارحة مكان الواقعة^(٢).

(٢) سماع أقوال الحاضرين أو من يمكن الحصول منهم على إيضاحات في شأن الواقعة؛

- ويتضمن هذا الالتزام أن القانون قد خول لمأموري الضبط القضائي سلطة سماع الأقوال المفيدة لكشف الجريمة ، فهو يعتبر إجراء أساسيا في هذه الأمور ويجب أن يكون بتزاهة وحياد ، ولا يجب على مأموري الضبط القضائي اللجوء إلى وسائل غير مشروعة لذلك ،

(١) رؤوف حبيد ، المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية ، الجزء الأول، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٧٢ ، ص ٣٢١ ، وعماذ أبو سمرة : المرجع السابق ، ص ٥٨ ، نقض جنائي الطعن رقم ١١٩ ، للسنة القضائية ٤٧ ، مجلدة ١٥/١٥/١٩٧٧ ، الجامع القانوني، وقد جاء في هذا الحكم: أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . وهو إجراء أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة بيد أنه مفيد بالفرض سالف البيان ولا يمازوه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل التعرض لها كافة ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح ، من المقرر أن الأمر بعدم التحرك الذي يصدره الضابط إلى الحاضرين بالمكان الذي يدخله بوجه قانوني هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في هذا المكان حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها . لما كان ذلك ، وكان ضابطا المباحث قد دخل إلى للمقهى لملاحظة حالة الأمن وأمر الحاضرين بـ عدم التحرك استقراراً للنظام، فإن تخلى الطاعن عن اللقافة التي تحوى للمادة المخدرة والقيامها على الأرض يعتبر أنه حصل طوعية واختياراً مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التي تبيح التفتيش والقبض .

(٢) نقض جنائي الطعن رقم ١١٧٠ ، للسنة القضائية ٢٥ ، مجلدة ١١/١١/١٩٥٧ ، الجامع القانوني ، وكذلك نص المادة (٣٣) من قانون الإجراءات الجنائية المصري: "إذا خالف أحد الحاضرين أمر مأموري الضبط القضائي وفقا للمادة (٣٢) أو امتنع أحد ممن دهاهم عن الحضور يذكر ذلك في المحضر ويحكم على المخالف بغرامة لا تزيد على ثلاثون جنية وتم تعديلها". وتم استبدالها بالقانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ وتنص: ويكون الحكم بذلك من المحكمة الجزئية بناء على المحضر الذي يجره مأمور الضبط القضائي.

والاستجواب لا يملكه أساسا سوى قضاة التحقيق أو وكلاء النيابة ، أما مأمور الضبط القضائي فسلطته محددة بما جاء في نص القانون^(١) . ويحدد هذا الالتزام مصدره في نص المادة (٣٤) من قانون الإجراءات الجزائية). ويتضح مما سبق أن هذه الالتزامات هي التزامات بتحقيق نتيجة ، ومتى التزم مأمور الضبط بذلك انتفت مسؤوليته ما دام قد قام بها على الوجه الأمثل المحدد بالقانون .

- وقد خولت حالة التلبس سلطات أخرى لمأمور الضبط القضائي تعد إجراء من إجراءات التحقيق التي يباشرها الإدعاء كقاعدة أساسية دون غيرها، وتتمثل في السماح لمأمور الضبط القضائي باستكمال إجراءات التحقيق بالشروط المحددة لذلك ، مع قيامه بالقبض على الفاعل ، وتقييد حريته بالشروط المحددة في القانون ، وتفتيش شخصه وما يترتب على ذلك من آثار^(٢) ، وتتمثل تلك الإجراءات في القبض على المتهم ، وتفتيش شخص المتهم ، وتفتيش منزل المتهم^(٣) ، ونحيل في ذلك إلى القواعد العامة

(١) نص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجزائية : «لمأمور الضبط القضائي أثناء قيامهم بمسح الاستدلالات أن يسمعون أقوال من يكون لديهم معلومات عن الجريمة وفاعليها وأن يسألوا المتهم بها ولهم أن يستعينوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة ولكن لا يجوز لهم تحليف الشهود أو الخبراء اليمين إلا إذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماع الشهادة يمين».

وكذلك نقض جنائي ، الطعن رقم ٦١٧٤ ، للسنة القضائية ٥٨ ، بملسة ١٩٨٩/٠١/٠٩ ، وقد جاء في هذا الحكم : «أن الاستجواب الذي حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ، ومناقشته مناقشة تفصيلية كي يفندها ، إن كان منكرا ، أو يعترف بها إن شاء الاعتراف».

(٢) نقض جنائي الطعن رقم (٢٩٩٢) ، س ٥٤ ق ، جلسة ١٩٨٥/٢/٥ ، الجامع القانوني ، وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (١٠١١) ، س ٥٤ ق ، جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦ ، الجامع القانوني .

(٣) نقض جنائي الطعن رقم ٢٠٦٨ ، للسنة القضائية ٣٧ ، بملسة ١٩٦٨/٠٢/٠٥ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم : «أن التفتيش الذي يجريه رجال الشرطة في منزل بغير إذن من النيابة العامة ، ولكن بإذن صاحب المنزل أو من ينوب عنه في غيبه هو تفتيش صحيح قانونا يترتب عليه صحة الإجراءات المبينة عليه ، إذ أفنت سيدة المنزل لضابط لشرطة بالتفتيش على اعتبار أنها زوجة صاحب للمنزل - كما أثبت الحكم المطعون فيه فإنها تعتبر قاتونا وكيلته والحائزة للمنزل فعلا في غيبة صاحبه ولما أن تأذن بدخوله ، ولا فرق في أن تكون هذه المرأة زوجة شرعية لصاحب المنزل أو ليست كذلك فهي تملك في الحالحين حق الإذن لرجال الشرطة بالدخول طالما أنها الحائزة فعلا للمنزل في الفترة التي -

المطلب الثاني

التزامات مأموري الضبط القضائي في حالة النذب للتحقيق

- النذب إجراء يصدر من سلطة التحقيق أو الإدعاء العام يفوضوا بمقتضاه محققاً آخر أو أحد مأموري الضبط القضائي لكي يقوم بدلا منهما وينفس الشروط التي يتقيدوا بها بمباشرة إجراءات التحقيق والتي تدخل في سلطتهم^(١)، والأصل كما ذكرنا في اختصاص مأمور الضبط القضائي هو: الاقتصار على أعمال الاستدلال دون أعمال التحقيق الأصلي فهي من اختصاص الإدعاء العام أو قاضي التحقيق ولكن بمقتضى النذب السابق ذكره يصبح مختصاً بأعمال التحقيق الابتدائي استثناء كما ذكرنا وهو ما يوسع من سلطات مأمور الضبط القضائي وعليه أن يلتزم بمحدود النذب، وقد نظم قانون الإجراءات الجزائية النذب في المادة ٧٥ (المادة ٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية المصري)^(٢)؛ وفيه إتفي كل من الشرع العماني والمصري في استبعاد

«تم فيها التفتيش، وكذلك نقض جنائي، الطعن رقم ٩٦٩، للسنة القضائية ٥٢، بجلنة ١٤/٠٣/١٩٨٢، الجامع القانوني، وقد جاء بهذا الحكم: أنه لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه متى صدر إذن النيابة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المتدوب لإجرائه أن ينقله أينما وجده ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة اختصاص من إصدار الأمر ومن نقله - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكان ضبط المخدر مع المظنون ضده بعد استئذان النيابة يجعل جريمة إحراز المخدر مثلباً به - ثم يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهده وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة لصدور إذن من النيابة العامة بذلك، ومن ثم يكون الحكم إذا قضى بغير ذلك قد خالف القانون، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن النظر في موضوع الدعوى وتقدم أدلتها فإنه يكون متعيناً مع التقض الإحالة».

(١) أحمد فتحي سرور، الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص ٦٤١، وكذلك محمد صودة الجبور، المرجع السابق، ص ٤٢٥، وكذلك نقض حنايم الطعن رقم (٩٥٤)، ص ٤٧ ق، مجلة ٢٣ / ١ / ١٩٨٧، الجامع القانوني.

(٢) نص المادة (٧٠) من قانون الإجراءات الجنائية المصري: لقاضي التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط للقيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق على استحباب لهم ويكون للمتدوب في حدود نذبه كل السلطة التي لقاضي التحقيق، وتم تعديله بالمرسوم رقم (٣٥٣) لسنة ١٩٥٢ ونصت: وله إذا دعت الحال للتحاذ إجراء من الإجراءات أو خارج -

مأمور الضبط القضائي من استجواب المتهم وذلك طبقاً لصريح المادة والتي جاء نصها كالتالي: لعضو الادعاء العام أن يكلف أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم ويكون للمكلف في حدود تكليفه سلطة الادعاء العام ولعضو الادعاء العام إذا دعت الحاجة لاتخاذ إجراء خارج دائرة اختصاصه أن يكلف عضو الادعاء العام في الجهة.

والنذب يجسد تبريره في اعتبارات عملية وأخرى إجرائية : أما الاعتبارات العملية فمبررها كثرة الأعمال المكلفة بها سلطة التحقيق مما قد لا يتسع الوقت لمباشرتها جميعاً مما يفرض عليها نذب أحد من رجال الضبطية القضائية لمباشرة بعضها للملائمة بين حسن سير العمل وكشف الحقيقة^(١)، فقد لا يستطيع عضو الادعاء القيام بأكثر من إجراء واحد من تلك الأعمال ، وقد لا يجد في نفسه اللياقة البدنية المطلوبة للقيام ببعض الإجراءات ويراهي في مأموري الضبط

«دائرة اختصاصه أن يكلف به قاضي محكمة الجهة أو أحد أعضاء النيابة أو أحد مأموري الضبط القضائي بها وللقاضي المنتدب أن يكلف بذلك عند الضرورة أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي طبقاً للفترة الأولى ويجب على قاضي التحقيق أن يتنقل بنفسه للقيام بهذا الإجراء كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك». وكذلك نص المادة (٧١) : «يجب على قاضي التحقيق في جميع الأحوال التي ينتدب فيها غيره لإجراء بعض التحقيقات أن يبين المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها وللمنتدب أن يبري أي عمل من أعمال التحقيق أو أن يسترجع المتهم في الأحوال التي ينشئ فيها فوات الوقت متى كان متصلاً بالعمل المنتدب له ولازماً في كشف الحقيقة». وكذلك نص المادة (٢٠٠) : «لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصها». وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (٢٤١٥) ، س ٢٩ ق ، جلسة ١٩٦٠/٩/٣٠ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم : أنه إذا كان الواضح من أمر النذب المكتوب على ذات إشارة الحادث الملزمة للنيابة العامة أن المنتدب للتحقيق هو من أعضاء النيابة العامة فإنه لا يلزم النص صراحة على خروجه ظلالاً أن جميع أعضاء النيابة من مأموري الضبط ، وما يشترطه القانون في نذب مأموري الضبط القضائي للتحقيق هو : أن يكون عفاً بإجراء العمل ، وأن يكون المنتدب للتحقيق من مأموري الضبط القضائي ، وأن يبين في أمر النذب المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها فيما عدا استجواب المتهم ، وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (٧٧٧) ، س ٢٩ ق ، جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ ، الجامع القانوني.

(١) محمد عبد الغريب ، المرجع السابق ، ص ١٤١ ، قندي عبد الفتاح ، ضوابط السلطة الشرطية في التشريع المصري والمقارن ، المرجع السابق ، ص ٢٥٩.

القضائي ، أما الاعتبارات الإجرائية فهي تقييد رجال الضبطية القضائية بالاختصاص المحلل لعضو الإدعاء دون انتقاله إلى أماكن أخرى خارج هذا الاختصاص .

- وقد اشترط كل من القانون العماني والمصري شروطاً معينة لصحة الانتداب وأهمها : أن يقوم مأمور الضبط القضائي مباشرة الإجراء الذي ندب لتنفيذه بنفسه وأن يكون الإجراء في أقل القليل^(١) ، وأن ينفذ الإجراءات المندوب لها مرة واحدة ، فأمر الندب ينتهي مفعوله بتنفيذ الإجراءات المطلوبة ، فإذا طرأ ما يستوجب إعادة الإجراءات من جديد وجب إصدار أمر ندب جديد ، والأصل في الندب أنه شخصي وليس للمندوب أن يندب غيره^(٢) فيما يُدب له إلا إذا كان صادراً من عضو نيابة إلى عضو نيابة آخر ؛ لأن كلا منهما يملك سلطة الندب ابتداءً ؛ كما أن صدور أمر تفتيش المتهم ينفذ عليه في أي مكان بدائرة اختصاص مأمور الضبط القضائي المندوب ، وليس للمتهم الاحتجاج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في مكان آخر غير المكان المحدد بأمر التفتيش مع مراعاة أن يكون في حدود الاختصاص لمأموري الضبط القضائي^(٣) ، كما أنه يجوز تفتيش مسكن

(١) نقض جنائي الطعن رقم (٥٩٠٠) ، س ٥٩ ق ، جلسة ١١/١٢/١٩٨٧ ، الجامع القانوني . وقد جاء بهذا الحكم : أنه يُشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصلي لغيره من مأمور الضبط القضائي : أن يكون ثابتاً بالكتابة ؛ لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندب ، وإنما باسم النيابة العامة الأمرة به .

(٢) نقض جنائي الطعن رقم ١٤٨٥ ، للجنة القضائية ٢٩ ، بجلسته ٠٨/٠٢/١٩٦٠ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم : أنه نصت المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية - وقد وردت في الباب الرابع وعنوانه "في التحقيق بمعرفة النيابة العامة - على أنه فيما عدا الجرائم التي يختص قاضى التحقيق بتحقيقها وفقاً لنص المادة ٦٤" تباشّر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنب والجنابات طبعا للأحكام المقررة لقاضى التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية ، كما نصت المادة ٢٠٠ على أن لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه ، ولم ترد في هذا الباب أية إشارة إلى المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية - فدل الشارح بذلك على أن المادة ٢٠٠ هي الأساس التي يرجع إليها وحدها في تحديد نطاق الندب من جانب النيابة ومداه - وقد جاء هذا النص خالياً من أى قيد ، وتقدير كل ما يتعلق بالندب متروك للجهة الأمرة به .

(٣) نقض جنائي الطعن رقم (١٦٠) ، جلسة ١٧/١١/١٩٥٨ ، س ٢٨ ق ، الجامع القانوني . وقد جاء في هذا الحكم : أنه متى صدر إذن النيابة بتفتيش متهم فللبوليس أن ينفذ هذا الأمر أينما وجدوا ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في مكان آخر غير المكان المحدد بأمر التفتيش .

المتهم بأمر ندب يمتد إلى متجره وذلك لأن حرمة المتجر مستمدة من حرمة صاحبه أو سكنه^(١).

- وجميع هذه الالتزامات يتحدد مضمونها في القيام بالعمل المكلف به وتحقيق النتيجة المرجوة ؛ لأنه يلتزم بتحقيق نتيجة ، وهو التقيد بمضمون نصوص القانون في ذلك وليس للأموري الضبط القضائي أي سلطة تقديرية في ذلك ولذا فليس مجرد التزام ببذل عناية^(٢).

(١) تقض جنائي الطعن رقم ٥٤٧ ، للجنة القضائية ٣٩ ، مجلة ١٦/٦/١٩٦٩ ، المجمع القانوني.

(٢) حماد أبو سمرة : المرجع السابق ، ص ٩٨ وما بعدها.

المبحث الثاني

التزامات مأمور الضبط القضائي المتعلقة بالواجبات العامة للموظيفة في مرحلة التحقيق

نجد أن أهم التزامات مأمور الضبط القضائي في هذه المرحلة هي التزامه بإعلام المتهم عن سبب القبض عليه ، وكذلك التزامه بالحصول على موافقته في حالة تفتيش المسكن والتزامه المفروض عليه بعدم إفشاء أسرار العمل وذلك على التفصيل التالي:

(١) التزام مأمور الضبط القضائي بإعلام المتهم بسبب القبض عليه :

- يتضمن هذا الالتزام قيام مأمور الضبط القضائي بمقتضى نص القانون بإخطار المتهم بسبب القبض عليه ، واتخاذ هذه الإجراءات ضده ، ولذلك فإن هذا الالتزام يعد التزاما بتحقيق نتيجة وذلك طبقا لصريح نص المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجزائية والتي جاء نصها كالتالي: يجب أن يكون أمر القبض مكتوبا ومؤرخا وموقعا من أصدره مع بيان صفته وبين فيه اسم المطلوب القبض عليه ومحل إقامته وكل ما يلزم لتعيينه وسبب الأمر بالقبض وإذا لم ينفذ الأمر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره فإنه يسقط ولا يجوز تنفيذه بعد ذلك إلا بأمر كتابي جديد وعلى مأمور الضبط القضائي القائم بتنفيذ أمر القبض أن يخطر به الشخص المطلوب القبض عليه وأن يبلغه فوراً بأسباب القبض ويكون لهذا الشخص حق الاتصال بمن يرى إبلاغه والا ستعانه بمحام .

كما يقضي هذا الالتزام قيام مأمور الضبط القضائي بسماع أقواله فوراً ، وإذا ثبت عليه الاتهام ولم يأت بما يبرئه يرسله في غضون ثمانية وأربعين (أربع وعشرين ساعة في التشريع المصري) إلى الإدعاء العام المختص، ويجب على الإدعاء أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة أخرى، وهي التي تآمر باستكمال القبض عليه أو إطلاق سراحه وذلك طبقا لما نص عليه المشرع العماني في المواد ٥٠ و٥١ من قانون الإجراءات الجزائية والسابق الإشارة إليه.

ويستمد هذا الالتزام مصدره من نص القانون لوجود التزام عام على مأموري الضبط القضائي بإعلام المتهم بالتهمة المنسوبة إليه ، وأي إخلال بذلك يمثل خطأ يؤدي إلى انعقاد المسؤولية ، بجانب أن مخالفة المواعيد القانونية المحددة لذلك يكيف بأنه جريمة القبض بدون وجه حق ؛ كما سنذكر لاحقاً ، ولهذا فهو من الالتزامات المحددة نتيجة أو بغاية والتي لا يكون فيها احتمال كبير ، ولذلك فأي تقصير في المواعيد القانونية أو الإعلام يؤدي إلى المسؤولية المدنية

وحق المتهم في العلم بالتهمة كفلته المواثيق الدولية فمن حق الإنسان الأمن، وأن يعيش مطمئناً في بلده وألا يكون ملاحقاً باتهامات تعسفية دون مسوغ أو مبرر قانوني، وبالتالي لا يجوز القبض على أحد أو توقيفه بشكل تعسفي، ولا يجوز حرمانه من حريته إلا على أساس. ولاشك أنه يعتبر من التعسف الين، الشروع في سؤال المتهم والقبض عليه والتحقيق بدون إخطار المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، وخاصة في مرحلة مبكرة من الخصومة الجنائية ، وهي مرحلة الاستدلال حتى يحاط علماً بما هو منسوب إليه حتى وتسني البدء في اتخاذ الإجراءات التي تمكنه من تحضير دفاعه ونفي التهمة عنه، وخاصة أن القضية تنبني أدلتها من خلال مرحلة الاستدلال وما يتلوها من مراحل وخاصة التحقيق والمحاكمة^(١)

لذلك أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ في مادته الثالثة على أنه " لكل شخص الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه ". كما نص في المادة التاسعة منه على عدم " القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً " ^(٢) .

ولكن يلاحظ أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المشار إليه آنفاً لم يشر صراحة على حق المتهم في العلم بالتهمة المنسوبة إليه. وفي ذاته حرصت

(١) علي محمد علي : المرجع السابق ، ص ٦٩ وما يملأ.

(٢) د/ محمود نجيب حسني - الدستور والقانون الجنائي - دار النهضة العربية - القاهرة -

١٩٩٣ - ص ١٧

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لسنة ١٩٥٠ حرصت على النص صراحة على هذا الحق حيث نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أن "كل شخص يقبض عليه يجب أن يعلم في أقصر وقت وباللغة التي يفهمها بأسباب القبض عليه وبالاتهام الموجه إليه"^(١).

كما نصت المادة السادسة من هذه الاتفاقية على ضرورة تبصير كل شخص بسبب حجزه في فترة معقولة وإعلامه باللغة التي يفهمها بسبب وطبيعة الاتهام الموجه ضده ومنح فرصة لإعداد دفاعه سواء بنفسه أو الاستعانة بمحامٍ

كذلك نصت المادة التاسعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ على أن:

١- لكل فرد الحق في الحرية والأمان على شخصه، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه.

٢- يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه...

ونستشف من هذه النصوص الدستورية والقانونية والمواثيق الدولية، مدى حرصها على حماية وصون حق المتهم في العلم بالتهمة عند اقتياده وقبل القبض عليه، حتى يعلم أسباب هذا القبض فتوضح نفسه لحكم العدالة أو يشرع منذ اللحظة الأولى في الدفاع عن نفسه إذ هو قد يقدم معلومات تفيد في كشف الحقيقة عن الجاني الفعلي، أو يبدأ المباشرة في الدفاع عن نفسه وتجميع الأدلة التي تبرئه، والاتصال بمن قد يساعده فياً ومعنوياً من أقارب ومحامين وشهود وخلافه .

كما أن العلم بالتهمة وإخطار المتهم بأسباب القبض عليه فيه احترام لأدوية المتهم وكرامته، فلا يعقل أن يتم القبض عليه دون مبرر وكأنه قد تم اختطافه. إذا كان في حالة تلبس ، فهو يعلم يقيناً بسبب القبض عليه، أما إذا

(١) حماد أبو سمرة : المرجع السابق ، ص ١٠٣.

قام رجال الشرطة بالقبض عليه لاثامه في جريمة من غير حالات التلبس فعليهم أن يستصحبوا أمراً بالقبض و الموضح فيه تعريف المتهم بأسباب القبض عليه من سلطة مختصة تتولى التحقيق في الجريمة.

وأخيراً فإن من شأن العلم بالتهمة إتاحة الفرصة للمتهم في التظلم من القبض عليه أمام السلطات المختصة ، حيث يمكنه تقديم دفعه أمامها وتقديم الضمانات والأدلة التي تمكنه من الإفراج عنه حتى يتم الفصل موضوعياً في القضية .

ومن البديهي أن يتم إعلام المقبوض عليه بأسباب القبض عليه قبل سماع أقواله..

ولم يشترط المشرع في الإخطار بالتهمة شكلاً خاصاً، فيصح أن يكون كتابة أو شفاهة، ويصح أن يتم من المكلف بالقبض أو من أحد مرافقيه، كما يصح أن يكون بمجرد إطلاع المقبوض عليه بأمر القبض الصادر من الإدعاء العام ، حيث يفترض أن يدون فيه أسباب القبض^(١) .

والمشرع العماني نص في النظام الأساسي للدولة في المادة ٢٤ منه على يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه. وله ولن ينوب عنه التظلم أمام القضاء من الاجراء الذي قيد حريته الشخصية وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة وإلا وجب الإفراج حتماً .

أما بالنسبة للدستور المصري لعام ١٩٧١ فقد أوجبت المادة ٧١ منه وجوب إبلاغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً، وتقرير حقه في الاتصال بمن يريد إبلاغه بما وقع، أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون ووجوب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه وتقرير حقه وحق غيره في التظلم أمام القضاء من الإجراء الذي قيد

(١) د/ محمود نجيب حسني- المرجع السابق، ص ٩٠ د/ أحمد يحيى سرور- ص ١٥

حريته الشخصية، والإحالة على القانون لتنظيم حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة معينة وإلا وجب الإفراج حتماً^(١).

وكما سبق أكد المشرع العماني على هذا الالتزام في المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجزائية وما أكدته أيضاً المشرع المصري في قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ في المادة ١٣٩ منه على أنه "يلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطياً بأسباب القبض عليه أو حبسه ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه...".

وقد رتب القانون على اتخاذ إجراءات الاستدلال في مواجهة المتهم وإخطاره بها قطع مدة التقادم حيث نصت المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجزائية (١٧ من قانون الإجراءات المصري) على أن: تنقطع المدة التي تنقضى بها الدعوى العمومية بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجزائي أو بإجراءات جمع الاستدلالات التي تتخذ في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة مبن جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة إلى أحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة إلى الباقين.

ولأجل إحاطة المتهم علماً بالتهمة المنسوبة إليه أوجبت المادة ٢٤ مكرراً من قانون الإجراءات المصري على مأموري الضبط القضائي إبراز بطاقة هويتهم التي تبين صفتهم عند ممارسة أعمال القبض حتى يعلم المتهم أنه محل توقيف من شخص ذي صفة شرعية ويتسنى إخطاره بالتهمة المنسوبة إليه^(٢).

(١) د/ عوض محمد عوض- تقرير مسهر المقدم في الندوة العربية لحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية في التشريعات العربية- والوارد ضمن مجموع التقارير المعدة بواسطة د/ محمود شريف بسيوني- د/ عبدالعظيم وزير- الإجراءات الجنائية في النظم القانونية العربية وحقوق الإنسان- دار العلم للملايين- ١٩٩١- ص ٣٣٣.

(٢) د/ ثبيل مدحت سالم- المرجع السابق، ص ٣٣٦.

(٣) وتنص المادة ٢٤ مكرراً من قانون الإجراءات المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ على أنه "على مأموري الضبط القضائي ومروسيهم ورجال السلطة العامة أن يبرزوا ما بيئت شخصياتهم وصفاتهم عند مباشرة أي عمل أو إجراء منصوص عليه قانوناً ولا يترتب على مخالفة هذا الواجب بطلان العمل أو الإجراء وذلك دون إخلال بتوقيع الجزاء التأديبي".

وإن كان المشرع العماني لم يفصح عن تلك المسألة إلا أنها هي المتبعة طبقاً للقواعد العامة .

حقوق المتهم بعد العلم بالتهمة؛

حق الاتصال بأقاربه وبالسُّلطات العامة المشرع العماني إتفق مع القوانين والمواثيق الدولية فيما قرره من حق المتهم في العلم بالتهمة باعتباره أحد الحقوق الأساسية التي يتمتع بها كل إنسان عند اتهامه بجريمة. كما سبق أن أشرنا ويترتب على تمتعه بهذا الحق، حقه في الاتصال بأقاربه وأهله وأصدقائه ومن يشاء من شهود أو محامين ، سواء لإعلامهم بالقبض عليه أو لتقديم المساعدة له من مآكل أو علاج أو ملابس وغير ذلك مما قد يحتاجه أثناء فترة احتجازه الأولى، أو للبحث عن محام له يتكفل بالدفاع عنه ومساعدته وتنبهه لمخاطر وضعه القانوني وهذا ما أكدته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجزائية والسابق الإشارة إليها.

كما يحق للمتهم ذاته الاتصال بالشهود وطلب مقابلتهم أو الاتصال بمحامي وتلقي معلومات منه عن حقوقه وواجباته خلال فترة القبض عليه واحتجازه، والتنسيق والاستفسار عما يجب قوله وفعله والتوجيه نحو الأدلة التي تبرئه وتساعد في كشف الحقيقة. فالمتهم مادام في مرحلة الاتهام فهو ما يزال على الأصل الذي يفترض فيه وهو البراءة ، ولذا يجب أن يتم معاملته على هذا الأساس دون الإخلال بمجريات العدالة ومصلحة التحقيق أو العبث بالأدلة التي يتم تجميعها لمصلحة صحة الاتهام وحقيقتها والتوصل للجنة التحقيق^(١).

وهذا الحق الإنساني تقرر لمصلحة المتهم عليه أن يطلب استخدامه إذا ما تم إخطاره بالتهمة، وله أن يطالب به ولو لم يتم إخطاره بأسباب القبض عليه. وعلى مأمور الضبط القضائي تلبية طلبه في إخطار أقاربه والشهود والاتصال بمحاميهِ بأمر القبض عليه.

(١) علي محمد علي : المرجع السابق ، ص ٧٩ وما بعدها.

ويترب على حق المتهم في الاتصال بغيره، تحويل هذا الغير حق التظلم للإدعاء العام عنهم ، فيمكن له أن يتقدم بشكوى ضد القبض التعسفي، أو ضد استخدام العنف أو التعذيب، أو الاحتجاز مع تجاوز المدة دون إحالة المتهم إلى الإدعاء العام. كما يحق لأقاربه التظلم ضد عدم السماح للمتهم بالاتصال بهم، وتقديم شكوى بتغيبه بدون مبرر.

(٢) التزام مأموري الضبط القضائي بمراعاة مشروعية وسائل إثبات التلبس

- والمقرر أن حالة التلبس تبيح كما ذكرنا لمأمور الضبط القضائي مباشرة هذه السلطات الواسعة في التحقيق والتي خولها له القانون استثناء ، فالمشروعية عموماً هي شرط لممارسة السلطة. لذلك يجب لمباشرة هذه السلطات اتباع إجراءات مشروعة لأن هذه السلطات تنطوي على اعتداءات جسيمة على حقوق الأفراد ، والعبرة في مشروعية أو عدم مشروعية وسيلة الكشف عن حالة التلبس هي أن يكون سلوك مأمور الضبط القضائي حال مشاهدته حالة التلبس مطابقاً للقانون^(١)، وعليه فقيام مأمور الضبط القضائي بفعل إيجابي يتصف بعدم المشروعية أو المساس بحقوق الأفراد فيجعل هذا الفعل أو الإجراء باطلاً^(٢)، وبالتالي يتحمل المسؤولية الناجمة عنه . والراجع لدينا أن هذا الالتزام يعد من الالتزامات المحددة بتسجعة ، فضلاً عن كونه مقررًا بمقتضى قواعد أمرة ، لا يجوز الاتفاق على ما يخالف حكمها.

(١) سامون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، المرجع السابق، سنة ١٩٩٢، ص ٥١٨.

(٢) نقض جنائي الطعن رقم ٢٠٢٣ ، لسنة القضائية ٣٢ ، بجلسة ٢٩/٠١/١٩٦٣ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: "أن حالة التلبس تُلزم الجريمة ذاتها ، ولما كان الثابت أن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة المستندة إلى الطعن لم تكن في إحدى حالات التلبس المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٠ إجراءات والتي تميز لمأمور الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم بدون إذن من النيابة في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ من هذا القانون ، ما قاله الحكم من قيام حالة التلبس - لأن جريمة السرقة كانت متلبساً بها - لا سند له من القانون".

(٣) التزام مأموري الضبط القضائي بسر المهنة^(١)؛

- من الالتزامات الجوهرية أيضا ، التزام مأمور الضبط القضائي بالكتمان والسرية ومخالفة ذلك تؤدي إلى قيام المسؤولية الجنائية والتأديبية والمدنية ؛ إذ يجب على مأمور الضبط القضائي المحافظة على كل ما يصل إلى علمه من أسرار ولا يفشيها إلى الغير ، وتفرض المادة ١٦٤ من قانون الجزاء العماني (مادة ٣١٠ من قانون العقوبات المصري) هذا الالتزام ، وعاقبت على مخالفته وذلك بنصها على أن : يعاقب الموظف بالسجن حتى ثلاثة سنوات أو بغرامة من عشرين إلى مائتي ريال إذا أفشى بدون سبب شرعي سرا يعلمه بحكم وظيفته.

كما أن قانون العاملين المدنيين بالدولة يحظر على العامل أن يفشي الأمور التي يطلع عليها بحكم وظيفته إذا كانت سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات تقضي بذلك ، كما أكد على أن هذا الالتزام يظل قائما ولو بعد ترك العامل للخدمة^(٢) وقد أكد قانون هيئة الشرطة ٣٥ لسنة ١٩٩٠ في المادة ٥٥ منه على هذا الأمر وحظر على رجل الشرطة أن يفشي بأي معلومات أو إيضاحات عن المسائل السرية التي ينبغي أن تظل سرية أو أي تصريح عن أعمال الوظيفة ، وهو نفس ما ذهب إليه المشرع المصري في قانون الشرطة المصري بنصه : يحظر على الضابط :

أ- أن يفشي بمعلومات أو إيضاحات عن المسائل السرية أو التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة ، ويظل

(١) غنام محمد غنام ، الحماية الجنائية لأسرار الأفراد لدى الموظف العام ، ص ١٩٦ وما بعدها، محمد عودة الجبور ، المرجع السابق ، ص ٣٧٣ ، سليمان محمد الطماوي ، الوجيز في القانون الإداري ، دراسة مقارنة ، سنة ١٩٨٨ ، دار الفكر العربي ، ص ٤٥٠ ، أحمد حلمي السيد، الحماية الجنائية لحق الإنسان في حياته الخاصة ، رسالة دكتوراه ، سنة ١٩٨٣ ، ص ٢٣٧.

(٢) نص المادة (٧٧ / ٨) من قانون العاملين المدنيين بالدولة المصري يحظر على العامل :

١- أن يفشي بأي تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته من طريق الصحف أو غير ذلك من طريق النشر إلا إذا كان مصرحا له بذلك كتابة من الرئيس المختص.

٢- أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من الأوراق الرسمية أو ينزع هذا الأصل من الملفات المختصة لحفظه ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصيا.

٣- أن يخالف إجراءات الأمن الخاص والعام التي يصدر بها قراراً من السلطة المختصة.

هذا الالتزام قائما ولو بعد انتهاء خدمة الضابط.

ب- أن يفضي بأي تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق الصحف أو غير ذلك من طرق النشر إلا إذا كان مصرحا له من الرئيس المختص.

ج- أن يحتفظ لنفسه بأصل أي ورقة من الأوراق الرسمية أو ينزع هذا الأصل من الملفات المخصصة لحفظه ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصا.

وبما سبق نجد أنه يوجد التزام على مأمور الضبط القضائي بالكتمان والسرية ومخالفة ذلك يؤدي إلى المسؤولية ، وعليه فيجب أن يحافظ على كل ما يصل إلى علمه من أسرار ولا يفشيها للغير . والالتزام بمأمور الضبط القضائي بالمحافظة على سر المهنة ، التزام بتحقيق نتيجة ، تتمثل في عدم إفشائها للغير، حيث إنه صورة من صور الالتزام بالامتناع عن عمل والإخلال بهذا الالتزام يؤدي إلى انعقاد المسؤولية المدنية عن كل ما سببه من أضرار للغير نتيجة لإفشائه الأسرار الخاصة بالوظيفة وبالأخرين كذلك^(١).

(٤) حق المتهم في إبداء أقواله في حرية وحقه في الصمت؛

يعد من الوسائل غير المشروعة وغير الجائزة في أعمال التحري اللجوء إلى التعذيب أو القسوة أو العنف بغية الوصول إلى كشف الجريمة^(٢).

والمرجع العماني أكد على ذلك في المادة ٤١ السابق الإشارة إليها ذلك أنه عندما يدلي المتهم بأقواله ، فيجب أن يكون بمأمن من كل تأثير خارجي عليه ، ومن ثم كان أي تأثير يقع على المتهم وعلى إرادته عندما يدلي بأقواله مبطلا هذه الأقوال سيما لو تضمنت اعترافا بارتكاب الجريمة .

لذلك أقر القانون المتهم الحق في الكلام أو الحق في الصمت ، كما أنه لا يصح في جميع الأحوال أن يؤول صمته على وجه يضر بمصلحته أو أن يستغله بأية كيفية ضده في الإثبات

(١) نص المادة ٤٢ من قانون هيئة الشرطة المصري.

(٢) علي محمد علي : المرجع السابق ، ص ٨١.

وقرر الضمانات التي تمكن المتهم من إبداء أقواله في حرية تامة فالقائمين على الاستدلال قد يستعملون من وسائل التأثير على المتهم عند إبداء أقواله كوسائل الإغراء والإكراه المادي ضده والتهديد. كما يلتزم مأمور الضبط القضائي بعدم الضغط على المتهم أو التأثير على إرادته بالوعد أو الوعيد. كما لا يجوز تحليفه اليمين

فإذا خضع المتهم للضغط أو للإكراه وأدى إلى الاعتراف فإن هذا الاعتراف يعد باطلاً، لا يجوز الاستناد إليه في الحكم الصادر بالإدانة^(١)

بيد أن حضور مأمور الضبط القضائي في أثناء الاستجواب لا يشكل في حد ذاته إكراهاً يبطل الاستجواب واعتراف المتهم الذي صدر في هذا الاستجواب فقد قضى بأنه من المقرر أنه ليس في حضور استجواب النيابة للمتهم ما يعيب هذا الإجراء ويبطله^(٢).

فقد قضى بأنه يعد إكراهاً كل ضغط على إرادة المجني عليه يعطل من حرية الاختيار لديه ، ويجب أن يكون التهديد على درجة من الشدة التي تسوغ اعتباره قرين القوة بالمقارنة لها^(٣).

كما لا يجوز إرهاب المتهم وذلك عن طريق إطالة مدة الاستجواب أو تكرار هذا الاستجواب للضغط على أعصاب المتهم وإثارة التوتر لديه وإضعافه جسماً ومعنوياً لحمله على الاعتراف ، يعد الاستجواب عندئذ باطلاً ويبطل الاعتراف الذي تولد عنه.

ولذلك صور متعددة ويمكن تأصيل هذه المؤثرات في نوعين: إما أن يكون تأثيراً أدبياً ، وإما أن يكون تأثيراً مادياً .

(١) تقض ٢٩ مارس ١٩٦٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٦ ص ٢٩٨، ١٣ أكتوبر ١٩٦٩ ص ٣٠، ١٥ أكتوبر ١٩٨٠ ص ٢١، ٨٩٠.

(٢) تقض ٦ مارس ١٩٦١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٢ ص ٣١١ الموسوعة النعية ج ١.

(٣) تقض ٤ يوليو ١٩٩٣ طعن رقم ١٤٠٣ س ٦١٣ مجلة القضاة س ٢٧ المصد الأول ١٩٩٤.

وسوف نتكلم عن كل من هذين النوعين من المؤثرات :

أولاً :- التأثير الأدبي :

١- الوعد والإغراء : يجب استبعاد الاعتراف الناتج عن الوعد و الإغراء و عدم قبوله في الإثبات .

و يجب ملاحظة أنه ليس كل وعد و إغراء يبطل الاستجواب، بل يشترط أن يكون من شأنه أن يدفع إلى الإجابة عن الأسئلة التي توجه إليه أو يدفعه إلى الاعتراف . و من أمثلة ذلك وعد المتهم بعدم محاكمته ، أو وعده بالإفراج عنه، أو وعده بتخفيف العقوبة التي سوف توقع عليه، أو وعده بالتفاضي عن محاكمته عن بعض الجرائم، أو وعده بعدم المساس بزوجته و أولاده أو شخص عزيز عليه .

والدفع ببطلان الاعتراف الذي أسند إلى المتهم ، لصدوره تحت تأثير الوعد أو الإغراء ، يعتبر دفاعاً جوهرياً يجب على المحكمة أن تتولى بنفسها تحقيقه حتى تتبين مدى صحة ذلك الاعتراف ،

٢- التهديد :

التهديد هو ضغط شخص على إرادة آخر لتوجيهها إلى سلوك معين و يستوى في ذلك أن يكون التهديد بإيذاء المهدد في شخصه أو في ماله أو إيذاء غيره من أعزائه وتعدد صوره منها تهديد القاتل بالشنق أو تهديد بالقبض على زوجته أو والدته أو على أي شخص عزيز لديه أو تهديده بهتك عرضه ، و أحياناً يتضمن التهديد أمراً مشروعاً من الناحية الشكلية مثل اتخاذ إجراء قانوني ضد المتهم يملك المحقق سلطة القيام به كإنذار بالقبض عليه أو وضعه في الحبس الاحتياطي إذا لم يتكلم الصدق .

و المسلم به في فقه القانون الجنائي أنه لا أهمية للبائع

٣- استعمال وسائل العيلة والنفذاع :

من أمثلة التحايل غير المشروع لإيهام المتهم كذباً أن شريكه قد اعترف أو أن شخصاً معيناً على غير الحقيقة شاهدك و أنت ترتكب الجريمة ، فكل هذه الوسائل تؤثر في إرادة المتهم و تعييبها ، فيبطل الدليل المستمد منها. وإن

كان إثبات هذه الأمور فى كثير من الأحيان من الناحية العملية أمر يصعب إثباته

التأثير المادي؛

يتجلى التأثير المادي فى صورة العنف والإكراه ومن الأمثلة على العنف أو الإكراه المادي قص شعر المتهم أو هتك عرضه أو حرمانه من الطعام أو تجريدته من ملابسه ، أو نزع شعر الجسد و العانة بأية وسيلة ، أو إكراه المتهم على شرب بوله ، أو لإطفاء السجائر بحسمه ، أو نزع أظافره . فإذا وقع إكراه مادي من هذا القبيل قبل أو أثناء الاستجواب و بسببه كان هذا الاستجواب باطلاً ، و يبطل كل دليل استخدمه

حماية الكيان المادي للإنسان من اعتداءات مأموري الضبط القضائي من أساسيات القانون ؛ كما أنه محور اهتمام التشريعات المدنية وكذلك الاتفاقيات الدولية كما ذكرنا ، وللقانون الجنائي والمدني وسائله التي يحمى بها هذا الكيان ، وقد اعتبر هذا الكيان معصوماً من اعتداء الآخرين ، لذا أخرجه القانون من دائرة التعامل فلم يعتبره مالا ولم يعامله معاملة الأشياء ، كما حرم أي اتفاق يكون محله المساس بجسم الإنسان وجعل للمضرور المطالبة بتعويض الأضرار الجسمانية التي تصيبه من جراء اعتداءات مأموري الضبط القضائي عليه^(١).

وما دام الهدف الأساسي للإجراءات الجزائية هو إظهار الحقيقة ، نجدها قد سمحت - فى إطار ضيق جداً ومحاطاً بكثير من الضمانات - لمأموري الضبط القضائي ببعض السلطات التي قد تمس الكيان المادي للشخص مثل القبض والتفتيش والتحفظ وسماع الشهود والاستجواب بل ولجؤه إلى القوة أحياناً، وقد وردت جرائم تجاوز استعمال السلطة فى القانون على سبيل الحصر كتعذيب المتهم لحمله على الاعتراف وكجريمة استعمال القوة والقبض على الناس وحبسهم إلى غير ذلك من الجرائم الماسة بالسلامة الجسدية .

(١) نص المادة (٥٠) من القانون المدني المصري.

ويتعين الإشارة إلى أن معالجة بعض الجرائم الجنائية كصور لما يقع من أخطاء تمس الكيان المادي للشخص ، لا يعبر عن ضرورة تكيف خطأ مأموري الضبط القضائي على أنه جريمة جنائية ، فلا شك أن هناك بعض الأفعال تقع تحت طائلة المسؤولية المدنية دون أن يشكل الفعل الذي أنشأها جريمة جنائية ، وإذا تم تكيف خطأ مأموري الضبط القضائي على أنه جريمة جنائية ترتبط حيثئذ المسؤولية الجنائية بالمسؤولية المدنية ، وهذا الارتباط يتمثل في النتائج التالية:

- أن دعوى التعويض لا تسقط بسقوط الدعوى الجنائية .
- ويجوز رفع الدعوى المدنية إلى جانب الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية، ويقضى بالعقوبة الجنائية، والتعويض المدني .
- وأن رفع الدعوى الجنائية يوقف سير الدعوى المدنية المرفوعة عن ذات الفعل أمام المحكمة المدنية حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية.
- وصدور حكم نهائي في جريمة من المحكمة الجنائية يقيد المحكمة المدنية بما حكمت به بشروط معينة حددتها المحكمة العليا (محكمة النقض)

أولا : أفعال التعذيب الماسة بالسلمة الجسدية^(١) :

(١) عماد أبو سمرة : المرجع السابق ص ١٠٠ ، تقض جنائي في ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ .
س ١٥ ق ، مجموعة أحكام التقض ص ٨٠٥ ، وقد جاء في هذا الحكم : أنه في ليلة ١٤
فبراير سنة ١٩٥٨ حضر إلى نقطة شرطة الاختصاص التابعة لمركز الصف مديرية أمن
الجيزة أحد المواطنين وأبلغ أن بعض الأشخاص اعتزضوا طريقه وسرقوه بالإكراه وأنه
يمكنه التعرف على أحدهم وذكر اسمه فأمر ضابط النقطة أحد الجنود بإحضاره فتوجه إلى
بلده فلم يجده ولكنه أحضر والد المتهم وأراد الضابط أن يعرف منه المكان الذي يوجد فيه
ابنه المتهم فلم يوفق في ذلك فحجزه في النقطة ثم استقل سيارة الشرطة ورفقة عسكريين
وتوجه إلى بلدة يقصد العثور على المتهم بأي طريقة ويأتي ثمن فلما وصل إلى البلدة قابل
شيخ البلد فاستدعاه وقذفه بالسباب وأطمعه على وجهه ثم طلب منه أن يرافقه ويرشده
عن مسكن المتهم فاصطحبه إلى المنزل وهناك زوجته المتهم وأولادها كما تصادف وجود
شخصين آخرين بالمنزل فقبض عليهم جميعا واقتادهم معهم شيخ البلد إلى السيارة وفي
الطريق مر مصادفة محل يقال البلدة وكان موجودا بمحله ومعه شقيقه فقبض عليهم
ونقلهم جميعا إلى نقطة الاختصاص وهناك طلب منهم أن يرشدوه على مكان المتهم فلما
ذكروا له أنهم لا يعلمون بمكانه قام بإحضار مقص وقص به شارب شيخ البلد ثم مزق
ملابسه واشترك معه في ذلك عساكر النقطة جميعا وقام بعد ذلك بتزيق ملابس كل من
قبض عليهم رجالا ونساء على السواء حتى جردوهم من الملابس وانهال العساكر
والضابط جميعا عليهم بالضرب ثم قيد كل من شيخ البلد وأحد الشخصين الذي تصادف
وجوده بالمنزل وضربهما بالسرط ثم أمرهم وأجبرهم جميعا أن ينزلوا إلى مياه التربة
المجاورة للنقطة وهم عراة ونزل خلفهم أحد عساكر النقطة ومعه سرط يضربهم به
ليضطروهم إلى أن يغطسوا برؤوسهم في المياه وكلما اقترب أحدهم منهم ضربه بسوطه
وبعد فترة أمر الضابط أن يخرجوا من التربة ثم كرر هذا التعذيب مرة أخرى على مرأى
من العساكر والمارة وأهل البلد ثم أمر للمرة الثانية أن يخرجوا من التربة واقتادهم إلى
داخل النقطة ودهن أجسامهم بالمداد الذي يستعمل في عمل الفيش والتشيخ لإخفاء معالم
إصاباتهم الموصوفة بالتقارير الطبية ثم حجزهم جميعا رجالا ونساء في النقطة إلى اليوم
التالي ولم يفرج عنهم إلا بعد أن وقع شيخ البلد على كميالة على بياض تحت تأثير
الضغط والإهانة وبعد أن أقسم هو وغيره من الرجال بالألا يتقدموا بأي شكوى . ثم توجه
الضابط إلى بلد تسمى التين ومعه عسكريان للقبض على المتهم ، وهناك قابل الخفير
النظامي المعين بالبلدة وسأله عن شيخ الخفراء فلما أجابه بأنه غير موجود اعتدى عليه
بالضرب ثم سأله عن المتهم الأساسي فلم يتمكن من الإرشاد عنه فاعتدى عليه بالضرب
واقتاده إلى نقطة الاختصاص ثم ألقى به في مياه التربة وكاد يفرق من شدة الإعياء فلما
سرح اقتيد إلى النقطة وضربه عساكر النقطة بالسباط فأصيب بالإصابات الميئة بالتقرير
الطبي وبعد فترة أخلى سبيله . ولما ذكر الدفاع عن الضابط أنه كان حسن النية وغرضه
القضاء على قطاع الطرق وقاتلت المحكمة في ذلك لو كان حسن النية وكان قصد منصرفا
إلى خدمة مصلحة الأمن العام لأنبت البلاغ وسأل المجني عليه في محضر ولأثبت الإجراءات
التي قام بها إحصاءا لنص الفقرة الثانية من المادة (٢٤) من قانون الإجراءات الجنائية التي
تلزمه بأثبتات جميع الإجراءات التي يقوم بها ولما فضل الضابط العمل لحسابه الشخصي
بباعت الطيش والانتقام لا حساب القانون والمصلحة فقبض على عشرة أشخاص من بلدة
العطيات بعضهم من أهل المتهم والبعض الآخر لا يمت إليه بصلة ومن بلدة أخرى ولم
يكن القصد من ذلك عرضهم على المجني عليه في جريمة السرقة وإنما كان القصد الحصول
منهم على معلومات عن مكان المتهم وتأييدهم لإظهار جبروته وسلطانه مخالفًا بذلك »

يعد التعذيب الذي يحدثه مأمور الضبط القضائي بالمتهم من أخطر المسائل الجديرة بالبحث نظرا لما يترتب عليه من آثار عديدة سواء من الناحية العقابية أم من الناحية الإجرائية وكذا كافة صور المسؤولية الأخرى^(١)، ولا نكون مغالين إذا قررنا صراحة أن غالبية مأموري الضبط القضائي يعملون إلى الاعتقاد بمجدية وسائل التعذيب في تحقيق نتائج باهرة لحظة البحث وراء الجريمة ، ولعل مرجع ذلك هي محاولة إخفاء عدم كفاءتهم وقصورهم في التحقيق^(٢)، ولا شك أن لسلطة الاستدلال المتمثلة في مأمور الضبط القضائي أن تشرع في تجميع الأدلة المختلفة لإثبات قيام الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، وهي في ذلك تقوم بسؤال الفاعل واستجوابه ومحاصرته بما يتجمع لديها من أدلة عساه أن يعترف فيعضد اعترافه هذا ما يبين أيدي السلطة من أدلة وإذا

كما نصت عليه المادتان (٣٦، ٣٤) من قانون الإجراءات الجنائية وقبض عليهم في غير الأحوال التي تصرح بها القوانين واللوائح متجاهلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة (١٤٤) من قانون العقوبات من أن الأبرين لا عقاب عليهما حتى ولو ثبت أنهما أعتابا ولديهما على الفرار وقبض عليهم جيبا وعلى خفيير القرية الأخرى بدون أية جريمة ارتكبتها سوى أنه عجز عن إرشاده عن شخص طلب وساق الجميع إلى النقطه وحجزهم فيما عدا الخفيير الأخير ، إلى اليوم التالي ، وهو يعلم أنه يجرهم من حرياتهم بدون وجه حق بصرف النظر عن البواث التي دفعت إلى ذلك وتحقق بهذا جريمة القبض والحجز المنسوبين إلى المتهم..... ولما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت مقارفة الطاعن وسائر المتهمين جريمة هتك العرض بالقوة بركبتها المادي والمعنوي وذلك لقيامهم بإرغام الجاني عليهم بخلع ملابسهم كرها حتى أصبحوا صراة الأجسام مما يندرج تحت حكم المادة (١٦٨) من قانون العقوبات وبعد هذا العرض أيدت محكمة النقض حكم جنابات الجيزة القاضي بمعاينة الضابط بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ومعاينة الباقين بالحبس مع الشغل لمدة ستين. وواضح من ذلك أن هذا النوع من الخطأ ليس جديرا بالحماية وإنما يتحمل مأمور الضبط القضائي آثاره الجنائية والمالية كاملة كنوع من الردع له ولغيره. وكذلك عصام أحمد محمد ، النظرية العامة للحق في سلامة الجسم ، المجلد الأول ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٧٥٢ وما بعدها ، أحمد فتحي بهنسي ، إكراه المتهم لحمله على الاعتراف ، مجلة الأمن العام ، العدد ١٧ ، سنة ١٩٦٢ ، ص ٤٥ ، = أحمد ضياء الدين ، الإكراه وأثره في الدليل الجنائي ، مجلة الأمن العام ، العدد ١٠٧ ، سنة ١٩٨٤ ، ص ٦٩ وما بعدها.

(١) نقض مدني الطعن رقم ١٦٣٠ ، للسنة القضائية ٤٨ ، بجلسته ١٣/٠٣/١٩٨٠ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: أن مفاد المادة ٥٧ من الدستور أن الاعتداء الذي منع الدستور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل ما من شأنه تقييدها أو المساس بها في غير الحالات التي يقرها القانون بمبررات الاعتداء على الحرية التي يرتكبتها المسئولون في سلطة الدولة اعتمادا عليها ويدخل في نطاقها الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٢٦ من قانون العقوبات.

(٢) سامي الملا ، الاعتراف الإرادي ، مجلة الأمن العام ، العدد (٥٢) ، ص ٥٣ .

اقتصرت سلوك السلطة المعينة على ذلك فلا تثريب عليها بل إنها تعتبر قد أدت واجبتها على نحو ما رسمه القانون ، وإذا حدث العكس ولجأت السلطة إلى العنف في سؤالها للفاعل واستجوابه وسواء أكان ذلك لتعويض عجزها عن تجميع الأدلة ضده أم كان ذلك راجعا لإنكاره للتهمة أو لسكوته عن الإجابة كلية فإنها تقع بذلك تحت طائلة العقاب والمنشئ بطبيعة الحال للمسئولية المدنية يعد التعذيب صورة من صور العنف والإكراه ، ويتحقق ذلك بكل فعل إيجابي أو سلبي يستهدف الإيذاء لإكراه المتهم على الاعتراف، ويتطلب القانون لقيام أية واقعة عددا من العناصر التي تعتبر بمثابة أركان مشتركة في كل الوقائع ، وتشمل هذه العناصر في جانبين أحدهما مادي والآخر معنوي ، فأما المادي فجوهره النشاط الإجرامي للفاعل والنتيجة التي يستهدفها هذا النشاط وعلاقة السببية بين النشاط والنتيجة ، وأما الجانب المعنوي فيقصد به الصلة بين إرادة مأمور الضبط القضائي والجانب المادي للواقعة ويتمثل في القصد الجنائي في الجريمة العمدية والخطأ في الجريمة غير العمدية^(١).

”ويتطلب المشرع عناصر أخرى لاكتمال البنية القانونية لواقعة التعذيب كما سيوضح لاحقا بحيث إذا تخلف ركن من هذه الأركان امتنع القول بقيام تلك الجريمة ، ويتمثل ذلك في صفة الجنائي: الذي يجب أن يكون موظفا عموما أي مأمور ضبط قضائي ، وكذا صفة المتهم: وهو في نفس الوقت المضرور الذي وقعت عليه أفعال التعذيب ، وترتبط هذه الواقعة بممارسة الوظيفة التي يشغلها مأمور الضبط القضائي، بيد أنه لا يشترط أن يكون الأمر بالتعذيب أو القائم به مختصا باستجواب المتهم أو بسؤاله ، بل قد لا يكون لديه الصلاحيات القانونية لذلك، ومن المتصور عملا أن يقع التعذيب من خلال الاتصال المادي بالمتهم المراد إكراهه على الاعتراف سواء أكان في مكان محتجز به أم أثناء نقله من مكان لآخر ، وذلك لإرهابه وحمله على الاعتراف عند استجوابه وذلك طلبا للنجاة وإنقاذا لنفسه من التعذيب^(٢).

(١) نقض جنائي الطعن رقم (٧١٧) ، س ٢٩ ق ، جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ ، الجامع القانوني.

(٢) عمر فاروق الحسني ، تعليق المتهم لحملة على الاعتراف ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٩٤ .

وتستلزم واقعة التعذيب توافر عدة أركان لتحقيق الغطاء المنشئ للمسئولية
على النحو الآتي :
(١) فعل التعذيب :

لم يحدد القانون تعريفا للتعذيب البدني إنما الأمر متروك لتقدير
قاضي محكمة الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى، وقد ذهب بعض
الفقهاء إلى تعريفه بأنه الفعل الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي ويصل إلى
حد الإيذاء القاسي العنيف الذي يفت من عزيمة الشخص ويحمله على
الاعتراف للمخلاص من التعذيب^(١)، وقيل أنه الإرغام المعنوي وكل ما هو
مذل للنفوس وميت لأكرم العواطف، ومثل هذا النوع لا يقاس بدرجة
القسوة فقط بل بدرجة الاعتداء على حرية الأفراد^(٢).

والقضاء لا يشترط درجة معينة من الجسامة في التعذيب البدني؛ لذا
قضى بأن إيثاق يد المجني عليه وقيد رجله بالحبال وإصابته من ذلك
بسمجات وورم يصح اعتباره تعذيباً بدنياً^(٣)، ولا يشترط أن تكون
التعذيبات من الخطورة بحيث يؤدي أحيانا للوفاة، ومن هنا قضى بأنه إذا
كانت الواقعة تتضمن في أن حكمدار ملاحظ البوليس قام بتعذيب متهمين
بضربهم بالسياط على أقدامهم وأجسامهم ولطم آخر على صدغه وقفاه
لطمات شديدة لحملهم على الاعتراف بجرمة نسبت إليهم فلان جريمة
التعذيب تتكون حينئذ، ورغم ذلك فتوافر التعذيب أو عدم توافره أمر
متروك لتقدير قاضي الموضوع يفصل فيه دون معقب عليه بشرط أن يستوفي
بتسبيب حكمه^(٤).

(١) محمد أحمد هابدين، جرائم الموظف العام، سنة ١٩٨٥، دار المطبوعات الجامعية
بالإسكندرية، ص ١٣٩.

(٢) محكمة جنات المنصورة ١٥/١/١٩٣٠، مجلة المحاماة، س ١١، رقم (٢١٤)، ص ٣٧٨.

(٣) نقض جنائي الطعن رقم ١١٧٨، للسنة القضائية ١٨، بجلسة ٢٢/١١/١٩٤٨، الجامع
القانوني، وكذلك نقض جنائي، الطعن رقم ١٢٨٦، للسنة القضائية ٣٤، بجلسة
١٢/١٢/١٩٦٤، الجامع القانوني.

(٤) نقض جنائي الطعن رقم ١٠٠٩، ٨/٥/١٩٤٤، س ١٤، الجامع القانوني، وقد جاء
في هذا الحكم : أنه متى بين الحكم في مواضع متعددة منه بناء على ما استخلصه من أقوال
الشهود والكشوف الطيبة أن المتهم كان يعذب الجاني عليه بالتعديبات البدنية التي ذكرها
وكانت الأسباب التي اعتمد عليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي استخلصها منها فلا
معقب عليه في ذلك محكمة النقض لأن تقدير التعديبات البدنية من المسائل الموضوعية.

إذن فالتعذيب فكرة معيارية تختلف باختلاف الظروف والمكان والزمان ويوجد صورتان لها هي الأمر بالتعذيب وممارسة التعذيب بالفعل:

فأما الأولى وهي الأمر بالتعذيب: فلقد استقر الفقه على أن هذا الأمر بالتعذيب هو تعبير يصدر من مأمور الضبط القضائي إلى المرؤوس بمقتضاه يقوم المرؤوس بالتبعية دون تجاوز ولا تقصير وهذا الالتزام ينبع من سلطة الرئيس إلى المرؤوس ، وهذا الأمر قد يكون صريحا أو ضمنيا.

أما بشأن الثانية وهي ممارسة التعذيب بالفعل: فإنه يقصد بها كل صورة من صور العنف المباشر المادي أو المعنوي الواقع من مأمور ضبط قضائي على متهم لحملة على الاعتراف ، ويحدث الاعتراف بكل إيلام جسدي أو معنوي للخاضع للتعذيب وليس هذا مجال حصر تلك الأفعال ؛ لأننا لا نستطيع تجميعها تحت وصف واضح وإنما هي متنوعة وعديدة.

وقد أكدت محكمة النقض المصرية على ذلك بقولها " أن القانون لم يشترط لتوافر أركان جريمة وهي تعذيب متهم بقصد حمله على الاعتراف أن يكون التعذيب قد أدي إلى إصابة المجني عليه ولكنها تتحقق بمجرد إشفاق يديه خلف ظهره وتكتيفه في صيوان ورأسه مللى لأسفل ، وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن من أقوال زوجة المجني عليه يعد تعديبا ولو لم يتخلف عنه إصابات"^(١).

(٢) وقوع التعذيب من مأمور الضبط القضائي:

قد يقع التعذيب من أحد رجال الضبطية القضائية إذا حدثته نفسه بارتكاب واقعة التعذيب وذلك لحمل الشخص على الاعتراف بالجريمة أيا كان الباعث له على ذلك ، ويستوي أن يكون الأمر بالتعذيب صادرا منه أو من أحد رؤسائه طبقا للتسريح الوظيفي ، أي يستوي أن يكون أمرا أو ممارسة فعلية^(٢).

(١) نقض جنائي الطعن رقم ٣٣٥١ ، للسنة القضائية ٥٦ ، مجلة ١٩٨٦/١١/١٥ ، الجامع القانوني .

(٢) نقض جنائي الطعن رقم (٥٧٣٢) ، س ٦٣ ق ، جلسة ١٩٩٥/٣/٨ ، الجامع القانوني

(٣) انصراف التعذيب إلى متهم :

يجب أن يكون التعذيب واقعا على متهم ويكون القصد منه حمله على الاعتراف بالجريمة المسندة إليه ويكفي توافر الشبهات حول الشخص لانصراف لفظ المتهم إليه^(١). ولم يعرف القانون المتهم في أي نص من نصوصه فيعتبر متهما كل من وجهت إليه تهمة من أية جهة كانت ، ولو كان هذا التوجيه حاصلًا من المدعي المدني ، وبغير تدخل النيابة فلا مانع قانونا من أن يعتبر الشخص متهما أثناء قيام مأمور الضبط القضائي بمهمة جمع الاستدلالات التي يجريها طبقا للقانون مادام قد حامت حوله شبهة وأن له ضلعا في ارتكاب الواقعة التي يقام جمع الاستدلالات حولها.

ولكن هل يتطلب بإضافه إلى ذلك توافر القصد الجنائي؟

بالنظر إلى أن هذه الواقعة عمدية فإنه يلزم أن يتوافر فيها القصد الجنائي لدى مأمور الضبط القضائي وتقدير توافر هذا القصد من

= وقد جاء في هذا الحكم: أنه لما كان المتهم في حكم الفقرة الأولى من المادة (١٢٦) من قانون العقوبات هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجرائم ومركبتها وجمع الاستدلالات التي تلزم التحقيق والدعوى على مقتضى المادتين (٢١٠، ٢٩) إجراءات جنائية مصري ما دامت قد حامت حوله شبهة أنه له ضلع في ارتكاب الجريمة التي يقوم أولئك المأمورون بجمع الاستدلالات فيها ولا مانع من وقوع أحدهم تحت طائلة نص المادة (١٢٦) من قانون العقوبات إذا ما حدثته نفسه بتعذيب المتهم = لحمله على الاعتراف أيما ما كان الباحث له على ذلك ولا وجه للتورقة بين ما يدلي به المتهم في محضر تحقيق تجر به سلطة التحقيق وما يدلي به في محضر جمع الاستدلالات ما دام القاضي الجنائي غير مقيد بحسب الأصل بنوع معين من الدليل ، وله الحرية المطلقة في استمداده من أي مصدر في الدعوى يكون مقتضا لحكمه . ولا محل للقول بأن الشارع قصد حماية نوع معين من الاعتراف لأن ذلك يكون تخصيصا بغير تخصص ولا يتسق مع إطلاق النص . وكذلك لا يشترط أن يكون الموظف العام الذي قام بتعذيب المتهم يقصد حمله على الاعتراف غرضا بإجراءات الاستدلالات أو التحقيق بشأن الواقعة المؤقتة التي ارتكبتها المتهم ، أو تحوز حوله شبهة ارتكابها أو اشتراكه في ذلك ، وإنما يكفي أن تكون للموظف العام سلطة بموجب وظيفته العامة لتسمع له بتعذيب المتهم يقصد حمله على الاعتراف وأيما ما كان الباحث له على ذلك.

(١) نقض جنائي الطعن رقم (١٣١٤) ، ٢٨/١١/١٩٦٦ ، ص ٣٦ ق ، الجامع القانوني.

اختصاص قاضي الموضوع وهو صاحب التقدير فيها ويجب أن يتم إشارة ذلك أمامه لا أمام محكمة النقض^(١)، ويجب أن يكون مأمور الضبط القضائي عالماً بأن الشخص الذي يعذبه أو أمر بتعذيبه متهم بارتكاب جريمة وكان الغرض من التعذيب الذي يقوم به هو حمله على الاعتراف بهذه الواقعة أي لا بد من توافر النية لإيقاع الإيذاء بالمتهم المضروب والوصول إلى نتيجة معينة في اعترافه ؛ أي لا بد من توافر قصد خاص وهو حمل المتهم على الاعتراف ، والجدير بالذكر أن عدم توافر القصد الجنائي إن كان ينفي المسؤولية الجنائية، إلا أن هذا لا يمنع من توافر المسؤولية المدنية.

(١) نقض جنائي الطعن رقم (٥٧٣٢)، س ٦٤ ق ، جلسة ١٩٩٥/٣/٨ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: أن القصد الجنائي المطلوب في الجريمة المنصوص عليها في المادة (١٢٦) من قانون العقوبات ، يتحقق كلما عمد الموظف أو المستخدم العمومي إلى تعذيب متهم لحمله على الاعتراف أبداً كان الباعث له على ذلك ، وكان توافر هذا القصد مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى ، وكان الحكم متردداً على الدفع الجبدي من الطاعنين بشأن انتفاء القصد الجنائي لديهما ، وإطراحه استناداً إلى ما استظهرته المحكمة بأسباب سائفة من الظروف التي أطاحت بالواقعة والدليل المستند من أقوال شهود الإثبات ، وما قرره المتهم الثاني لتحقيق النيابة العامة أن تعدياً وقع على الجاني عليه وأن الاعتداء لم يكن يقصد إكناثه ، وإنما تجاوز نشاطه في الاعتداء على الجاني عليه إلى قصد إجباره وحمله على الاعتراف بالجريمة التي اتهم فيها ، ومن ثم يكون الحكم قد دلت على توافر القصد الجنائي للجريمة المنصوص = عليها في المادة (١٢٦) عقوبات في حق الطاعن. وكذلك نقض جنائي في ١٩٥٥/٤/١٢ ، الطعن رقم (٨٣) ، السنة ٢٥ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: أن تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعتدائه نتيجة التعذيب والإكراه مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع تستقل به بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائفة عقلاً. وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (٢٤٦٥) س ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١١/١٣ ، الجامع القانوني.

ثانياً: استعمال القسوة^(١)؛

لا شك أن المشرع شدد العقاب على مأموري الضبط القضائي ، وعلى كل من يعامل الناس بالقسوة اعتماداً على وظيفته الحكومية ، ولهذا يعاقب المشرع مأمور الضبط القضائي الذي يلجأ إلى أي عمل غير مشروع حال تأدية وظيفته باستعمال القسوة مع الناس والإخلال بشرفهم أو إحداث آلام بأبدانهم^(٢)، ومما تجدر الإشارة إليه أن جريمة الضرب إذا بلغت درجة معينة من الجسامه فإنه لا يوصف باستعمال القسوة باعتبار أنه يجب أخذ الجاني بالوصف الأشد تطبيقاً^(٣)، ويلزم لتحقيق هذه الواقعة ضد مأمور الضبط القضائي توافر الأركان الآتية:

(١) نص المادة (٢٤٢) عقوبات :إذا لم يبلغ الضرب أو المجرح درجة الجسامه المنصوص عليها في المادتين السابقتين يعاقب فاعله بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا يتجاوز مائتي جنيه مصري. ونص هذه الفقرة معدل بالقانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٧ . وكذلك نقض جنائي الطعن رقم (١٤٧٢) من ٢٧ جلسة ١٩٣١/٥/٧ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: أن المادة (١١٣) من قانون العقوبات لا تطبق إلا على من استعمال القسوة اعتماداً على سلطة وظيفته ولا تبطل حالات القبض والحجز بدون وجه حق ولا سيما إذا كانت مشفوعة بالتعديلات البدنية.

(٢) نصوص المواد (٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٨) من قانون العقوبات المصري، وكذلك نص المادة (١٢٩) عقوبات :كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمه -عمومية استخدم قسوة مع الناس اعتماداً على وظيفته بحيث أنه أدخل بشرفهم أو أحدث آلاماً بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه. وكذلك نص المادة (٢٢٢-١٠ ققرة ٧) عقوبات فرنسي جديد والتي تشدد العقاب (من ١٠ سنوات حبس إلى ١٥ سنة أشغال شاقة) على الموظف العام في حالة ارتكابه أفعال ماسة بالسلامة الجسدية ونشأ عنها إعاقة مستمرة من العمل:

وكذلك نقض .سائي الطعن رقم (١٢٨٦) ، من ٢٤ ق ، جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ . لجامع القانوني.

(٣) تنص المادة (٣٢) من قانون العقوبات : إذا كون الفعل الواحد جرائمه متعددة وحسب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها.

(١) فعل القسوة :

- يتمثل النشاط في جريمة استعمال القسوة في كل فعل مادي من أفعال العنف يقع على شخص الجاني عليه فيخدش شرفه ، أو يؤلم جسمه مهما كان الألم خفيفا ، ويدخل في حكم القسوة البصق في وجه شخص ، أو إلقاء شيء عليه يضايقه ، أو يوسخه ، أو انتزاع شيء من يده بشدة ، أو ربط عينية ، أو تكميمه ، أو تقييده ، أو دفعه ، أو جذب من شعره أو ملبسه ، أو ضربه في أذنه ، أو إيذائه إيذاء خفيفا ، أو ضربه ، أو جرحه^(١) ، ولا يلزم أن يكون الفعل على درجة معينة من الجسامه ومن ثم فهو كما يشمل الضرب يشمل الإيذاء الخفيف ، ونجد أن ركن القسوة يتحقق بكل فعل مادي من شأنه أن يحدث ألما يبدن المضرور مهما يكن الألم خفيفا^(٢).

وركن القسوة يتوافر بوقوع التعدي من مأمور الضبط القضائي على الجاني عليه شريطة عدم تجاوز حدود جرائم أخرى ، وهذا الفعل لا يشمل على حالات القبض والحجز دون أمر أحد الحكام المختصين ولو اقترن بتعذيبات بدنية^(٣) ، وإنما تنطبق في هذه الأحوال النصوص العادية لتلك الجرائم^(٤) ، وواقعة استعمال القسوة تنشأ في حالة قيام مأمور الضبط القضائي باستعمالها مع غيره ، فهذه الجريمة لم تخصص للاعتداء الواقع على الأفراد فقط بل جاءت بصفة عامة وحرمت استعمال القسوة عموما ، وهذا العموم يدخل فيه الموظفون .

(٢) استعمال القسوة بناء على الوظيفة :

يجب أن تقع هذه الواقعة من مأموري الضبط القضائي ومساعدتهم اعتمادا على سلطة وظيفتهم وإلا اعتبروا كأي شخص عادي من الأفراد ، وبالتالي يعاقبوا على ما ارتكبه من أفعال قسوة طبقا للأحكام

(١) محمد أحمد عابدين ، المرجع السابق ، ص ١١٩ .

(٢) نقض جنائي الطعن رقم (٢٦٤) ، ١٤/٤/١٩٥٢ ، س ٢٢ ، الجامع القانوني ، وكذلك : نقض جنائي الطعن رقم (٧٣٥) ، س ١٥ ق ، جلسة ١٦/٤/١٩٤٥ .

(٣) نقض جنائي في ٧/٥/١٩٣١ ، الطعن رقم (١٤٧٢) ، س ١٧ ق ، الجامع القانوني ، وكذلك : نص المادتين (٢٨٠، ٢٨١) من قانون العقوبات المصري .

(٤) نقض جنائي في ١٦/١١/١٩٥٤ ، الطعن رقم (١٠٢٢) ، س ٢٤ ق ، الجامع القانوني .

العادية ، ويتمثل الخطأ في هذه الواقعة في القسوة مع الناس اعتمادا على الوظيفة ، فإذا ما قام مأمور الضبط القضائي بأي أخطاء بحيث تخل بشرفهم أو تحدث آلاما بأبدانهم ثبتت جريمة استعمال القسوة ، ولا يشترط أن يكون الاعتداء على درجة معينة من الجسامة كما ذكرنا ، فالثابت أن المتهم وهو من رجال البوليس اعتدى على المجني عليه اعتمادا على وظيفته فأحدث به جروحا فليس مما يستوجب نقض هذا الحكم أنه لم يذكر فيه ما إذا كان المتهم وقت استعمال القسوة كان يؤدي وظيفته أو لا ، وإذا لم يرد اسم المجني عليه أو بيان ما وقع عليه من عدوان بالتفصيل^(١).

ولا يشترط في ذلك أن يكون مأمور الضبط القضائي قائما بوظيفته أو موجودا بمقر عمله أثناء التعدي ؛ أي أنه لا تلازم بين وقوع التعدي وبين قيامه بوظيفته أثناء هذا التعدي إذ يمكن أن يقوم مأمور الضبط القضائي باستعمال القسوة وهو في الطريق العام ما دام كان معتمدا في ذلك على وظيفته.

القصد الجنائي :

يتمثل القصد الجنائي في جريمة استعمال القسوة في انصراف إرادة مأمور الضبط القضائي إلى إتيان فعل القسوة عن حرية واختيار فضلا عن العلم بأن هذا الفعل معاقب عليه قانونا ؛ أي يلزم تعمد الاعتداء على جسم المجني عليه ؛ إذ يتمتع تطبيقها على تلك الأعمال التي تقع منه نتيجة لرعوثته أو عدم احتياطه. والجدير بالذكر أن عدم توافر القصد الجنائي إن كان ينفي المسؤولية الجنائية ، ولكن لا يمنع من انعقاد المسؤولية المدنية.

(١) نقض جنائي الطعن رقم (٧٣٤) ، من ١٤ ق ، جلسة ٢٧/٣/ ١٩٤٤ ، الجامع القانوني.

الفصل الخامس

الالتزامات المتعلقة بسلامة المتهم

يقصد بسلامة المتهم ألا يُعرض مأمور الضبط القضائي هذا الأخير لأي أذى وألا يصيبه بأي أضرار ، ذلك أن الهدف الأساسي من عمل مأمور الضبط القضائي هو إظهار الحقيقة وعدم مساس المواطنين بأي أذى . ويكشف لنا الواقع العملي قيام مأمور الضبط القضائي في بعض الأحوال بأعمال من شأنها تعريض سلامة المتهم للانتهاك بالمخالفة لهذا الالتزام.

ويمكن القول إجمالاً بأن لمأمور الضبط القضائي دوراً مهماً في مرحلة التحقيق كما ذكرنا ، ويتمتع في هذا الصدد بسلطات مهمة قد تمس سلامة المتهم ومنها على سبيل المثال سلطة القبض والتحفظ على الأشخاص وسماع الشهود والاستجواب والتفتيش ، وتتصف هذه السلطات بطبيعة مزدوجة . فهي من ناحية تساعد مأمور الضبط القضائي على أداء مهمته للكشف عن الحقيقة ، ومن ناحية أخرى فإنها تمثل اعتداء على الحقوق والحريات المصونة للأفراد ، بحيث يكون مأمور الضبط القضائي مضطراً أحياناً إلى اللجوء للقوة حال أدائه لعمله . بيد أن هذه القوة لا يجب تركها لمحض مشيئة مأمور الضبط القضائي ؛ لذا فقد وضع قانون العقوبات الفرنسي القديم الحدود اللازمة لمنع التعسف فنص " أن كل مستخدم أو موظف عام أو مدير أو عضو تابع للحكومة أو للشرطة وكل شخص موكل إليه تنفيذ أمر قضائي أو حاكم (مأمور) أو ضباط الصف من رجال السلطة العامة استخدم العنف بسبب غير مشروع تجاه الأشخاص حال ممارسته لوظيفته يعاقب وفقاً لطبيعة وجسامة أعمال العنف المرتكبة وبالعقوبات المقررة بالقانون " .

ولتحديد الالتزامات المتعلقة بسلامة المتهم لا بد أن نتوصل إلى حدود استعمال الحق وكذا حالات استعمال القوة - والتي تتعارض مع سلامة المتهم- ، وذلك على النحو الآتي :

أولاً : حدود استعمال الحق لمأموري الضبط القضائي^(١) :

لمأمور الضبط القضائي صلاحيات كبيرة وواسعة حددها القانون في مجال سلامة المتهم ، فالقانون المدني المصري قد نص في المادة الرابعة منه على مشروعية استعمال الحق وفي حدود استعمال الحق^(٢) ، والتي عن طريقها فرض القانون التزامات على مأمور الضبط القضائي بعدم تجاوزها ، إذن فتمت استخدام مأمور الضبط القضائي العنف بسبب مشروع فإنه يُعفى من المسؤولية^(٣) ، وتراقب محكمة النقض مدى مشروعية العنف حال أداء مأمور الضبط القضائي لوظيفته. ومن بين هذه الاعتداءات حاله الاعتداءات الماسة بالسلامة الجسدية المتمثلة في قيام مأمور الضبط القضائي بالقبض على الشخص الذي يعتقد أنه ارتكب جريمة جنائية ، وأملًا في الحصول على اعتراف سريع منه وأمام الإنكار المستمر يقوم ببعض أعمال التعذيبات بل يتعداها إلى ما قد يمس بالحياة الخاصة للأفراد^(٤) ؛ كما حدد القانون حالات التعسف في استعمال الحق في المادة الخامسة منه^(٥) ، والجدير بالذكر أن قانون

(١) فتحي عبد الرحيم ، دروس في مقدمة العلوم القانونية 'نظرية الحق' ، سنة ١٩٩٢ ، مكتبة الجلاء بالنصورة ، ص ٢٦٥ ، أحمد شوقي عبد الرحمن ، النظرية العامة للحق ، سنة ١٩٩٨ ، مكتبة الجلاء بالنصورة ، ص ١٦١ ، محمد السعيد رشدي ، التعسف في استعمال الحق ، دراسة مقارنة ، ١٩٩١ ، دار النهضة العربية ، ص ٤١ وما بعدها ، محمد السيد السيد ، التعسف في استعمال الحق ، سنة ١٩٧٩ ، الهيئة العامة للكتاب ، ص ٧١ وما بعدها ، وكذلك نقض مدني الطعن رقم ١٠١ ، للجنة القضائية ١٥ ، بجلسة ١٩٤٦/١١/٢٨ ، الجامع القانوني.

(٢) نص المادة الرابعة من القانون المدني المصري : 'من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر'.

(٣) نص المادة (٦٣) من قانون العقوبات المصري الفقرة الثانية: 'إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنظيلاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه'.

(٤) راجع ما يلي ، ص ١٨١ .

(٥) نص المادة الخامسة من القانون المدني المصري : 'يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية: ١- إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير. ٢- إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها. ٣- إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة'. وكذلك نقض مدني الطعن رقم ١٧٧٥ ، للجنة القضائية ٥٥ ، بجلسة ١٩٨٩/٠٢/٢٣ ، الجامع القانوني ، وقد جاء في هذا الحكم: 'أن إساءة الموظف استعمال حقه تقتضي قيام الدليل على أنه انحرف في =

الإجراءات الجنائية المصري قد أباح للمأموري الضبط القضائي استخدام القوة حال أدائهم لأعمالهم ، وبالتالي فإن استخدام هذه القوة يكون متاحا لهم.

ثانيا : حالات استعمال القوة للمأموري الضبط القضائي :

- لقد أباح قانون هيئة الشرطة ٣٥ لسنة ١٩٩٠ في المادة ٥٠ ، ٥١ -
لمأمور الضبط القضائي استخدام القوة والسلاح قبل المتهم ، ولكنه حددتها بقيود معينة . فالقاعدة الأساسية هنا أن تكون القوة هي الوسيلة الوحيدة لذلك ، وأن يكون استخدامها لازما لدفع عنف أو مقاومة . فما دامت قد توافرت سبل أو وسائل أخرى غير وسيلة استخدام السلاح وعلى سبيل المثال التحذير أو التهديد أو التنبيه باستعمال القوة وجب استخدامها أولا وهو نفس مسلك المشرع المصري ^(١).

وبناء على ذلك فمأمور الضبط القضائي لا يستطيع استعمال السلاح إلا إذا أخفقت كافة الوسائل السلمية في تحديد أهدافها وأغراضها ، ويجب على مأمور الضبط القضائي أن يزن الأمر الذي أمامه بالميزان

«أممال وظيفته من مقتضى الواجب المفروض عليه وأنه لم يتصرف التصرف الذي اتخذته إلا بقصد الإضرار لأغراض نائية من المصلحة العامة، فإذا انتهي ذلك القصد وتبين للقاضي أن العمل الذي قام به الموظف قد أملاه واجب الوظيفة فلا يصح القول بأنه أساء استعمال حقه».

(١) نص المادة (١٠٢) من قانون هيئة الشرطة المصري رقم (١٠٩) لسنة ١٩٧١: لرجل الشرطة استعمال القوة بالقدر اللازم لأداء واجبه إذا كانت هي الوسيلة الوحيدة لأداء هذا الواجب، ويقتضي استعمال السلاح في الأحوال الآتية :

أولا: القبض على : (١) كل محكوم عليه بجناية أو بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا قادم أو حاول الهرب (٢) كل متهم بجناية أو متلبس بجناية يجوز فيها القبض أو متهم صدر أمر بالقبض عليه إذا قاوم أو حاول الهرب .

ثانيا: عند حراسة المسجونين في الأحوال والشروط المنصوص عليها في قانون السجون.

ثالثا: لفرض التجمهر أو التظاهر الذي يحدث من خمسة أشخاص على الأقل إذا عرض الأمن العام للخطر وذلك بعد إنذار التجمهرين بالتفرق ويصدر أمر استعمال السلاح في هذه الحالة من رئيس نجب طاعته، ويراهي في جميع هذه الأحوال الثلاث السابقة أن يكون إطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأغراض السالفة ويبدأ رجل الشرطة بالإنتذار بأن سيطلق النار ثم يلجأ بعد ذلك إلى إطلاق النار ، ويحدد وزير الداخلية بقراره منه الإجراءات التي تتبع في جميع الحالات وكيفية توجيه الإنتذار وإطلاق النار.

الصحيح وأن يفاضل بين الالتزامات المتعلقة بسلامة المتهم وبين حالات استعمال القوة المقررة بمعرفة القانون.

ولعل الصورة العملية الآتية تزيد الأمر وضوحاً فإنه أثناء قيام مأموري الضبط القضائي بتفقد حالة الأمن قد يفاجأ باستغاثة يعقبها مشاهدته لأحد الأشخاص يجري ، فإن لمأمور الضبط القضائي أمام هذا الوضع أن يفاضل بين أمرين :

أولهما : تعقب الرجل الهارب وإطلاق النار عليه إذا اقتضى الأمر ذلك ، وقد يتضح فيما بعد أنه أحد الأبرياء الذين كانوا يتبعون المتهم.

وثانيهما : هو البحث عن صوت الاستغاثة ويبحث الأمر ، فيتبين له الموقف ثم يكيّفه التكييف القانوني الصحيح الذي على هداه يقرر استخدام حقه في استعمال السلاح ، وقد يكون من شأن هذا الأمر إفلات الجاني وهروبه مما يترتب عليه مسئوليته عن الإهمال في أداء واجبه ؛ كما أن الأمر الأول قد يؤدي إلى مسئوليته عموماً^(١).

وهنا يجب ألا يغيب عن ذكرنا أن استعمال القوة من الأمور التي قد تخلط إلى حد كبير بين الأحوال التي يجوز لرجل الشرطة فيها استخدام السلاح والأحوال التي يجوز فيها الدفاع الشرعي ؛ كما سوف نوضح ذلك لاحقاً.

ثالثاً : التزامات مأموري الضبط القضائي عند استعمال السلاح :

- يقع على عاتق مأموري الضبط القضائي التزامات حددها القانون إذا استخدم حقه في استعمال السلاح وهي :

(١) أن يكون استعمال السلاح هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الغرض منه ويبدأ مأمور الضبط القضائي بالإنذار أولاً بأنه سيطلق النار ، ثم يلجأ إلى إطلاق النار بعد ذلك.

(١) قدرتي عيد الفتح الشهاري ، أعمال الشرطة ومسئوليتها إدارياً وجنائياً ، سنة ١٩٦٩ ، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص ٤٩١.

(٢) لا يجوز القياس على حالات استعمال السلاح فهي واردة على سبيل الحصر ومقصورة عليها فقط.

(٣) لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يأتي أعمالا خارجة عما يكون لازما لتحقيق هدفه وهي : القبض على المتهم أو محكوم عليه بجناية أو فض تجمهر.

ويجد هذا الالتزام مصدره في: نصوص القانون التي أجازت استعمال القوة ولكنها تركت تقدير الموقف فيما بعد لمحكمة الموضوع ، فالقانون حدد ذلك بالقدر اللازم لمواجهة الظروف الواقعية ، وترك تقدير ذلك لمحكمة الموضوع ، فهو إذن التزام محدد بكونه الوسيلة الوحيدة ، فإن تجاوز مأمور الضبط القضائي حدوده ، يكون مسئولاً عما ينجم عن هذه الأعمال باعتبارها اعتداءات لا يحميها القانون وأخطاء موجهة للمسئولية.

الفصل السادس

تبعية مأموري الضبط القضائي والإشراف على أعمالهم

- حددت المادة ٣٢ من قانون الإجراءات الجزائية والتي جاء نصها:
يكون مأمورو الضبط القضائي خاضعين لإشراف الادعاء العام فيما يتعلق بأعمال وظائفهم وللمدعى العام أن يطلب رفع الدعوى التأديبية وذلك دون إخلال برفع الدعوى العمومية (المادة ٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية المصري) مظهراً من مظاهر التبعية وهي التبعية للنائب العام، ولهذا نجد أن مأموري الضبط القضائي تابعون للنائب العام وخاضعون لإشرافه فيما يتعلق بأعمالهم، ويباشر النائب العام هذه السلطة بواسطة أعضاء الإدعاء العام كل في دائرة اختصاصه الإقليمي، وهنا لا بد من وجود نوع من التعاون بين عضو الإدعاء ومأمور الضبط القضائي للوصول إلى مرتكي الجرائم، ويجب على مأمور الضبط القضائي تنفيذ الأوامر التي يصدرها أعضاء الإدعاء إليهم بكل دقة ويتعين على الآخرين أن ينفذوا هذه التعليمات والأوامر^(١)، والجدير بالذكر أن هذه التبعية ليست إدارية وإنما تبعية وظيفية بحتمية وأنها تختص بالإشراف على أعمال الضبطية القضائية، وليس للإدعاء العام في القانون العماني أي سلطة تأديبية على مأموري الضبط القضائي إذا أخذوا بواجبات وظيفتهم أو قصرُوا في مباشرة أعمالهم وإنما لهم أن يطلبوا من الجهة الإدارية المختصة - وزارة الداخلية - أن تنظر في ذلك وللإدعاء أن يطلب من الجهة المختصة - أيضاً - رفع الدعوى التأديبية عليهم كما أوضحت ذلك المادة ٣٢ السابق ذكرها، وهنا نجد أن التبعية للإدعاء العام تبعية وظيفية فقط^(٢).

ولا شك أن إسناد السلطة الرئاسية والإشرافية للنائب العام ورجاله من أعضاء الإدعاء العام على أعمال وممارسات الضبطية القضائية ذا أهمية

(١) محمد عيد الغريب، المرجع السابق، ص ٢٠، كمال عبد الرشيد عمود، الإشراف القضائي على إجراءات الضبط القضائي، مجلة الأمن العام، العدد ١٤٣، سنة ١٩٩٣، ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) حسن المرصفاوي، المرصفاوي في أصول الإجراءات الجنائية، الطبعة الأخيرة، سنة ١٩٨٢، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص ٣٨٤.

كبيرة في التأكد من احترام حقوق الإنسان والحفاظ على الحريات الفردية. ويمكن تبرير تلك التبعية الرئاسية في أن ثقافة أعضاء الإدعاء العام وخبرتهم تجعلهم أحرص من مأموري الضبط القضائي على التطبيق الصحيح للقانون واحترام الحقوق والحريات الفردية، حيث إنهم يمارسون سلطتهم بصورة محايدة ومستقلة وببعداً عن الهاجس المسيطر على رجال الشرطة وهو التخلص من القضية وإنجاح مهمتهم في الكشف عن الجريمة ومرتكبيها. ومن ثم تقضي المصلحة العامة أن يكون لأعضاء الإدعاء العام رقابة على مأموري الضبط القضائي لإلزامهم بالتطبيق الصحيح للقانون والحيلولة بينهم وبين الافتئات على الحريات^(١).

وهذه التبعية كما أشرنا هي تبعية وظيفية وليست تبعية إدارية فمأمور الضبط القضائي يتبع من الناحية الإدارية رؤسائه الإداريين ويخضع لتعليماتهم وإشرافهم الإداري، بينما يتبع في ممارسته لوظيفته للإدعاء العام الخاضع لإشرافها، ومن مظاهر هذه التبعية، أنه على مأموري الضبط القضائي أن يخطر فوراً الإدعاء العام بالتبليغات والشكاوي ومحاضر الاستدلال التي يقوم بها (المادة ٣٣ إجراءات جزائيه عماني)، وأن عليهم أن يخطروا الإدعاء العام فور انتقالهم إلى محل الواقعة في حالة التلبس بجناية أو جنحة (المادة ٣٩ إجراءات جزائية) ومن مظاهر التبعية أيضاً ما نصت عليه المادة ٣٥ والتي قررت أن: يثبت مأمور الضبط القضائي في المحضر أقوال المتهم وما يقدمه من دفاع وإذا تضمنت أقوال المتهم اعترافاً بارتكاب الجريمة فعليه إثباتها في المحضر وإحالة المتهم إلى عضو الادعاء العام للثبوت من صحة اعترافه.

والمادة ٣٦ والتي قررت أنه: إذا رأى أحد مأموري الضبط القضائي عند قيامه بجمع الاستدلالات ضرورة إجراء تفتيش شخص أو مسكن معين تعين عليه أن يحصل على إذن بذلك من الادعاء العام.

(١) علي محمد علي: المرجع السابق، ٣٩.

والمادة ٤٨ والتي قررت أنه : فى غير الحالات المتصوص عليها فى المادة(٤٢) من هذا القانون إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جنائية أو جنحة معاقب عليها بالسجن مدة تزيد على ثلاثة أشهر لمأمور الضبط القضائى اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب فوراً من الادعاء العام أن يصدر أمراً بالقبض على المتهم.

والمادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجزائية والتي قررت بأنه : على مأمور القبض القضائى عند القبض على المتهم أو إذا سلم إليهمقبوضاً عليه أن يسمع أقواله فوراً وإذا لم يأت بما يبرئه يحيله خلال ثمانية وأربعين ساعة الى الادعاء العام المختص.

الباب الثالث

حقوق الإنسان في مرحلة جمع الاستدلالات

تمهيد:

فضلنا ذكر حقوق الإنسان وليس حقوق المتهم في تلك المرحلة لأنها مرحلة يمكن أن تنتهي إلى عدم إدانة أحد ثم أن المتهم في نهاية الأمر مهما كان جرمه فهو إنسان له حقوق يجب احترامها فالإنسان محور هذا الكون، ومن أجله خلق الله كل ما في الأرض وسخره لخدمة الإنسان ، لعله يشكر نعمة الله عليه ويولي غاية خلقه ، وهي عبادة الله الواحد القهار ولقد قال جل شأنه " لقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً" ^(١)

فلا يضيرُ العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الأفئات على حريات الناس والقبض عليهم بغير وجه حق وقد كفل النظام الأساسي للدولة ذلك فأشار النظام الأساسي للدولة إلى مجموعة من الحقوق والتي كفلت للإنسان كرامته وحرية شأنها في ذلك شأن كافة الدساتير العربية فنصت على كثير من المبادئ نذكر منها:

المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الوطن أو المركز الاجتماعي (مادة ١٧)

الحرية الشخصية مكفولة وفقاً للقانون ولا يجوز القبض على إنسان أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون (مادة ١٨)

(١) الآية رقم ٧٠ من سورة الإسراء.

لا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن المخصصة لذلك في قوانين
السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية (مادة ١٩٤)

لا يعرض أى إنسان للتعذيب المادى أو المعنوى أو للإغراء أو للمعاملة
الحاطة بالكرامة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك كما يبطل كل قول أو
اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو
التهديد بأى منهما (مادة ٢٠٤)

لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال
اللاحقة للعمل بالقانون الذى ينص عليها والعقوبة شخصية (مادة ٢١٤).

المتهم برئ حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات
الضرورية لممارسة حق الدفاع وفقا للقانون ويحظر إيداء المتهم جسمانيا أو
معنويا (مادة ٢٢٢)

للمتهم الحق فى أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة
ويبين القانون الأحوال التى يتعين فيها حضور محام عن المتهم ويكفل لغير
القادرين ماليا وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم (مادة ٢٢٣)

يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً
ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه
الذى ينظمه القانون ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه. وله
ولن ينوب عنه التظلم أمام القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية
وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة وإلا وجب
الإفراج حتما (مادة ٢٤٤)

موقف الدساتير العربية من حقوق الإنسان :

جاءت الدساتير في الدول العربية متناولة ذات المبادئ من حيث صون
الحقوق والحريات الأساسية للإنسان فمثلا نصت المادة ٤١ من الدستور

المصري لعام ١٩٧١ على أن "الحرية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد ومنعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي"^(١).

كما نصت أيضاً المادة ٢٦ من الدستور الإماراتي لعام ١٩٧١ على أن "الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا وفق أحكام القانون، ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة"^(٢).

وهذه النصوص الدستورية ذات القيمة السامية التي تعلو ما عداها من قوانين داخلية والتي يجب أن تكون متفقة معها وغير متعارضة وإلا يقضى بعدم دستورتها ويتعين إلغاؤها وعدم تطبيقها، فهي تشكل ضماناً دستورية لصون هذه الحقوق، وعدم تجاوزها سواء من رجال السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية حيث يعتبر أي انتهاك لها مخالفة دستورية تجعل أعمال تلك السلطات مشوبة بالبطلان"^(٣).

وهذا المبدأ الذي نص عليه النظام الأساسي وجدده صداه في قانون الإجراءات الجزائية حيث نص في المادة ٤١ على أنه لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطة المختصة بذلك قانوناً ويحيى معاملة المقبوض عليه بما يحفظ عليه كرامته ويحظر على مأموري الضبط القضائي وأى شخص ذى سلطة عامة أن يلجأ إلى التعذيب أو الإكراه أو الإغراء أو المعاملة الحاطة بالكرامة

(١) وبالمثل نصت المادة ٤٤ من الدستور المصري على أن للمسكن حرمة، فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون، محمد علي المنزي : مرجع سابق، ص ١٠٠
(٢) وقد نصت المادة ٣٦ من الدستور الإماراتي على للمسكن حرمة لا يجوز دخولها بغير إذن أهلها إلا وفق أحكام القانون وفي الأحوال المحددة فيه.

(٣) د/ محمد عي الدين عوض - حقوق الإنسان والإجراءات المتبعة وإجراءات التحري - المؤتمر الثاني للجمعية المصرية للقانون الجنائي - الإسكندرية ٩-١٢ إبريل ١٩٨٨ الدولية لقانون العقوبات eyes ١٩٨٩- ١٧ ص

للحصول على أقوال أو منع الإدلاء بها أثناء جمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو المحاكمة والمادة (٦٠) على أنه لا يجوز حبس أى إنسان أو سجنه إلا فى الأماكن المخصصة لذلك ولا يجوز قبول أى إنسان فيها إلا بمقتضى أمر موقع من السلطة المختصة وألا يستبقى بعد المدة المحددة فى هذا الأمر، والمادة (٦١) على أنه لأعضاء الادعاء العام زيارة السجون والأماكن المخصصة لذلك فى دوائر اختصاصهم للتأكد من عدم وجود مسجون بصفة غير قانونية ولم فى سبيل ذلك الإطلاع على السجلات وأوامر الحبس الاحتياطى والسجن وسماع شكاوى المسجونين وعلى القائمين على إدارة هذه الأماكن وموظفيها تقديم كل معونة فى هذا الشأن ، والمادة (٦٢) على أنه لكل مسجون الحق فى تقديم الشكاوى إلى إدارة السجن ويجب إبلاغها إلى الادعاء العام بعد إثباتها فى سجل يعد لهذا الغرض.

وفى مصر وجد صدهاء فى قانون الإجراءات الجنائية حيث نص المشرع فى المادة ٤٠ من القانون الأخير على أنه ((لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً كما تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاله بدينياً أو معنوياً)) وفى المادة ٤١ منه على أنه ((لا يجوز حبس أى إنسان إلا فى السجون المخصصة لذلك ولا يجوز لأمور أى سجن قبول أى إنسان فيه إلا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة ويقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر)) كما نصت المادة ٤٢ منه على أن ((لكل من أعضاء النيابة العامة ووكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة فى دوائر اختصاصها والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية ولم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا صوراً منها وأن يتصلوا بأى محبوس ويسمعوا منه أى شكاوى يريد أن يسلها وعلى مدير وموظفى السجن أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التى يطلبونها)) كما نص فى المادة ٤٣ منه على أن ((لكل مسجون الحق فى أن يقدم فى أى وقت لأمور السجن شكاوى كتابية أو شفهية ويطلب منه تبليغها للنيابة العامة وعلى الأمور قبولها وتبليغها فى الحال بعد إثباتها فى سجل يعد لذلك فى السجن - ولكل من علم بوجود محبوس بصفة غير قانونية أو

فى عمل غير مخصص للحبس أن ينظر أحد أعضاء النيابة العامة ...
بمجرد علمه أن ينتقل فوراً إلى المحل الموجود به المحبوس وأن يقوم بإجراء
التحقيق وأن يأمر بالإفراج عن المحبوس بصفة غير قانونية وعليه أن يسرر
محضراً بذلك)).

ولكن ما هي الصلة الوثيقة لمرحلة جمع الاستدلالات بحقوق الإنسان؟

مرحلة جمع الاستدلالات تعتبر من أهم مراحل الدعوى الجنائية
التي كثيراً ما يساء فيها استخدام القانون وتنتهك فيها الحقوق والحريات ،
وذلك باعتبارها المرحلة التي تعقب مباشرة ارتكاب الجريمة، وينهض فيها
مأمورو الضبط القضائي بالبحث والتنقيب عن الأدلة وتوجيه الاتهام بها
لحو شخص معين. ويتلو ذلك القبض عليه وتفتيش شخصه ومسكنه ،
وبالتالي المساس بحقوقه وحرياته مع أنه مازال في مرحلة الاتهام والاشتباه،
وهي مرحلة تقبل الإثبات والنفي، وقد يثبت عدم مصداقية أسس هذا
الاتهام وقيامه على مجرد الظن؛ والظن لا يغني عن الحق شيئاً^(١).

وتتطوي مرحلة الاستدلال التي تأتي قبل إقامة أي دليل وقبل
إجراء أي تحقيق بل هي مرحلة البحث عن الدليل ، وبالتالي يكون الحبس
أو القبض أو التفتيش أو أي مساس بالحرية وحقوق الإنسان منطقياً على
قدر كبير من الخطورة والإهدار لتلك الحقوق ، ما لم تتم في ظل إجراءات
مشروعة وبواسطة سلطة يتوافر لها الحد الأدنى من الضمانات التي تجعل
ممارسة إجراءات المساس بالحرية الشخصية وحقوق الإنسان في إطار نزيه
عاجد ويبعد عن الهوى والأغراض الشخصية، وأن يعهد بها إلى أشخاص
ذوي استقلال ومؤهلات قانونية معينة^(٢).

(١) د/ حسن صادق المصفاوي- تقرير مصر- المقدم للجنة العربية لحقوق الإنسان في الإجراءات
الجنائية في التشريعات العربية- مجموعة تقارير ومقالات- إهداء د/ محمود شريف يسوي- د/ عبد
المعظم وزير- الإجراءات الجنائية في النظم القانونية العربية وحماية حقوق الإنسان- دار العلم
للملايين - القاهرة- ١٩٩١- ص ٣٥٥ وما بعدها.

(٢) محمد علي المنزي : مرجع سابق ، ص ١٠٢.

ويتم إجراءات جمع الاستدلالات بالمخالفة للأصل العام المفترض في الإنسان وهو البراءة وأن التهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية وبالتالي ينبغي معاملة المشتبه فيه في مرحلة الاستدلال بل وحتى التحقيق والمحاكمة على أنه بريء وذلك حتى يتم النطق بحكم الإدانة^(١).

من هنا تكمن أهمية تحقيق قانون الإجراءات الجزائية وقانون الجزاء للموازنة بين حماية وصيانة حقوق الإنسان وحرياته الشخصية وعدم السماح بانتهاكها والمساس بها، وبين حق الدولة والمجتمع في العقاب وتعقب الجناة واستئصالهم وردعهم ، ليتحقق أمن المجتمع وسلامته، وتمتعه ككل بكافة حقوقه؛ أي الموازنة بين حقوق الإنسان بالمعنى الفردي وحقوق الإنسان بالمعنى الجماعي الذي ينبغي توفيره للمجتمع ككل.

فالأصل أن الإنسان يتمتع بحقوقه وحرياته بما لا يتعارض مع حقوق وحرريات الآخرين أو مع أمنهم، لأن الحرية بلا قيود معناها الفوضى والسلطة بلا قيود وضمانات معناها الطفغان^(٢).

ولتحقيق هذا التوازن بين حقوق الإنسان وإجراءات جمع الاستدلالات يلزم توافر ما يلي:-

أولاً:- أن تتم إجراءات الاستدلال وفق أحكام القانون:-

استلزم المشرع الدستوري والجزائي أن تتم إجراءات جمع الاستدلال وفق ما يقتضيه القانون، فإذا كان يتطلب القانون صفة خاصة في القائم بها كأن يكونوا من مأموري الضبط القضائي ، ولاسيما من ضباط الشرطة المؤهلين قانوناً فيتعين أن يقتصر القيام بها على هؤلاء الذين حددتهم

(١) د/ مصطفى فهمي الجوهري- الوجه الثاني للشرعية الجنائية- (قينة البراءة)- دار الثقافة الجامعية ١٩٩٥-ص٦٤.

(٢) د/ محمد محي الدين عوض- حقوق الإنسان والإجراءات المنية وإجراءات التحري- المؤتمر الثاني للجمعية المصرية للقانون الجنائي- الإسكندرية ٩-١٢ إبريل ١٩٨٨- إصدارات المعهد الدولي للعلوم الجنائية ١٩٨٩-ص٩١.

القانون، وإلا كانت هذه الإجراءات باطلة ، ويبطل كل ما بني عليها من إجراءات^(١).

فالأصل أن لكل إنسان الحق في الحرية وفي الأمن على شخصه، وبالتالي فلا يجوز حرمان الشخص من حريته إلا بعد إدانته من محكمة مختصة، كما لا يجوز القبض على شخص إلا بموجب أمر من سلطة التحقيق المختصة^(٢).

ثانياً: أن تشمل إجراءات الاستدلال على الضمانات الدستورية والدولية لحقوق الإنسان؛-

ينبغي أن يراعى في إجراءات الاستدلال الضمانات الدستورية والدولية التي نصت عليها الدساتير والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، فقد يغفل القانون عن وضع هذه الضمانات، وهنا يتعين إهماله والأخذ بالضمانات التي تقضي بها تلك الدساتير والمواثيق الدولية ، وذلك باعتبار أن تلك النصوص لها السمو عما عداها من القوانين الأخرى ، فما دامت الدولة تنظم إلى اتفاقية دولية و يصدق عليها من قبل السلطات المختصة فيها فإنها تصبح جزءاً من قانونها الداخلي ، ويتعين على كافة السلطات تطبيقها ولو كانت مخالفة لقانونها الجزائي .

ومن بين المبادئ التي أوردتها المواثيق الدولية و التي أخذت بها بعض التشريعات الجزائية مبدأ إخطار و إعلام المتهم بالتهمة المنسوبة إليه ، كما سبق أن أشرنا فقد وردت في المادتين الخامسة و السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان^(٣) ومبدأ منح المتهم الفرصة في إعداد دفاعه سواء

(١) د / محمد عبي الدين حوض - حقوق الإنسان والإجراءات المنمية وإجراءات التحري - المؤتمر الثاني للجمعية المصرية للقانون الجنائي - الإسكندرية ٩-١٢ إبريل ١٩٨٨ - إصدارات المعهد الدولي للعلوم الجنائية ١٩٨٩ - ص ٩٩ وما بعدها.

(٢) د/ أشرف توليق شمس الدين - الحماية الجنائية للحرية الشخصية من الوجهة الموضوعية - دراسة مقارنة - دار النهضة الجديدة - القاهرة - ١٩٩٩ - ص ٦٥

(٣) تنص المادة الخامسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فن فقرتها الأعلى على أن كل شخص له الحق في الحرية والأمن ولا يمكن تقييد حريته إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون وتنص الفقرة الثانية على كل شخص يقبض عليه يجب أن يعلم في أقصر وقت وباللغة التي يفهمها أسباب القبض عليه والاتهام الموجه إليه، ويجب أن يقدم كل من قبض عليه إلى النيابة في أقصر وقت ممكن، وأن كل شخص يتم القبض عليه أو حجزه دون وجه حق يستحق تعويضاً .

بنفسه أو عن طريق محام ، وقد ورد في المادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والنص على "ضرورة تبصير كل شخص بسبب حجزه في فترة معقولة وإعلامه باللغة التي يفهمها بسبب وطبيعة الاتهام ضده ومنح فرصة لإعداد دفاعه سواء بنفسه أو الاستعانة بمحام"^(١). وحق الاستعانة بمحام هو حق مكفول للمتهم في مرحلة المحاكمة في التشريعات الجزائية العربية ، ولكنه لم يرد به نص بشأن مرحلة الاستدلال ، كما سبق أن أشرنا وهي مرحلة أخطر من حيث المساس بحقوق الإنسان وحرياته ، ولذا يتعين أن تورث تلك التشريعات نصاً صريحاً يضمن هذا الحق .

ثالثاً: وجوب إخضاع إجراءات الاستدلال لرقابة القضاء لمراقبة مشروعيتها وجديتها؛

تطلبت معظم التشريعات الإجرائية في البلاد العربية ضرورة قيام مأمور الضبط القضائي بتحرير محاضر لجمع الاستدلالات وذلك لضمان حسن سير العمل ولدفع مأمور الضبط القضائي إلى تدوين كل ما يقوم به من عمل وعدم الاحتكام لذاكرته خوفاً من النسيان وزيادة في الاطمئنان إلى النتائج التي يسفر عنها البحث والتحري وإتاحة الفرصة للقضاء لمراقبة سلامة ومشروعية الإجراءات التي تم اتخاذها ، حيث يجب أن تشمل تلك المحاضر على توقيع المتهمين والشهود والخبراء الذين تم سماع أقوالهم، كما يجب أن ترسل تلك المحاضر إلى الإدعاء العام مع الأوراق والأشياء المضبوطة لمباشرة التحقيق والتصرف بشأنها^(٢).

وهذا ما نصت عليه المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجزائية العماني (المادة ٢٤ من القانون الإجراءات الجنائية المصري) والتي نصت على "ويجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم، يبين بها وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها. ويجب أن تشمل تلك المحاضر زيادة على ما تقدم توقيع الشهود

(١) د/ أحمد فتحي سرور- الشريعة للمتنوعة وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية- دار النهضة العربية- القاهرة- ١٩٩٣- ص ١٧٩ .

(٢) د/ ناصر عبدالله حسن محمد- حقوق المتهم في مرحلة الاستدلال- رسالة دكتوراه جامعة هين شمس- ٢٠٠١- ص ١١٠-١١١

والخبراء الذين سمعوا وترسل المحاضر إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضبوطة " .

وبالإضافة إلى تلك الضمانات لابد من إحاطة سلطة مأموري الضبط القضائي في القبض والتفتيش بالعديد من الضمانات حماية للمتهم ، وهذا ما ستعرض له بالتفصيل . وعلى ذلك سينقسم البحث في هذا الباب إلى فصلين: لنخصص الفصل الأول للقبض ونخصص الفصل الثاني للتفتيش .

الفصل الأول

القبض

المبحث الأول

تعريف القبض ومدلوله

القبض إجراء من إجراءات التحقيقات يراد به حرمان الشخص من حرية التجول ولو لفترة يسيرة ووضعه تحت تصرف سلطة الاستدلالات والتحقيقات حتى يتضح مدى لزوم حبسه احتياطياً أو الإفراج عنه^(١)

كما قيل في تعريف القبض والإحضار أنه تكليف المتهم بالحضور أمام المحقق تكليفاً ينطوي على القهر والإجبار أو - في تعبير آخر - أمر صادر عن المحقق وموجه إلى رجال السلطة العامة بأن يحضروا أمامه شخصياً ولو بالقوة الجبرية ويعنى ذلك أن تنفيذ هذا الأمر غير متبوك لمشيشة المتهم وإنما يرغم عليه ويتضمن هذا الأمر القبض على المتهم ولكنه لا يتضمن أمراً بحبسه والقبض سلب للحرية قصير المدة إذ لا يجاوز ثمانيه وأربعون ساعة (أربعاً وعشرين ساعة في القانون المصري) وعلى ذلك فإن كل تعطيل لحرية إنسان في الحركة يمتد وقتاً ما جبراً عنه إنما هو قبض على هذا الإنسان بكل معنى هذه الكلمة.

وإلى هذا المعنى أيضاً ذهب محكمة النقض المصرية في تعريف القبض حيث قضت في أحد أحكامها بأن القبض هو إمساك المقبوض عليه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول دون أن يتعلق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة وفي حكم آخر قضت بأن القبض على الإنسان إنما يعنى تقييد حريته والتعرض له بإمساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة تمهيداً لاتخاذ بعض الإجراءات ضده .

(١) مستشار مصطفى مجدي هرجة: حقوق المتهم وضماناته ، طبعة ٢٠٠٠ ، دار الفكر الجامعي.

الامر من الإدعاء العام بالحضور غير الامر بالقبض عليه :

الامر بحضور المتهم هو إجراء يكلف المحقق المتهم بمقتضاه بالحضور فى المكان والزمان المحدد بالامرالماده ٦٩ والتي نصت على أنه لعضو الادعاء العام طلب حضور أى شخص أمامه إذا اقتضت مصلحة التحقيق وذلك بأمر يكلف فيه الحضور ويجب أن يشتمل الأمر على أسم الشخص ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه إذا كان متهما وتاريخ الأمر ومكان وزمان الحضور وأسم عضو الادعاء العام والختم الرسمى.

و نصت أيضا المادة ١٢٧/٢ من قانون الإجراءات الجنائية المصرى على وجوب اشتماله على تكليف المتهم بالحضور فى ميعاد معين والغرض من هذا الأمر هو بطبيعة الحال حضور المتهم لسؤاله عما هو منسوب إليه لاستجوابه أو مواجهته بغيره من المتهمين أو الشهود وهو جائز للمحقق - سواء اكان قاضى التحقيق أو النيابة العامة - فى جميع الجرائم سواء أكانت جنائية أو جنحة أو مخالفة . ولا يجوز تنفيذ أمر الحضور كرها فللمتهم أن يستجيب لهذا الأمر وله أن يرفض تنفيذه دون أن يكون لمن ينفذ الأمر من رجال السلطة صلاحية إجبار المتهم على الإستجابة للدعوى غاية الأمر أنه يجوز للمحقق أن يجبر المتهم على الحضور كرها عنه إذا لم يمثل لأمر الحضور وذلك بإصدار أمر جديد بالقبض عليه وإحضاره أو بالادق بضبطه وإحضاره كما أوضحت ذلك المادة ٧٢ والتي نصت على أنه إذا تخلف من أعلن بالأمر عن الحضور فى الموعد المحدد دون عذر مقبول أو إذا خيف فراره أو لم يكن له محل إقامة معروف أو كانت الجريمة فى حالة تلبس جاز لعضو الادعاء العام إصدار أمر بالقبض عليه إذا كان متهما أو شاكيا أو شاهدا ولو كانت الواقعة مما لايجوز فيها الحبس الاحتياطى ويجب أن يشتمل الأمر على تكليف رجال الشرطة القبض على أى من المذكورين وإحضاره أمام عضو الادعاء العام إذا رفض طوعا الحضور فى الحال ويجوز لعضو الادعاء العام أن يطلب من المحكمة المختصة أن تحكم بمعاقبته على التخلف بمقوية الامتناع عن الشهادة إذا كان شاهدا.

المبحث الثانى

القبض والإجراءات المشابهة

المطلب الأول

القبض والإستيقاف

- اختلاف الإستيقاف عن القبض :

الإستيقاف وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض المصريه هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعيه منه وإختياراً فى موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبع عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى وللكشف عن حقيقته عملاً بمحكم المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجزائية - والفصل فى قيام المبرز لإستيقاف أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام لاستتاجه ما يسوغه

وعلى ذلك فإن الإستيقاف يختلف عن القبض فى الأمور التالية:

١- الإستيقاف إجراء يتضمن سؤال أحد الأفراد عن اسمه وعنوانه وصناعته بقصد التحقق من شخصيته ويختلف عن القبض فى أنه لا ينطوى على تقييد لحرية الفرد فى التنقل أو الحركة وعلى هذا النحو لا يشترط أن يمارسه من خوله المشرع سلطة التحقيق فيجوز الإستيقاف من قبل مأمور الضبط القضائى فى غير أحوال التلبس كما يحق لرجال السلطة العامة مباشرة هذه الإجراءات.

٢- القبض وكما سبق هو إجراء من إجراءات التحقيق يراد به حرمان الشخص من حرية التجول ولو لفترة يسيرة ووضعه تحت تصرف سلطة الاستدلال والتحقق حتى يتضح مدى لزوم حبسه احتياطياً أو الإفراج

عنه أما الاستيقاف فهو إجراء من إجراءات التحرى وحفظ الأمن.

٣- ويختلف القبض عن الاستيقاف من حيث الآثار فبينما يترتب المشرع على القبض القانونى على المتهم جواز تفتيشه فإن الاستيقاف لا يترتب عليه هذا الأثر كذلك فإن القبض يميز احتجاز مأمور الضبط للمقبوض عليه مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة أما الاستيقاف فلا يميز أكثر من اقتياد المشتبه فيه إلى أقرب مأمور ضبط قضائى للتحرى عن شخصيته وتحقيق الاستيقاف بالمعنى السابق تحديده يعتبر إجراء مشروعاً فإذا توافرت بناء عليه حالة من حالات التلبس بالجريمة أنتج التلبس أثره فى إباحة القبض والتفتيش لمأمور الضبط القضائى أما إذا تخلقت مبررات الاستيقاف فإنه يكون باطلاً ويبطل كل إجراء يترتب عليه فإذا أدى الاستيقاف الباطل إلى كشف حالة تلبس بالجريمة فإن ما يتخذ بناء عليها من قبض أو تفتيش يكون باطلاً^(١).

٤- الاستيقاف لا يحق إتخاذهُ إلا فى الأماكن العامة مثل الشوارع والمتاجر وغيرها وقد يتطلب الأمر إيقاف السيارات العامة أو الخاصة إذا توافرت الشروط التى تبرر هذا الإجراء ولا يجوز مباشرته فى الأماكن الخاصة إلا إذا توافر سند مشروع للدخول إلى هذا المكان .

٥- الاستيقاف بذاته لا يميز تفتيش شخص المتهم على عكس القبض الذى يميز بذاته هذا التفتيش .

(١) مصطفى مجدى : مرجع السابق ، ص ٨٠.

المطلب الثاني

القبض والحبس الاحتياطي

يختلف القبض عن الحبس الاحتياطي من عدة وجوه هي:

أولاً - يختلف القبض عن الحبس الاحتياطي في أن الإجراء الأول لا يقرر إلا لفترة محددة إذ عملاً بنص المادة ٥٠ إجراءات جزائية فقد أوجب المشرع على المحقق أن يستجوب فوراً المتهم المقبوض عليه وإذا تعذر ذلك يودع في السجن إلى حين إستجوابه ويجب ألا تزيد مدة إيداعه على ثمانية وأربعين ساعة فإذا مضت هذه المدة وجب على مأمور السجن تسليمه إلى الإدعاء العام . أما الحبس الاحتياطي فيجوز أن تطول مدته إلى ستة شهور عملاً بنص المادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجزائية.

ثانياً - قد يصدر القبض من مأمور الضبط القضائي عند توافر حالة التلبس بالجنايات أو بالجناح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر بشرط توافر دلائل كافية على الإتهام كما قد يصدر من سلطة التحقيق أما الحبس الاحتياطي فلا يصدر إلا من سلطة التحقيق ويكون ذلك بعد إستجواب المتهم الحاضر . أما إذا كان المتهم هارباً فلا يجوز الحبس الاحتياطي إلا إذا ثبت للمحقق أن هناك دلائل كافية تشير إلى نسبة الجريمة إلى المتهم .

المطلب الثالث

التمييز بين القبض واتخاذ الإجراءات التحفظية

نص المشرع على أن لمأمور الضبط القضائي - في غير أحوال التلبس التي يجوز له فيها القبض على المتهم - إذا وجدت دلائل كافية على إتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة. وأن يطلب فوراً من الادعاء العام أن تصدر أمراً بالقبض عليه وذلك طبقاً لما جاء في نص المادة ٤٨ والتي نصت على أنه : في غير الحالات المنصوص عليها في المادة (٤٢) من هذا القانون إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة معاقب عليها بالسجن مدة تزيد على ثلاثة أشهر لمأمور الضبط القضائي اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب فوراً من الادعاء العام أن يصدر أمراً بالقبض على المتهم.

واضح من هذا النص أن مأمور الضبط القضائي لا يجوز له القبض على المتهم في هذه الجرائم وإنما يستطيع أن يستصدر فوراً من الادعاء العام أمراً بالقبض كما يملك أن يتخذ الإجراءات التحفظية قبل صدور أمر القبض هذه الإجراءات أقرب إلى الاستدلال منها إلى التحقيق فهي وإن كانت تمس حرية الأفراد إلا أنها لا تصل إلى مرتبة القبض عليهم ويقصد بهذه الإجراءات الوسائل التي تتخذ لمنع المشتبه فيه من الهرب والتحفظ على أدلة الجريمة ولعل أهم هذه الإجراءات هو الإستيقاف . ويشترط لاتخاذ هذه الإجراءات أن تكون الجريمة جناية أو جنحة فضلاً عن توافر دلائل كافية على الإتهام ^(١) وقيل بأن الإجراءات التحفظية المناسبة في هذا النص تماثل ما يكون لمأمور الضبط القضائي بالنسبة لغير المتهم في حالة التلبس طبقاً

(١) أحمد محمد موسى: المرجع السابق، ص ١٥٠.

للمادة ٤٠ كالمنع من مغادرة المكان ولا ترقى هذه الإجراءات من ناحية تكييفها القانوني وسلطة الضبط في شأنها لا ترقى إلى مستوى القبض ولا مستوى الأمر بالضبط والإحضار ومن ثم فإنه على وجه الخصوص لا يجوز بناء عليها أو خلالها تفتيش المتهم ولم يحدد النص فترة زمنية تمتد خلالها تلك الإجراءات التحفظية ولكن نصه على التزام مأمور الضبط القضائي ألا تمتد تلك الإجراءات إلى ما يزيد على الوقت اللازم لاستصدار ذلك الأمر ويكون تقدير ذلك في هذه الحالة من إختصاص محكمة الموضوع تحت رقابة سلامة الاستدلال من جانب المحكمة العليا.

وعبارة ((الدلائل الكافية على إتهام شخص)) الواردة بالنص لا تعنى مجرد الشبهات الظنية أو البلاغ المقدم من المجنى عليه وإنما يوجب أن يصل الأمر إلى حد توافر بعض الأدلة المعقولة التي تحمل على الاعتقاد بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم بشرط أن تكون كافية في الدلالة على هذا الاعتقاد وإذا توافرت الدلائل الكافية فإنه لا يشترط أن يثبت فيما بعد صدق دلالتها على إرتكاب المتهم للجريمة ويجب أن تنصرف الدلائل الكافية إلى أمرين أولهما وقوع الجريمة التي لا يشاهدها مأمور الضبط القضائي في حالة تلبس ثانيهما نسبة هذه الجريمة إلى المشتبه فيه^(١)

(١) أحمد محمد موسى: المرجع السابق ، ص ١٥٦.

المطلب الرابع

القبض والتعرض المادى

يشترك القبض القانونى مع التعرض المادى فى أن كلا منهما يعتبر تقييدا لحرية الشخص ولكنهما يختلفان من حيث أن القبض القانونى يعد إجراء من إجراءات التحقيق يملكه مأمور الضبط القضائى فى حالته التلبس والندب . أما التعرض المادى فهو مجرد وسيلة للحيلولة دون فرار شخص فى حالة تلبس بجرمة لتسليمه إلى السلطة المختصة بالتحقيق فهو إجراء تقتضيه الضرورة نظرا لعدم وجود من لهم سلطة القبض فى مكان الجريمة^(١)

وقد خول القانون للأفراد العاديين حق التعرض المادى إذ نصت المادة ٤٣ على أنه : للفرد العادى الحق فى القبض على المتهم فى الحالات الآتية:

- ١- إذا صدر إليه أمر أو تكليف بذلك طبقا للمادة (٢٧) من هذا القانون.
- ٢- إذا كان المتهم فارا أو مطلوبا القبض عليه وإحضاره.
- ٣- إذا ضبط المتهم متلبسا فى جنابة أو جنحة معاقب عليها بالسجن لمدة تزيد على ثلاثة أشهر.

ونفس الأمر نص المشرع المصرى فى المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن ((لكل من شاهد الجانى متلبسا بجنابة أو جنحة يجوز فيها قانونا الحبس الاحتياطى - أن يسلمه إلى أقرب رجل من رجال السلطة العامة دون إحتياج إلى أمر بضبطه)) كما أجاز المشرع لرجال السلطة العامة فى الجناح المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى ولهم ذلك أيضاً فى الجرائم الأخرى المتلبس بها إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم (مادة ٣٨ إجراءات) والفرق بين سلطة الأفراد ورجال السلطة العامة فى هذا الشأن أنه يشترط فى الحالة الأولى أن تكون الجريمة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطى

بينما يكفى فى الحالة الثانية أن تكون الجريمة مما يجوز فيها الحبس كما تطلب
المشرع بالنسبة للأفراد مشاهدة الجانى .

والسلطة هنا مخولة للكافة فى أحوال الجنائيات جميعها وأما فى الجنح فهى
مخولة فى الأحوال الجائز فيها الحبس الإحتياطى أى التى يعاقب عليها
بالحبس مدة تزيد على ثلاثة شهور

والسلطة المخولة لكافة الأفراد هنا تتضمن بلا شك إستعمال القوة
اللازمة للتحفظ مادياً على المتهم لإمكان تسليمه إلى رجال السلطة العامة
ولكنها قبضاً بالمعنى القانونى فالقبض لا يقوم به إلا مأمور الضبط
القضائى^(١) . والتعرض المادى يعتبر من إجراءات الإستدلال ولا يخول من
يأشره سلطة حجز المتهم فى سجن كما لا يجوز معه إجراء التفتيش ولكن
يجوز تجريد المتهم مما يكون معه من الآلات والأسلحة^(٢) . بمعنى أنه يحق
للأفراد ورجال السلطة العامة إجراء التفتيش الوقائى للمتهم بقصد تجريده
مما قد يكون معه من أسلحة أو آلات يحتل أن يستعملها فى الإعتداء على
من ضبطه وإذا ما أسفر هذا التفتيش الوقائى عن مادة تعتبر حيازتها جريمة
توافرت حالة التلبس قانوناً وصحت بالتالى الإجراءات المترتبة عليها^(٣) .

المطلب الخامس

القبض والأمر بعدم التحرك

تنص المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجزائية على أنه : لمأمور الضبط القضائي عند انتقاله في حالة التلبس أن يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الإبتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر وله أن يستدعى في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة فإذا خالف أحد الحاضرين الأمر الصادر إليه من مأمور الضبط القضائي أو امتنع أحد عن دعوا عن الحضور يثبت ذلك في المحضر وتحكم محكمة الجنح على المخالف أو الممتنع بعد سماع دفاعه بغرامه لا تتجاوز مائة ريال.

وهو ذهب إلى ما ذهب إليه المشرع المصري حيث نص في المادة ٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن ((لمأمور الضبط القضائي عند إنتقاله في حالة التلبس بالجرائم أن يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الإبتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر وله أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة)) كما تنص المادة ٣٣ من ذات القانون على أنه إذا خالف أحد من الحاضرين أمر مأمور الضبط القضائي وفقا للمادة السابقة أو إمتنع احد عن دعاهم عن الحضور يذكر ذلك في المحضر ويحكم على المخالف بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيهاً . ويكون الحكم بذلك من المحكمة الجزئية بناء على المحضر الذي يحضره مأمور الضبط القضائي))

ولزام المتهم بالبقاء في محل الواقع هو إجراء تنظيمي أما إكراهه على الحضور للتحقيق فهو يكون عن طريق إصدار الأمر بالقبض عليه إذا كان حاضراً وإصدار الأمر بفضبطه وإحضاره إذا كان غائباً هو من إجراءات التحقيق التي يملكها مأمور الضبط القضائي عند التلبس بالجريمة أما بالنسبة لغير المتهمين فلا سبيل إلى القبض عليهم ولا إلى إصدار الأمر بفضبطهم

وإحضارهم لذا جعل القانون مخالفتهم للأمر بعدم مبارحة محل الواقعة أو إمتناعهم عن تلبية الدعوى بالحضور مخالفة عقوبتها الحكم على المخالف بلغرامه. والأمر بعدم التحرك هو مجرد إجراء تنظيمي لا يرقى إلى مرتبة الإستيقاف ولا القبض فهو لا يتضمن بذاته ثمة إعتداء على حرمة المكان الذي جرى فيه ولا على حرية الجالسين فيه الذين كلفوا بأن يظلوا جالسين في أماكنهم لا يبرحونها لبرهة قصيرة.

وخلاصة ذلك أن الأمر الذي يصدره مأمور الضبط القضائي لأشخاص موجودين في مكان ما بعدم التحرك هو إجراء تنظيمي يقصد به أن يستقر النظام بداخله حتى تتم المهمة التي حضر من أجلها وهذا الإجراء التنظيمي لا يعد قبضا ولا حتى إستيقافا وبالتالي لا يلزم لصحته وجود دلائل كافية على إتهام الأشخاص الموجودين في ذلك المكان وإذا خالف أحد الأشخاص الموجودين في ذلك المكان الأمر بعدم التحرك فلا يعد ذلك مبرراً كافياً للقبض عليه ما لم تنشأ حالة التلبس التي تميز القبض أو تسافر دلائل كافية على الإتهام تميز لمأمور الضبط القضائي إتخاذ الإجراءات التحفظية ربما يستصدر أمراً من الإدعاء بالقبض على المتهم^(١).

(١) مصطفى مجدي هرجة : المرجع السابق ، ص ٩٠.

المطلب السادس

القبض والإستدعاء

نصت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجزائية (المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية المصري) على أن لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الإستدلالات أن يسمعون أقوال من تكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ولهم أن يستعينوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفهيًا أو بالكتابة - ولا يجوز لهم تحليف الشهود أو الخبراء اليمين إلا إذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماع الشهادة بيمين ومفاد ذلك أنه يجوز لمأمور الضبط القضائي استدعاء المشتبه فيه بسبب إتهامه في جريمة وذلك لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليه بالحضور لسؤاله عن الإتهام الذي حام حوله في نطاق ما يتطلبه جمع الإستدلالات ولا يقدح في ذلك أن يتم هذا الإستدعاء بواسطة أحد رجال السلطة العامة طالما أنه لا يتضمن تعرضاً مادياً للمستدعى يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو تقييد لها مما قد يلتبس حيثئذ بإجراء القبض المحظور أساس على مأمور الضبط القضائي.

المبحث الثالث

الجهات المختصة بإصدار أوامر القبض

وحالات إصدارها

الجهات المختصة بإصدار أوامر القبض هي مأمور الضبط القضائي وسلطة التحقيق ممثلة في الادعاء العام وكذا من رئيس المحكمة في جرائم الجلسات وفي جميع الأحوال .

المطلب الأول

القبض بمعرفة مأموري الضبط القضائي

(التلبس بالجريمة)

النصوص القانونية في قانون الإجراءات الجزائية :

مادة (٤٢): لمأمور الضبط القضائي في حالات التلبس بالجنايات والجناح والمعاقب عليها بالسجن مدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر إذا قامت أدلة قوية على ارتكابه الجريمة فإذا لم يكن حاضرا جاز للمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره ويثبت ذلك في المحضر.

أحوال القبض :

يشترط لصحة القبض إعمالاً لنص المادة ٤٢ من قانون الإجراءات الجزائية ضرورة توافر الشروط الآتية :

١ - أن تقوم حالة التلبس بمجنأة أو جنحة عقوبتها الحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر (أى جنحة يجوز فيها الحبس الاحتياطي) ويترتب على ذلك أن القبض لا يجوز في حالة التلبس بمخالفة أو بمنحة عقوبتها الغرامة أو الحبس الذي لا تزيد

مدته على ثلاثة أشهر أما إذا كان القانون يعاقب على اللجنة بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر أو بالغرامة فإن القبض على المتهم المتلبس بهذه الجريمة يكون صحيحاً ولو حكم على المتهم بعد ذلك بالغرامة ويستوى أن تكون الجنائية أو اللجنة جريمة تامة أو مجرد شروع فيها بشرط أن يكون الشروع معاقباً عليه^(١).

٢- تطلب المشرع في المادة ٤٢ من قانون الإجراءات ضرورة توافر الدلائل من المفترضات الأساسية لإصدار كل أمر بإجراء فيه مساس بالحرية الشخصية فلا يجوز تنفيذ هذه الإجراءات قبل جمع الدلائل الكافية لإستاد الجريمة محل الإتهام . ولا يشترط أن تستمد هذه الدلائل من مصدر معين كإعتراف المتهم وقد يكون مصدرها محررات أو تحريات وصل إليها مأمور الضبط القضائي أو غير ذلك من المصادر ويلاحظ أن البلاغ أو الشكوى لا تكفي كدلائل كافية تبرر القبض على المتهم فيجب أن يتوافر معها عناصر أخرى تؤيد جديتها^(٢) وتقدير الدلائل ومبلغ كفايتها يكون براءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعاً لرقابة سلطات التحقيق وعحكمة الموضوع^(٣).

٣- يشترط أيضاً أن يكون المتهم حاضراً ولا يعنى ذلك أن تكون الحالة من أحوال التلبس التي يشاهد فيها مأمور الضبط القضائي المتهم حال إرتكاب الجريمة وإنما يكفي أن تكون الجريمة في حالة تلبس من الناحية الموضوعية طبقاً لما هو مقرر في شأن أحوال التلبس (م ٣٨ أ.ج) وأن يتواجد المتهم في حضرة مأمور الضبط القضائي وإذا انتهت حالة التلبس فلمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ . وعليه عند ضبطه أن يتخذ معه الإجراءات المبينة في المادة ٥٠ ويكون قرار القبض في هذه الحالة من اختصاص الادعاء العام طبقاً لنص تلك المادة^(٤).

(١) مصطفى مهدي هرجة : المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٢) طعن رقم ٨٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٣/٣٠ .

(٣) الدكتور حسن هلام : التعليق على قانون الإجراءات الجنائية ، ص ١٢٠ .

(٤) أحمد محمد مرسى : المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

٤- ويلاحظ أخيراً أنه لا يجوز القبض على المتهم في الجرائم التي يقيد القانون رفع الدعوى عنها بتقديم الشكوى أو الطلب أو صدور الإذن إلا إذا تحقق هذا الشرط طبقاً لنص المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجزائية^(١).

الإجراءات التالية للقبض :

تنص المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجزائية على أنه (على مأمور القبض القضائي عند القبض على المتهم أو إذا سلم إليه مقيوماً عليه أن يسمع أقواله فوراً وإذا لم يأت بما يبرره يحمله خلال ثمانية وأربعين ساعة إلى الادعاء العام المختص). ومفاد ذلك أن مأمور الضبط القضائي يلتزم بعد القبض على المتهم بسماع أقواله فوراً أي أن يثبت روايته للواقعة المنسوبة إليه دون أن يواجه بالأدلة القائمة ضده أو يناقشه فيها تفصيلاً إذ يعد ذلك إستجواباً يدخل في اختصاص سلطة التحقيق الأصلية ولا يملكه مأمور الضبط القضائي فإذا لم يأتى المتهم بما يبرره يرسله مأمور الضبط في مدى ثمانية وأربعين ساعة إلى الادعاء العام المختص ويجب على الادعاء العام أن يستجربه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو بإطلاق سراحه^(٢) طبقاً لمصرح نص المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجزائية.

فإذا هي لم تفعل ذلك تعين الإفراج عن المتهم فوراً ما لم يظهر دليل جديد يقتضى إعادة القبض على المتهم من أجله^(٣) كما وأنه صملاً بنص المادة ٤٩ إجراءات جزائية فإنه يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس إحتياطياً بأسباب القبض عليه أو حبسه ويكون له حق الإتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه.

(١) نفس ١٩٦٣/١/٢٢ مجموعة أحكام النفس من ٤ .

(٢) الدكتور فوزية عبد الستار المرجع السابق ص ٢٧٨ .

(٣) الدكتور أحمد فتحي سرور الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٠ ص ٦٠٨ .

المطلب الثاني
القبض بمعرفة سلطة التحقيق
((الادعاء العام))

النصوص القانونية :

نظم قانون الإجراءات الجنائية القبض على المتهم بمعرفة سلطة التحقيق سواء أكانت النيابة العامة أو قاضى التحقيق فى النصوص الآتية :

مادة (٤٨) : فى غير الحالات المنصوص عليها فى المادة (٤٢) من هذا القانون إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة معاقب عليها بالسجن مدة تزيد على ثلاثة أشهر للمأمور بالضبط القضائى اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب فوراً من الادعاء العام أن يصدر أمراً بالقبض على المتهم.

مادة (٧٢) : إذا تخلف من أعلن بالأمر عن الحضور فى الموعد المحدد دون عذر مقبول أو إذا خيف فراقه أو لم يكن له محل إقامة معروف أو كانت الجريمة فى حالة تلبس جاز لعضو الادعاء العام إصدار أمر بالقبض عليه إذا كان متهماً أو شاكياً أو شاهداً ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها الحبس الاحتياطى ويجب أن يشمل الأمر على تكليف رجال الشرطة القبض على أى من المذكورين وإحضاره أمام عضو الادعاء العام إذا رفض طوعاً الحضور فى الحال ويجوز لعضو الادعاء العام أن يطلب من المحكمة المختصة أن تحكم بمعاقبته على التخلف بعقوبة الامتناع عن الشهادة إذا كان شاهداً.

حالات القبض بمعرفة سلطات التحقيق :

إذا كان المتهم حاضراً أمام محقق الدعوى جاز أن يصدر أمراً بالقبض عليه .
أما إذا كان غائباً فله أن يصدر أمراً بالقبض عليه وإحضاره والأمر بالقبض أو بالقبض والإحضار لا يجوز أن يصدر إلا فى إحدى الأحوال الآتية وهى :
أولاً - إذا كان المتهم يجوز حبسه احتياطياً .

- ثانياً - إذا لم يحضر بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول .
ثالثاً - إذا لم يكن له محل إقامة معروف .
رابعاً - إذا كانت الجريمة فى حالة تلبس .

سلوك الأمر بالقبض من الادعاء العام بناء على طلب مأمور الضبط القضالى :

طبقاً لنص المادة ٤٨ فلما مأمور الضبط القضائي في غير الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٢ من هذا القانون أن يتخذ في هذه الحالة الإجراءات التحفظية اللازمة والمناسبة وأن يطلب فوراً من الادعاء العام أن تصدر أمراً بالقبض عليه . وهذه الإجراءات التحفظية تتمثل في منع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر وهذه الإجراءات لا تعتبر قبضاً .

المبحث الرابع

المبادئ العامة فى أوامر القبض

١- البيانات اللازمة توافرها فى أمر القبض :

تنص المادة ٦٩ من قانون الإجراءات الجزائية على أنه .. (لعضو الادعاء العام طلب حضور أى شخص أمامه إذا اقتضت مصلحة التحقيق وذلك بأمر يكلف فيه الحضور ويجب أن يشتمل الأمر على أسم الشخص ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه إذا كان متهما وتاريخ الأمر ومكان وزمان الحضور وأسم عضو الادعاء العام والختم الرسمى).

ويشتمل أمر القبض والإحضار تكليف رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم وإحضاره أمام القاضى إذا رفض الحضور طوعا فى الحال .

ويشتمل أمر الحبس تكليف مأمور السجن بقبول المتهم . ووضعه فى السجن مع بيان مادة القانون المطبقة على الواقعة طبقا لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٣ من قانون الإجراءات الجزائية.

ومناد ذلك أن أمر القبض ينبغى أن يكون مكتوباً ومشتتملاً على البيانات الآتية الذكر وإلا كان باطلاً لانعدام شرافته الشكلية . وبالرغم من ذلك فقد ذهبت محكمة النقض المصرية إلى أن القانون لا يستلزم أن يكون التكليف بالقبض مكتوباً .

(نقض ١٩٥٠/١٢/٢٠ قواعد للنقض ج ٢ رقم ٢ ص ٩٢٢ وأيضاً الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٠)

إلا أن هذا القضاء مردود عليه بأن أمر القبض ينبغى - كأمر التفتيش سواء بسواء - أن يكون مكتوباً وموقعا عليه بمن أصدره ومؤرخاً ومبيناً فيه بياناتاً كافياً إسم المتهم وعنوانه حتى يكون حجة شاهده على صحة صدوره وعلى أن المتهم الذى جرى القبض عليه هو الذى كان دون غيره مقصوداً بهذا الأمر وإذا كان قد قضى عدة مرات بأن الأمر الشفوى بالتفتيش يكون باطلاً معدوم الأثر ولو أقر

بصدوره من أصله فلماذا يكون الحال غير ذلك بالنسبة لأمر القبض مع تماثل النصوص واتحاد الحكمة في الحالة ؟ مع أن تدوين جميع إجراءات التحقيق الابتدائي قاعدة أصلية عامة على جميع هذه الإجراءات^(١)

٢- إعلان أوامر القبض :

طبقاً لنص المادة (٧٠) : يعلن الأمر لشخص المطلوب حضوره أو في محل إقامة بواسطة الشرطة وتسلم له صورة منه ويوقع على أخرى بالاستلام وإذا لم يوجد المكلف الحضور في محل إقامته جاز تسليم صورة الأمر إلى أحد أقاربه المقيمين معه أو من يوجد اتباعه على أن يوقع صورة الأمر بالاستلام ولا يجوز إجراء الإعلان قبل الساعة السابعة صباحاً ولا بعد الساعة السادسة مساءً كما لا يجوز إجراؤه في أيام العطلات الرسمية إلا بإذن من المحكمة المختصة في حالات الضرورة ويثبت هذا الإذن في أصل الإعلان.

وطبقاً لنص المادة (٧١) : إذا تعلق لأي سبب إعلان الأمر طبقاً للمادة (٧٠) من هذا القانون أو إذا لم يمكن معرفة محل إقامة الشخص المطلوب حضوره يسلم الأمر للوالي أو شيخ أو رشيد المنطقة ويعتبر آخر محل يقيم فيه المتهم أو المكان الذي وقعت فيه الجريمة كآخر محل إقامة للمتهم ويعتبر ذلك التسليم بمثابة إعلان للشخص المطلوب حضوره ما لم يثبت خلاف ذلك.

٣- أوامر القبض التي تصدر من سلطة التحقيق تكون نافذة في داخل حدود السلطنة :

عملاً بنص المادة ٧٣ تكون الأوامر التي يصدرها عضو الادعاء العام نافذة في أراضي السلطنة ومياها الإقليمية ومجالها الجوي والسفن والطائرات العمانية أينما وجدت.

٤- مدة القبض :

عندما يتم القبض بمعرفة إحدى سلطات التحقيق بالمعنى الضيق ينبغي أيضاً استجواب المتهم المقبوض عليها فوراً خلال أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بحبسه

(١) الدكتور رؤوف حيد : المشكلات الإجرائية الملحة في قانون الإجراءات الجنائية ، دار الفكر العربي ص ٤٨ .

احتياطياً أو بإطلاق سراحه وذلك طبقاً لصريح نص المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجزائية ، وكذلك لا يجوز أن تزيد مدة القبض من قبل مأمور الضبط القضائي عن ثمانية وأربعين ساعة وإن لم يأت المتهم بما يبرره يحيله إلى الادعاء العام المختص وذلك طبقاً لصريح نص المادة ٥٠.

٥- ضمانات المقبوض عليه :

إتساقاً مع نصوص الدستور التي وضعت المبادئ العامة الكفيلة بحفظ حقوق الإنسان وكرامته وضع المشرع فى قانون الإجراءات الجزائية بعض النصوص التي تحفظ على المقبوض إنسانيته وكرامته وهذه النصوص هي:

لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطة المختصة بذلك قانوناً وبجبي معاملة المقبوض عليه بما يحفظ عليه كرامته ويحظر على مأمورى الضبط القضائي وأى شخص ذى سلطة عامة أن يلجأ إلى التعذيب أو الإكراه أو الإغراء أو المعاملة الخاطئة بالكرامة للحصول على أقوال أو منع الإدلاء بها أثناء جمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو المحاكمة **مادة (٤١) :**

لا يجوز حبس أى إنسان أو سجنه إلا فى الأماكن المخصصة لذلك ولا يجوز قبول أى إنسان فيها إلا بمقتضى أمر موقع من السلطة المختصة وألا يستبقى بعد المدة المحددة فى هذا الأمر **مادة (٦٠)**

لأعضاء الادعاء العام زيارة السجون والأماكن المخصصة لذلك فى دوائر اختصاصهم للتأكد من عدم وجود مسجون بصفة غير قانونية ولهم فى سبيل ذلك الإطلاع على السجلات وأوامر الحبس الاحتياطي والسجن وسماع شكاوى المسجونين وعلى القائمين على إدارة هذه الأماكن وموظفيها تقديم كل معارضة فى هذا الشأن **مادة (٦١)**

لكل مسجون الحق فى تقديم الشكوى إلى إدارة السجن ويجب إبلاغها إلى الادعاء العام بعد إثباتها فى سجل يعد لهذا الغرض **مادة (٦٢).**

يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطياً بأسباب القبض عليه أو حبسه ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه (٢/٤٩م) .

٦- تنفيذ أمر الضبط وهل يجوز تتبع المتهم لضبطه في أى مكان ؟

المستقر عليه هو أنه إذا صدر أمر بالقبض على شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينقله أينما وجده ما دام المكان التي جرى فيه القبض واقعا في اختصاص من أصدر الأمر ومن نقله وعلى ذلك فإنه يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يتبع المتهم المأمور بضبطه والقبض عليه إلى أى مكان يحاول الهرب فيه حتى ولو كان أحد مساكن الغير لضبطه فيه . على أن يكون دخول الغير محذوا بالضرورة بالهدف منه وهي تعقب المتهم وضبطه .

دون أن يتجاوز ذلك أى إجراء آخر في ذلك المسكن . وذلك تأسيساً على حالة الضرورة التي تميز تعقب المتهم لضبطه حتى لو دخل مسكنه وبالتالي تميز تعقبه أيضاً حتى لو دخل أى مكان مسكون يشترط في الأصل لدخوله إذن مسبق من الجهة المختصة . وكل ما يشترط لذلك هو أن يكون ذلك المكان الذي جرى فيه الضبط واقعا في اختصاص من أصدر الأمر ومن نقله . ويستثنى من ذلك حالة ما إذا اقتضت ظروف تعقب المتهم ومقتضياته متابعتها خارج دائرة الاختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي فإنه في هذه الحالة أيضاً يصبح الإجراء وعلى مأمور الضبط بيان حالة الضرورة أو الظروف الاضطرارية التي ألجأته إلى ذلك ويخضع تقدير موجبات ذلك لتقدير محكمة الموضوع فلها أن تميز الإجراء إذا ما اقتنعت بحجية تلك الأسباب أو تبطله إذا تبين لها تخلف حالة الضرورة أو عدم وجود ظروف اضطرارية كانت توجب على مأمور الضبط اتخاذ ذلك الإجراء وأنه كان في مكتته متسع لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة^(١)

(١) مصطفى مهدي هرجة : المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

المبحث الخامس

الدفع المتعلقة بالقبض

لأهمية الدفع القانونية خاصة في مرحلة القبض أثّرنا أن نثيرها في ضوء ما أقرته محكمة النقض المصرية ، حيث أننا في استعراضنا لقانون الإجراءات الجزائية العماني نجد أنه اتفق مع المشرع المصري وسار على نهجه في كثير من الأمور .

الموجز :

- إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن بالتفتيش . كفايته للرد على الدفع بصدر الإذن بعد الضبط .

القاعدة :

- من المقرر انه يكفي للرد على الدفع بطلان الضبط والتفتيش لحصولهما قبل الإذن إطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن اخذاً منها بالادلة السائفة التي اوردها ، فلا يكون ثمة محل لما ينهض الطاعن على الحكم في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢١٢٢٩ لسنة ٦٥ قضائية جلسة ٧ - ١٢ - ١٩٩٧)

(سنة المكتاب الفلى ٤٨٠ - رقم الصفحة - ١٣٦٩ - قاعدة رقم ٢٠٨)

- الدفع ببطلان إذن التفتيش . وجوب إيدائه في عبارة صريحة

الموجز :

- لاثيرب على المحكمة لتفاتها عن الرد على الدفع بعدم جدية التحريات . مادام الطاعن لم يبين أساس هذا الدفع ومقصده ومرماه منه .

القاعدة :

- لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن الثانى وان دفع بعدم جدية التحريات الا انه لم يبين اساس دفعه ومقصده ومرماه منه ، بل اطلقه فى عبارة مرسلة لا تحمل على الدفع الصريح ببطلان اذن التفتيش ، الذى يجب

ابداؤه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، ومن ثم فلا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه .

الطعن رقم ١٦٢٣١ لسنة ٦٥ قضائية جلسة ٢١ - ١٠ - ١٩٩٧

سنة المكتب الفني ٤٨ - رقم الصفحة - ١١٤٢ - قاعدة رقم - ١٧٢

- الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط - موضوعي

الموجز :

- الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط . موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع إجراءات التسجيل والضبط والتفتيش بناء على الأذن ردا عليه .

القاعدة :

- من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة بالادلة السائغة التي اوردها - الى وقوع اجراءات التسجيل وما تبعها من اجراءات الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن .

الطعن رقم ١٢٨٥٢ لسنة ٦٥ قضائية جلسة ٢ - ١٠ - ١٩٩٧

سنة المكتب الفني ٤٨ - رقم الصفحة - ٩٩٥ - قاعدة رقم - ١٤٩

- الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش - دفاع موضوعي

الموجز :

- الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن ردا عليه

القاعدة :

- من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يمد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن أخذنا منها بالادلة السائغة التي اوردها .

الطعن رقم ٢٢١٢٢ لسنة ٦٥ قضائية جلسة ٦ - ١٢ - ١٩٩٧

سنة المكتب الفني ٤٨ - رقم الصفحة - ١٣٦١ - قاعدة رقم - ٢٠٧

- الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي

الموجز :

- الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن ردا عليه

القاعدة :

- ومن المقرر ان الدفع بحصول الضبط والتفتيش قبل صدور الاذن يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الاذن اخذا منها بالادلة السائغة التي اوردها.

الطعن رقم ٩٨٨٦ لسنة ٦٥ قضائية جلسة ٢- ١٧- ١٩٩٧

سنة المكتاب الملى ٤٨٠ رقم الصفحة - ١٣٢٤ - قاعدة رقم ٢٠٧

- الموضوع ، و الموجز :

- دفع " الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش "

- دفع " الدفع ببطان إذن التفتيش "

القاعدة :

- من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا بالأدلة التي أوردها، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهد الإثبات في أن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة وكان الطاعن لا ينازع في أن ما حصله الحكم في هذا الخصوص له ماغله الصحيح من الأوراق فإن ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستغل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته أو مصادرة عقيدته في شأنه أمام محكمة التقض.

- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطان إذن التفتيش لعدم حصول الإذن بذلك من القاضي الجزائي عملا بنص المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية وأطره بقوله " أنه مردود بأن الثابت من مطالعة إذن النيابة

العامة بضبط المتهم الثاني وتفتيشه أنه جاء قاصرا فحسب على تفتيش شخص المتهم دون تفتيش ثمة مسكن، ومن ثم فإنه يخرج بذلك عن نطاق المادة أ.ج. وفضلا عن ذلك فإن البين من مطالعة ذلك الإذن أنه جاء مسببا على خلاف ما يدعيه الدفاع ومن ثم فإن كافة ما يثيره في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن النيابة العامة تختص دون القاضي الجزئي - بإصدار الإذن بتفتيش متهم دلت التحريات على ارتكابه جناية أو جنحة، ولما كان الثابت من الحكم المعلوم فيه أن التحريات السرية قد دلت على أن المتهم الثاني - الطاعن الثاني - يجهز ويعرض أوراقا مالية مزيفة بقصد ترويجها، فإن النيابة العامة وحدها - دون القاضي الجزئي - تكون مختصة بإصدار الإذن بالقبض والتفتيش، ومن ثم فلا مجال لإعمال ما أوجبه المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية في هذا الصدد، ويكون دفاع الطاعن في هذا الخصوص دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب ولا على المحكمة إن هي التفتت عنه ولم ترد عليه. وذلك دون الخوض فيما جاء برد المحكمة على الدفع وأما كان وجه الرأي فيه.

الطعن رقم ١٦٣٦٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٥ - ٢ - ٢٠٠١

سنة المكتب الفني ٥٢٠ رقم الصفحة - ٢٢٨ - قائمة رقم - ٢٧

المبحث السادس

القيود التي ترد على سلطة رجال الشرطة

عند القبض على المتهم

المطلب الأول

حظر الاستجواب من جانب مأمور الضبط القضائي

الاستجواب: هو مجابهة المتهم بالأدلة القائمة ضده ومناقشته فيها مناقشة تفصيلية حتى يسفر إلى اعتراف المتهم بالتهمة الموجهة إليه تفصيلاً أو قد يسفر عن إنكارها وتفنيد ما جاء بأدلة الاتهام .

ولخطورة هذا الإجراء، فقد عهد المشرع بإجرائه لسلطة التحقيق الابتدائي، وهو بهذا يختلف عن سؤال المتهم الذي يرخص لمأمور الضبط القضائي القيام به، والذي يقتصر على مجرد سماع أقوال المتهم وسؤاله بصورة مبسطة وعامة عن الجريمة والتهمة المنسوبة إليه دون الخوض في تفاصيلها التي قد تقوم المتهم إلى الاعتراف بالتهمة^(١)

ويختلف الاستجواب عن مسألة أخرى وهي مواجهة المتهم، وتعني مجابهة المتهم بأقوال غيره من المتهمين أو الشهود ، وهي أيضاً إجراء من إجراءات التحقيق تقتصر ممارستها على سلطة التحقيق، ولا يجوز لمأموري الضبط القضائي القيام بها أو نديهم لممارستها .

القاعدة العامة: عدم جواز ندب مأمور الضبط القضائي لإجراء الاستجواب: استناداً إلى أن إجراء الاستجواب هو عمل من أعمال التحقيق، فقد قصر المشرع ممارسته على سلطة التحقيق ، من أعضاء الإدعاء العام . كما حظرت تلك القوانين على سلطات التحقيق التدب في ممارسة هذه الأعمال، وبالتالي فلا يجوز لها ندب مأموري الضبط القضائي لإجراء الاستجواب ، وهو أمر يوضح مدى خطورة هذا الإجراء ومسامحه بحقوق الإنسان ، حيث يمكن أن ينطوي على

(١) علي محمد العتري : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

خطورة وإرهاب للمتهم وتعذيب له وإكراهه على الاعتراف، أو استدراج من قبل مأموري القضائي لأقوال تحت وطأة العنف والتعذيب مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٧٥ من قانون الإجراءات الجزائية من أنه لعضو الادعاء العام أن يكلف أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم ويكون للمكلف في حدود تكليفه سلطة الادعاء العام ولعضو الادعاء العام إذا دعت الحاجة لاتخاذ إجراء خارج دائرة اختصاصه أن يكلف عضو الادعاء العام في الجهة.

ولذلك لا يجوز- على خلاف إجراءات القبض والتفتيش- نذب مأموري الضبط القضائي لاستجواب المتهم، ويكون استجوابه في هذه الحالة سواء بأمر من سلطة التحقيق أو بدون أمر، باطلا بطلانا مطلقاً، ويطل كل ما ترتب عليه من إجراءات وأدلة وبالتالي لا يعول على الاعتراف المستمد من استجواب تم بمعرفة مأموري الضبط القضائي، ولو تم النذب لهذا الاستجواب بواسطة سلطة التحقيق ، حيث يكون النذب باطلا في هذه الحالة ، ولكن مجرد إحالة الأوراق للمأمور القضائي لسؤال المتهم لا يعد استجواباً^(١)

وقد قضت محكمة النقض المصرية تطبيقاً لذلك بأن نذب النيابة العامة للمأمور الضبط القضائي لسؤال المتهمين، وما تلاه من تحقيق لا يعد قانوناً من إجراءات التحقيق الابتدائي الذي يضفي قوة على الأمر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الأوراق، يكسب خصوم الدعوى حقوقاً، وذلك بأن استجواب المتهم- على هذا النحو- هو أمر يحظره القانون^(٢).

ويعني ذلك أن نذب الإدعاء العام للمأمور الضبط القضائي لسؤال المتهم لا يعد ندباً لاستجوابه، ويطل بهذه الصفة، وإنما لا يعدو ذلك أن يكون عملاً من أعمال جمع الاستدلال، وهو ما يملكه مأمور الضبط القضائي بغير حاجة لنذب، ولهذا إذا قام مأمور الضبط القضائي بسؤال المتهم، بناءً على هذا النذب، ولم يتخذ عضو الادعاء العام غير ذلك من إجراءات التحقيق، فإن الأمر الصادر بعد ذلك منها يعد أمر حفظ ، وليس أمراً بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية الذي لا يصدر إلا بعد اتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى.

(١) علي همد المني : المرجع السابق ، ص ١٥٩.

(٢) نقض مصري جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ مجموعة أحكام النقض السنة العاشرة ٢١٥ ص ١٠٤١.

المطلب الثاني

مبررات حظر الاستجواب بواسطة مأموري الضبط القضائي

كما سبق أن أشرنا بأنه يحظر على مأموري الضبط القضائي الاسترسال في سؤال المتهم إلى الحد الذي يصل إلى استجوابه والذي هو محظور عليهم لعدة أسباب أهمها:

١- أن الاستجواب من إجراءات التحقيق لا تملك القيام به سوى سلطة التحقيق دون غيرها ، وبالتالي لا يملك مأمورو الضبط القضائي القيام به

٢- أن سلطة التحقيق هي التي يتوافر فيها الضمانات القانونية والإجرائية لممارسة حق الاستجواب ، بينما لا يملك ذلك مأمورو الضبط حيث لا يتوافر أمامهم وفيهم ذات الضمانات ، والتي من أهمها عدم الاعتراف للمتهم بحق استصحاب عام معه إلا في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، وهما مرحلتان لا دور في صنعهما لمأموري الضبط القضائي اللهم إلا المثل أمامهما كشهود^(١) وبالتالي لا يحضر عامي المتهم أمام مأمور الضبط عند سؤاله ، بينما يجب حضوره أمام سلطة التحقيق عند استجوابه، وهذا يعد ضماناً جوهرياً للمتهم ، حيث لا يصح استجوابه دون حضور عاميه .

ولا شك أن ذلك يعد ضماناً جوهرياً للمتهم، وعلة هذا الضمان- كما ذهبت محكمة النقض المصرية أنه "تطمين للمتهم وصون لحرية الدفاع عن نفسه"، ولذلك أوجبت كثير من التشريعات إخطار المتهم قبل استجوابه بحقه في أن يكون له عام يختاره بنفسه، أو ينوب له إذا رغب في ذلك، ويجب أن يتضمن المحضر إشارة على حصول هذا الإخطار .

(١) أشرف ترواين شمس الدين : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، مرجع سابق ، ص ٥٢٥ ، طبعة ٢٠٠٩ .

٣- وأخيراً فإن من شأن السماح للأمور الضبط القضائي باستجواب المتهم والأمر لا يزال في مرحلة الاستدلال إرهاب المتهم وبت الرعب في نفسه، خاصة تحت وطأة أساليب العنف والقوة المتاحة لرجال الضبط من أجل إلقاء القبض على المتهم والتحفظ عليه وتقييد حركته ومنع هربه، ولذا فإن إباحة استجواب المتهم في ظل هذه الظروف من شأنه التوصل إلى اعترافات وأقوال تحت وطأة الإكراه المادي والمعنوي مما يجعلها باطلة بطلاناً مطلقاً لإهدار الضمانات الواجب مراعاتها احتراماً لحقوق الإنسان وحياته الفردية^(١).

(١) علي محمد العنزي : مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

الفصل الثاني

التفتيش

المبحث الأول

تعريف التفتيش وأنواعه

المطلب الأول

تعريف التفتيش

التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق التي تهدف إلى ضبط أدلة الجريمة موضوع التحقيق وكل ما يفيد في كشف الحقيقة من أجل إثبات ارتكاب الجريمة أو نسبتها إلى المتهم وينصب على شخص المتهم والمكان الذي يقيم فيه ويجوز أن يمتد إلى أشخاص غير المتهمين ومساكنهم وذلك بالشروط والأوضاع المحددة في القانون^(١) وفي تعريف آخر للتفتيش. قيل بأنه إجراء يقوم به موظف مختص للبحث عن أدلة مادية لجناية أو جنحة وذلك في محل خاص أو لدى شخص وفقاً للأحكام المقررة قانوناً^(٢) وفي تعريف^(٣) قيل بأن التفتيش هو وسيلة للإثبات المادي تهدف إلى إكتشاف أشياء خفية لأشخاص هارين من وجه العدالة فهو وسيلة لإثبات أدلة مادية. وقد يكون موضوعه شخصاً أو مكاناً أو شيئاً وفي الحالة الأولى يقصد به البحث عن شيء يشمل جسم الإنسان وكل ما يتواجد في مجال الحماية الشخصية الذي يملكه وذلك من أجل ضبط أشياء معينة في كونها غيبة في ملبسه أو أمتعته التي تتواجد في هذا المجال وفي الحال... التفتيش يقصد به أيضاً بحث مادي يتخذ في مكان إقامة أحد الأفراد لضبط أشياء تفيد لإثبات الحقيقة والتي يشتبه في أن صاحب المسكن أو المحل يتحفظ عليها في هذا المكان كما قد يتم التفتيش في مكان مسكون من أجل ضبط المتهم أو شخص آخر يشتبه في كونه مختبئاً أو هارباً في المكان ذاته. والتفتيش على هذا النحو إجراء من إجراءات التحقيق^(٤)

(١) المادة ٣١١ من التعليمات العامة للنيابات المصرية ر. القسم القضائي ((طبعة ١٩٨٠ ص ٧٩ .

(٢) الدكتور عمود مصطفى الإثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن الجزء الثاني طبعة ١٩٧٨ ص ١٤ .

(٣) الدكتور أمال عثمان المرجع السابق ص ٤٤٨ .

المطلب الثاني

أنواع التفتيش

التفتيش الإداري :

يختلف التفتيش القضائي وهو عمل من أعمال التحقيق عن التفتيش الإداري الذي يعد إجراء تحفظياً يقوم به بعض الموظفين العموميين أو من فى حكمهم وذلك بقصد تحقيق أهداف إدارية أو وقائية عامة فهذا الإجراء لا يعتبر تفتيشاً بالمعنى المفهوم فى فى قانون الإجراءات الجنائية لأنه لا يتم بحثاً عن أدلة جرمية معينة وإنما يهدف تحقيق حسن سير العمل أو لتفادى أخطار معينة وبالتالي لا يشترط لصحته توافر الشروط اللازمة للتفتيش القضائي^(١) ومثال التفتيش الإداري ما توجبه المادة ١٢ من قانون تنظيم السجون ٤٨ لسنة ١٩٩٨ من تفتيش كل مسجون عند دخوله السجن وأن يؤخذ ما يوجد معه من ممنوعات أو نقود أو أشياء ذات قيمة وكذا ما يقوم به رجل الإسعاف من البحث فى جيوب الشخص الغائب عن صوابه قبل نقله إلى المستشفى لجمع ما فيها ومعرفة وحصره ويلاحظ هنا أن المادة ١٨ من النظام الأساسي للدولة والتي تحظر تفتيش الأشخاص إلا وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجزائية (حالة التلبس وحالة صدور إذن به من القضاء أو من الإدعاء العام) هذه المادة لا شأن لها بالتفتيش الإداري ذلك لأن القوانين التي تقرر هذا التفتيش لا تعارض معها .

ولا يتوقف إجراؤه على الحالات التي بينها حصراً بل يصبح إجراؤه طبقاً للشروط المقررة فى سنده ولا يلزم فيمت يباشره أن يكون من رجال الضبط القضائي ويجوز إحادته إذا اقتضى الأمر هذه الإعادة دون أن يكون ذلك وجهاً للنعى عليه بالاطلاق ولا يتوقف إجراؤه ابتداءً ولا إحادته عند المقتضى على رضا من يراد تفتيشه^(٢) .

(١) الدكتور إدوار خالى اللعي المرجع السابق ص ٣٥٨ .

(٢) الدكتور عروى محمد فى قانون الإجراءات الجنائية الجزء الأول ١٩٨٩ ص ٣٩٤ .

التفتيش الوقائي

التفتيش الوقائي هو الذى يستهدف البحث عن شئ خطر يحمله المتهم توقيبا لاحتمال استعماله فى الاعتداء على غيره أو فى الإضرار بنفسه وبمعنى آخر فإن التفتيش الوقائي هو الذى يهدف إلى تجريد المقبوض عليها مما يحمله من أسلحة وأدوات قد يستعين بها على الإفلات من القبض عليه كالتى نصت عليه المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجزائية وكما ذهبت محكمة النقض بأن تفتيش الشخص قبل إيداعه سجن المركز تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم لأنه من وسائل التوقى والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرزاً له من سلاح أو نحوه^(١).

لتفتيش الأشخاص كإجراء استدلال

قد لا يكون التفتيش إجراء تحقيق يفترض جريمة ارتكبت ويستهدف التفتيش عن دليلها وإنما يكون إجراء استدلال يستهدف مجرد التحرر فى شأن جريمة محتملة ويدخل فى هذا النطاق التفتيش فى حالة الضرورة والتفتيش الإدارى والتفتيش المستخلص من علاقة تعاقدية تتضمن الرضاء المفترض به^(٢) وفى ذلك قضى بأن التفتيش الذى يجرمه القانون على رجال الضبطية القضائية إنما هو التفتيش الذى يكون فى إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن وذلك فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى أجاز لهم القانون فيها ذلك بنصوص خاصة أما التفتيش الذى يقوم به رجال الشرطة أثناء البحث عن مرتكب الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى إجراؤه التعرض لحرية الأفراد أو حرمة المساكن فغير محظور عليهم ويصح إجراؤه وتعقب المتهم فى أى مكان والاستشهاد به كدليل فى الدعوى ومن ثم فإن التفتيش الذى أجراه الضابط بمجرس النيل وضبط فيه السلحة موضوع الدعوى لا يجرمه القانون ويصح الاستدلال به^(٣).

(١) الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٥ جلسة ١٩٧٥/٦/٨ . وأيضاً الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ١٩٨٥/٥/٩ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٥٧٠ .

(٣) نقض ١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض من ١٩ ص ٨٧٨ .

المبحث الثاني

تفتيش الأشخاص

النصوص القانونية :

أجاز المشرع تفتيش الأشخاص في حالتين نص عليهما قانون الإجراءات الجزائية في المواد ٧٧ و ٨٨ والتي جاء نصهم كالآتي :

مادة (٧٧) : لمأموري الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز فيها قانون القبض عليه كما يجوز تفتيش غير المتهم إذا أتضح من إمارات قوية أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة ويشمل التفتيش جسمه وملابسه وأمتعته.

مادة (٧٨) : إذا كان المتهم أنثى يجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى تشدب لذلك بمعرفة عضو الادعاء العام بعد تحليفها بما أن تؤدي أعمالها بالأمانة والصدق إذا لم تكن من مأموري الضبط القضائي ويجوز في حالات التلبس بالجريمة أن يصدر التندب من مأموري الضبط القضائي .

المطلب الأول

تفتيش شخص المتهم

أجاز المشرع لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في حالتيه:

الحالة الأولى تفتيش من يجوز القبض عليه :

نصت المادة ٧٧ من قانون الإجراءات الجزائية على أنه ((في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه)) ويشترط لصحة هذا التفتيش أن تكون شروط القبض متوافرة ، وإلا بطل القبض والتفتيش معا ولهذا فإنه لا يجوز لرجال الضبط القضائي ولا لغيرهم أن يقوموا بالتفتيش في أحوال التحفظ والاستيقاف لأنها لا تعتبر قبضا في المعنى القانوني فإن قاموا به رغم ذلك كان التفتيش باطلا ويكل ما أسفر عنه ولكن يجوز لمأمور الضبط القضائي من تلقاء نفسه أن يفتش المتهم في حالتيه كما سبق أن أشرنا الأولى حالة التلبس بالجريمة والثانية حالة صدور أمر بالقبض عليه ولو لم يصرح الأمر^(١).

ويقصد بالشخص كمحل قابل للتفتيش كل ما يتعلق بكيانه المادي وما يتصل به ويشمل هذا الكيان المادي أعضاءه الخارجية والداخلية ويتصل بهذا الكيان ما يتحلّى به من ملابس أو يحمله من أمتعة أو أشياء منقولة سواء في يديه أو في جيبه أو ما يستعمله مثل مكتبه الخاص ولا صعوبة بالنسبة إلى الأعضاء الخارجية للإنسان كاليدنين والقدمين أما أعضاؤها الداخلية فمثالها دمه ومعدته فيمكن تفتيشها عن طريق غسل المعدة لتحليل محتوياتها وعن طريق أخذ عينة من الدم لمعرفة نسبة ما به من كحول^(٢).

(١) مصطفى مجدي هرجة : المرجع السابق ، ص ٢٢٠.

(٢) الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق ص ٤١٧ .

ويكون تفتيش المتهم متى قامت دلائل وإمارات قوية على أنه يخفى أشياء تفيد في كشف الحقيقة وأن يتهم بارتكاب جناية أو جنحة مهما كانت عقوبتها حتى ولو كانت الغرامة وذلك على خلاف سلطة مأمور الضبط القضائي في تفتيشه الأشخاص بناء على حالة التلبس فلا يجوز إلا في حالة التلبس بجناية أو جنحة يعاقب عليها بالحبس مدة أكثر من ثلاثة أشهر^(١).

شروط صدور الإذن بالتفتيش :

يشترط لصحة صدور الإذن بالتفتيش ضرورة توافر الشروط الآتية :

جدية التحريات .

وقوع جناية أو جنحة .

صدور الإذن مما يملكه

وفيما يلي تفصيل لازم لكل شرط :

١- جدية التحريات :

يشترط لصحة التفتيش ضرورة توافر دلائل كافية ضد المتهم بإتهامه في جريمة من تلك الجرائم التي تجيز القبض لأنه إذا بطل القبض لانتفاء حالاته أو لانتفاء مبرراته من الدلائل الكافية السابقة على القبض بطل التفتيش بالتالي وهذه الدلائل أو الإمارات التي تجيز اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة لمأموري الضبط القضائي ثم صدور أمر القبض بمعرفة الادعاء العام ثم إجراء التفتيش بمعرفة مأموري الضبط القضائي كنتيجة للقبض الصحيح تجوز عادة عن طريق التحريات التي يقوم بها ضابط الشرطة وتقدير جدية التحريات ينضج دائماً لتقديم المحكمة^(٢) ذلك أن تقدير جدية التحريات وكفايتها أصلاً لإصدار الأمر بالتفتيش وإن كان موكلاً لسلطة التحقيق إلا أن الأمر في ذلك خاضع في النهاية لرقابة محكمة الموضوع فهي الرقبة على قيام المسوغات التي تراها سلطة التحقيق مبررة لإصدار الأمر بالتفتيش فإذا هي في حدود سلطاتها التقديرية أهدرته نتيجة عدم إطمئنانها إلى ما يتم من تحريات أو تشككها في صحة قيامها أصلاً أو أنها في

(١) المستشار عادل قورة المرجع السابق ص ٤١٤ .

(٢) الدكتور رؤوف مهيد المرجع السابق ص ١٠٤ .

تقديرها غير جدية فلا تتريب عليها فى ذلك ^(١) .
٢- وقوع جنائية أو جنحة :

يجب أن تكون الجريمة التى يجرى التفتيش لإثباتها جنائية أو جنحة قد وقعت بالفعل فلا يجوز إجراء التفتيش لضبط جريمة مستقلة ولو قامت التحريات والدلائل على أنها ستقع حتماً ذلك أن من المقرر أنه كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى يجره عضو الادعاء العام أو تأذن بإجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته وإستدلته أن جريمة معينة ((جنائية أو جنحة)) قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة .

٣- صدور الإذن مما يملكه :

الشرط الثالث لصحة صدور الإذن هو أن يكون صادراً من يملكه قانوناً والاختصاص بإصدار إذن التفتيش كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذى يضبط فيه وذلك وفقاً لنص المادة ١٤١ من قانون الإجراءات الجزائية والتفتيش باعتباره من إجراءات التحقيق تختص به السلطة التى خولها المشرع مباشرة هذه الإجراءات وهى أساساً الادعاء العام ولا يتولاه مأمور الضبط القضائى إلا فى حالتين :

التلبس ويجوز له تفتيش شخص التهم فى الجنائيات والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ((مادة ٤٢ ، ٧٧ إجراءات جزائية)) .

الحالة الثانية :

إذا قامت أثناء تفتيش منزل متهم قرائم قوية ضد المتهم على أنه يخفى شيئاً يفيد فى كشف الحقيقة جاز للمأمور الضبط القضائى أن يفتشه (م ٨٠) وتمتد هذه الحالة إلى خارج نطاق الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم ولذلك تمتد نطاقها إلى حالة التلبس بمنحة يعاقب عليها بالحبس مدة ثلاثة أشهر أو أقل بالغرامة . ولم يكن هناك أمر بالقبض من الادعاء العام إذا كان إذن سلطة التحقيق

(١) الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ .

صادراً بتفتيش المنزل، دون تفتيش المتهم أو القبض عليه فحيثما يكون لمأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش المتهم بشرط أن تتوافر لديه قرائن قوية على أنه يخفي معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة بصدد الجريمة التي يتعلق التفتيش بها ويخضع تقديره لتوافر القرائن القوية لإشراف محكمة الموضوع^(١).

المطلب الثاني

تفتيش غير المتهم

نص المادة ٧٧ إجراءات على أنه ((.....كما يجوز تفتيش غير المتهم إذا أتضح من إمارات قوية أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة ويشمل التفتيش جسمه وملابسه وأمتعته)).

فتفتيش غير المتهم عملاً بهذا النص مشروط بشرطين :
الأول : أن يجري تفتيش منزل المتهم طبقاً للقانون .

الثاني : أن تتوافر قرائن قوية ضد الشخص الموجود في المنزل على أنه يخفي معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة . وإذا لم تتوافر هذان الشرطان فإن تفتيش غير المتهم ولو كان أحد الزوجين يكون باطلاً^(٢).

(١) الدكتور فوزية عبد الستار المرجع السابق ص ٢٩٠ .

(٢) الدكتور إدراج غلال اللحى المرجع السابق ص ٣٦٣ .

المطلب الثالث

تفتيش الأنثى

نصت المادة ٧٨ من قانون الإجراءات الجزائية على أنه (إذا كان المتهم أنثى يجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى تندب لذلك بمعرفة عضو الادعاء العام بعد تحليلها يمينا بأن تؤدي أعمالها بالأمانة والصدق إذا لم تكن من مأمورى الضبط القضائى ويجوز فى حالات التلبس بالجريمة أن يصدر التدب من مأمورى الضبط القضائى) .

ومراد القانون من اشتراط تفتيش أنثى أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التى تخدش حيائها إذا مست وهذه القاعدة تتعلق بالنظام العام بحافظة على الآداب العامة مع ملاحظة أن القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته ما لا يباح لغيره من الكشف على الإناث وأنه لا غضاضة عند استحالة تفتيش متهمه بمعرفة أنثى يقوم هو بإجراء التفتيش المطلوب ذلك تقرير خاطئ فى القانون^(١) .

(١) الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٢٤ قى جلسة ١١/٤/١٩٥٥ .

المبحث الثالث تفتيش المساكن

النصوص القانونية :

مادة (٧٩) : لا يجوز دخول أى مسكن إلا فى الأحوال المبينة فى القانون أو فى حالة طلب المساعدة من الداخل أو فى حالات الضرورة.

مادة (٨٠) : لا يجوز تفتيش المساكن إلا بإذن كتابى مسبب من الادعاء العام بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم فى المسكن المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة ما لم تكن الجريمة متلبسا بها ويكون التفتيش وضبط الأشياء والأوراق على النحو المبين بهذا القانون ويتم البحث عن الأشياء والأوراق المطلوب ضبطها فى المسكن وملحقاته ومحتوياته ولا يجوز تنفيذ الإذن بالتفتيش بعد مضى سبعة أيام من تاريخ صدوره ما لم يصدر إذن جديد.

مادة (٨١) : إذا رفض صاحب المسكن أو شاغله تمكين مأمور الضبط القضائى من الدخول أو قاوم دخوله جاز له أن يتخذ الوسائل اللازمة لاقتحام المسكن واستعمال القوة حسبما تقتضيه ظروف الحال.

المقصود بالمنزل محل الحماية

يقصد بلفظ المنزل فى معنى قانون الإجراءات الجزائية أخذنا من مجموع نصوصه كل مكان يتخذ الشخص مسكنا لنفسه على وجه التوقيت أو الدوام بحيث يكون حرما آمنا لا يباح لغيره دخوله إلا بإذنه^(١) وعلى ذلك فإن كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة مؤقتة أو دائمة هو مسكن ولو لم يكن مكتملا أو لم يكن به نوافذ وأبواب^(٢).

(١) نفس ١٩٦٩/١/٦ مجموعة أحكام النقض ص ٢٠ ق ١ ص ١ .

(٢) نفس ١٩٨٦/١٠/٢ الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٥٦ ق .

وقيل بأن المكان يعتبر منزلاً في باب التفتيش وفقاً لأحد معيارين:

حقيقة استعماله أو الغرض من إعداده فكل مكان يقيم الشخص فيه يعد منزلاً وإن لم يكن مخصصاً للإقامة وكل مكان أعد للإقامة يعتبر منزلاً وإن لم يكن مسكوناً بالفعل غير أنه يشترط لاعتبار المكان منزلاً في جميع الأحوال أن يثبت حق الاستئثار به لإنسان وذلك هو الجانب القانوني في فكرة المنزل . ولا عبء بعد ذلك لسند الحيازة فقد يكون المكان ملكاً لشاغله وقد يكون شاغل المكان مجرد حائز له بمقتضى عقد إيجار أو عارية ولا عبء كذلك بشكل المكان أو هيئته ولا بالمادة التي استخدمت في إقامته كما أنه لا عبء بالمدة التي أعد فيها المكان السكنى أو التي يتخذ فيها سكناً ولهذا فالدوام والتوقيت في هذا الشأن سواء^(١)

ويأخذ حكم المكان المسكون المعد للسكنى وهو المكان المهيأ للسكنى ولكن يقيم به ساكنوه مؤقتاً كمثزل في مصيف أو مسكن في الريف وغية حائزه عنه لا ترفع حصانته فهو محل لأسراره وسواء ترك فيه صاحبه أحداً للإشراف عليه أو لم يترك بل ولو كان صاحبه متوفياً ولم يعرف له وارث ولهذا ما يبرره فمسكن الغائب في حاجة إلى حماية الشارع أكثر من منزل الحاضر أكثر من ذلك فإن القانون يحمي المعد للسكن وإن كان لا يستخدم كذلك لا بصفة دائمة ولا بصفة مؤقتة كالشقة الخالية المعروضة للإيجار ذلك أن المالك يفلقها بالفتح ولا يفتحها إلا إذا أراد فقد تكون محلاً لأسراره ولا يفرق القانون في كل بين الوطنيين والأجانب فلجميع التمتع بما للمسكن من حرمة^(٢) .

وتشمل هذه الحماية المسكن وملحقاته أيضاً التي يتنفع منها صاحبها انتفاعاً خاصاً أيما كان مكانها أي سواء كانت بجوار المنزل كالجراج أو فوق السطح كحجرة الخدم كما تشمل حديقة المنزل باعتبارها من ملحقاته.

وخلاصة ما سبق فإن المسكن هو كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة وينصرف إلى توابعه كالحديقة وحظيرة الدواجن والمخزن ويمتد إلى الأماكن الخاصة التي يقيم فيها الشخص ولو لفترة محدودة من اليوم كعبادة

(١) مصطفى مهدي، حرجة : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ ..

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٤ .

الطبيب ومكتب المحامى ولا تسرى حرمة الأماكن الخاصة على المزارع والحقول
غير المتصلة بالمساكن^(١) .

تفتيش الأمكنة الأخرى :

لم تعد القوانين تقصر التفتيش على المساكن فتتص على الأمكنة عموماً
والمقصود بالأمكنة الخاصة هى الأمكنة التى لا يباح للجمهور أن يدخلها بغير
تمييز . فالقانون يحمى بقواعد التفتيش مكاتب المحامين ورجال الأعمال وعيادات
الأطباء وما إليها فهذه المحال تكون مفتوحة فى أوقات معينة ولنوع معين من
الناس ولغرض محدد فيما يمازى هذه الحدود تكون من المحال الخاصة لها حرمة
المسكن وكلمة مكان ((لا تقتصر على البناء وإنما تشمل المزارع والحدائق وما
إليها مما لا يسمح بدخولها لأى طارق وآية ذلك أن تكون مسورة . أما إذا لم تكن
كذلك فإن البحث فيها لا يعد تفتيشاً وإنما عملاً من أعمال الاستدلال^(٢) .

(١) المادة ٣١٣ من التعليمات العامة للنيابات المصرية - التعليمات القضائية ص ٧٩ .

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق .

المبحث الرابع

تفتيش السيارات

(أ) تفتيش السيارات الخاصة :

من المقرر أن التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذى يكون فى إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى منحهم فيها القانون حق الضبط والتفتيش بنصوص خاصة على أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة للسيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة فتتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الاستثنائية التى رسمها القانون طالما فى حيازة أصحابها^(١) وذلك أن التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة فمستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك^(٢) وذلك مشروط وكما سبق بأن تكون فى حيازة أصحابها أما إذا كانت غالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلى صاحبها عنها سقطت عنها هذه الحماية وجاز تفتيشها^(٣).

(ب) السيارات ذات الاستعمال المزدوج :

السيارات ذات الاستعمال المزدوج أى التى يتم تجهيزها على نحو يجعل منها مسكنا - فضلا عن استخدامها فى التنقل - فإنها تعد مسكنا حينما وجدت ويشملها ما يشمل المسكن من حصانة ومن أمثلتها السيارات التى يستخدمها بعض السياح فى سفرهم ويزودونها بما يهيئ لهم سبل الإقامة فى حلهم ويسرى هذا الحكم أيضا على السيارات التى تخلى عنها إذا تخلدها بعض الناس مأوى لهم واستأثروا بالإقامة فيها^(٤).

(١) الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٦٦

(٢) الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٧٤ .

(٣) الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٣/١٢/١٩٦٣

(٤) للدكتور هوفس محمد المرجع السابق ص ٣٩٦ وما بعدها .

المبحث الخامس

التفتيش في الأماكن العامة كعمل من أعمال الاستدلال

المكان العام هو المكان المفتوح الذي يباح لعامة الناس دخوله والتواجد والتجوال فيه بدن تفرقه أو تمييز بينهم وتنقسم الأماكن العامة إلى أماكن عامة بطبيعتها . وأماكن عامة بالتخصيص أو بالمصادفة وجميعها سواء في القانون من حيث إباحة الدخول فيها وارتيادها، ويحق لرجال السلطة العامة كغيرهم من عامة الناس الدخول إليها بغير قيود ، ولهم أن يتفحصوا ما يكون فيها من أشياء ظاهرة أو غير ظاهرة ، ولا يعد ذلك تفتيشاً تحقيقاً للبحث عن عناصر الجريمة التي وقعت بالفعل، بالمعنى الذي يقصده القانون ، وإنما هو ضرب من ضروب التحري الذي يدخل ضمن الواجب الأساسي للمأموري الضبط القضائي ورجال السلطة العامة في منع الجرائم والحفاظ على الأمن العام، أو ضمن عمل التحريات اللازمة- دون أمر أو تكليف من أحد عن الجرائم التي ارتكبت دون اكتشافها ودون أن تبلغ يسماعهم، أو تلك التي وقعت وأبلغوا عنها، ففي كل هذه الحالات لهم حق إجراء التحريات بشأنها في تلك الأماكن العامة والبحث فيها عن الأدلة المتعلقة بهذه الجرائم بكافة الوسائل الممكنة بشرط ألا يكون فيها مخالفة للآداب أو التعرض لحرية الأفراد وحقوقهم

المبحث السادس

التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه أو شاهدين

حملاً بنص المادة ٨٤ من قانون الإجراءات الجزائية فإنه يجب أن يجري التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك وألا تم بحضور شيخ أو رشيد منطلقته أو شاهدين يكونان يقلدر الإمكان من أقاربه الراشدين أو من القاطنين معه بالمسكن أو من جيرانه ويثبت ذلك بالمحضر وإذا حصل التفتيش فى مسكن غير المتهم يدعى صاحب للحضور بنفسه أو بمن ينبيه عنه إن أمكن).

وبحال تطبيق هذا النص هو عند دخول مأمورى القبط القضائى المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى يميز لهم القانون فيها ذلك

ومفاد النص السابق الذكر أن القانون قد استلزم حضور بعض الأشخاص أثناء التفتيش للتحقق من أن الأشياء المضبوطة بناء على التفتيش قد وجدت فعلا فى المكان محل التفتيش والمستقر عليه فى أحكام محكمة النقض المصرية هو عدم اعتبار هذا الحضور شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش . وفى ذلك قفقت بأن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليها البطلان قانوناً كما أن حضور المتهم التفتيش الذى يجرى فى مسكنه لم يجعله القانون شرطاً جوهرياً^(١) .

(١) نقض جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ بمجموعة أحكام النقض من ١٥ ق ١٢ من ٥٧ .

المبحث السابع

رضاء صاحب الشأن

بتفتيش المنزل

استقر القضاء والفقهاء على أن رضاء صاحب المنزل بتفتيش منزله يسقط البطلان بمعنى أن التفتيش يجهز لمأمور الضبط القضائي في غير الحالات التي حددها القانون إذا كان ذلك بناء على موافقة صاحب الشأن لأن تقييد المشرع التفتيش بضوابط معينة إنما قصد منه حماية حرية الأشخاص ومستودع أسرارهم فإذا أراد الشخص التنازل عن هذه الحماية كان ذلك بمعنى أن الحق في حرمة المسكن من الحقوق التي يجهز التصرف فيها ومن ثم فإنه لصاحبه التنازل عن حصانته فيسمح للغير بدخوله للإطلاع وليس التفتيش بالمعنى الفني كما أن الرضاء في هذه الحالة ينفي عن سلوك مأمور الضبط القضائي عدم المشروعية ومن ثم فإن الدخول يكون مبررا وبالتالي يصح ما يعقبه من إجراءات لاستنادها إلى دخول مشروع^(١).

ويشترط لصحة الرضاء بالتفتيش توافر الشروط الآتية :

١- أن يصدر الرضاء ممن له صفة في إصداره فيصدر من الشخص المراد تفتيش منزله فإن تغيب عن المنزل أمكن أن يصدر ممن يعد حائز له وقت غيابه أن يقيم معه بصفة مستمرة كالزوجة والابن البالغ والإخوة^(٢) إلا أنه يلاحظ أنه لا يعتد برضاء شقيق المتهم إلا إذا أثبتت إقامته مع شقيقه بصفة مستمرة وقت حصول التفتيش كما أن مجرد صفة الإخوة ((لا توفر صفة الحيابة فعلا أو حكما لا الحائز ولا تجعل له سلطانا على متجر شقيقه ولا تحوله أن يأذن بدخوله للغير .

(١) الدكتور حامد راشد - الحماية للحق في حرمة المسكن - دراسة مقارنة - ص ٤٥٧ .

(٢) مصطفى مهدي هرجة : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

لأن واجب الرقابة التى كلف بها يقتضيه المحافظة على حقوق شقيقه وأولها المحافظة على حرمة متجره المستمدة من حرمة شخصه فإن خالف ذلك أو أذن للغير بالدخول فإن الإذن يكون قد صدر ممن لا يملكه ولا يعتد برضاء الخادم والبواب والخبير والعامل لأنهم ليسوا أصحاب صفة حقيقة فى التنازل عن سرية المكان^(١)

هذا ويلاحظ أن ما ذهبت إليه محكمة النقض المصرية وشايعها فى ذلك جمهور الفقهاء من أنه لا يشترط لصحة الإذن بالتفتيش أن يكون الرضاء به صادراً من رب البيت نفسه بل يصح صدوره عند غيابه من أحد المقيمين فقبل بأن هذا المذهب محل نظر والصحيح هو أن الرضاء فى الفقه بالتفتيش يجب أن يصدر من رب البيت نفسه فلا يغنى عن رضاء رضا أحد ممن يقيمون معه مهما كانت علاقته به يستوى فى ذلك أن يصدر الإذن من الغير فى حضوره أو فى غيابه ويبدو أن بتفتيشه وهما حقان منفصلان لا يلزم من ثبوت أولهما بثوب الثانى فإذا كانت ضرورات الحياة قد اقتضت أن يكون لأفراد الأسرة المقيمين معاً حق الإذن للغير بدخول المنزل وكان هذا الحق يجد أساسه القانونى فى موافقة رب المنزل على منحهم إياه باعتباره من لوازم المعيشة المشتركة فإن هذا الأساس يتنفى حين يصدر الإذن منهم للغير بتفتيش المنزل للبحث فى داخله عن أدلة جريمة وقعت . وقد صرحت محكمة النقض بأن الزوجة تعتبر وكالة عن زوجها وحائزة للمنزل فى غيابه وأن لما بهله الصفة أن تأذن للغير بتفتيشه ولا خلاف فى أصل الوكالة إنما الخلاف فى مداها وهل تقتصر على الإذن بالدخول فحسب أو تشمل الإذن به وبالتفتيش أيضاً . ونظراً لأن وكالة الزوجة - وغيرها من المقيمين معاً فى المنزل - هى بطبيعتها وكالة ضمنية فإن مداها يتحدد فى ضوء الحاجة - كما رأينا - على تيسير سبل الحياة على أفراد الأسرة فما تقتضيه هذه الحاجة يدخل فى نطاق الإذن أو الوكالة ومالا تقتضيه يخرج عنها وإذا كان الإذن للغير بدخول المنزل أمراً تقتضيه ظروف الإقامة فإن الإذن للغير بتفتيشه بحثاً عن أدلة جريمة أمر لا تدعو إليه الحاجة فليس فيه توسعه على أفراد الأسرة وليس فى حجبهم عنهم إعانات لهم ولا تضيق عليهم ومن ثم فإن هذا الإذن يخرج من نطاق الوكالة ويظل حراً خالصاً لرب المنزل وحده فلا يجوز لغيره أن يباشره لأن مباشرته تقتضى تقديراً

(١) مصطفى جدى هرجة : المرجع السابق ، ص ٢٨١ .

خالصاً لمواقفه الرخيمة وهذا التقدير لا يكون إلا من رب المنزل نفسه لأن التفتيش قد يؤدي به غلاً يصحح أن يصدر الإذن من غيره فإن صدر عنه كان باطلاً فلا يعتد به ولا بما أسفر عنه .

٢- أن يكون الرضاء صادراً عن إرادة معتبرة قانوناً أى إرادة حرة واعية فإذا كان الرضاء بالتفتيش وليد التهديد كان التفتيش باطلاً كذلك يبطل التفتيش إذا صدر الرضاء عن عديم الأهلية كالمجنون أو الصغير الذى لم يتم الرابعة عشرة^(١) .

٣- أن يكون الرضاء صريحاً فلا يعتد بالرضاء الضمنى الذى ينتج عن السكوت إذ من الجائز أن يكون هذا السكوت منبثقاً عن الخوف والاستسلام فالشخص العادى غالباً ما يجهل إذا لم تتوافر حالة من الحالات التى يجوز فيها التفتيش ولذلك فإنه قد يسكت عن المعارضة فيه على مضمض مفترضاً أن مأمور الضبط يحمل بمقتضى القانون ولا يشترط فى الرضاء أن يكون ثابتاً بالكتابة فيكفى أن تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها دون رقابة من محكمة النقض متى كان الاستنتاج سليماً .

٤- يجب أن يكون الرضاء قبل دخول المسكن للتفتيش وبعد إحاطة الشخص بظروف التفتيش ويأن من يردد التفتيش لا يملك قانوناً حق إجرائه إلا برضاء ذلك الشخص .

الرجوع فى الرضاء :

الرضاء بحسب الأصل قابل للرجوع فيه وهذا هو شأن كل تعبير عن الإرادة فإذا صدر الرضاء فى شأن ارتكاب فعل الدخول أو البقاء فى المسكن ثم رجع فيه مصدره فرق الفقه فى هذه الحالة بين فرضين :

أولهما : عندما يعدل الشخص عن رضائه قبل البدء فى التنفيذ ويعمل الصادر إليه الرضاء بهذا العدول ومع ذلك يعترف الاعتداء فلا ريب تتوافر أركان الجريمة

وثانيهما : أن يبدأ الجانى فى تنفيذ الفعل بناء على رضاء صحيح من المجنى

(١) المذكورة فوزية حيد السائر المرجع السابق ص ٢٩٤ .

عليه ثم يصادف اعتراضاً أثناء المساس بالحقوق المصان وقد انقسم الفقه في هذا الغرض إلى رأيين :

الرأى الأول :

يرى أن الفعل برمته جريمة .

أما الرأى الثانى :

فهو يفرق بين الأفعال التى ارتكبت فى فترة الرضاء الصحيح وبين تلك التى اقترفت بعد إنعدامه فالأولى أفعال مشروعة لوقوعها بناء على رضاء منتج لأثره . أما الثانية فيعد غير مشروع أى نشاط يتأتى بعد صدور الاعتراض .

وقيل بأن الرأى الأخير هو الأولى بالاتباع إذ أن العبرة بلحظة ارتكاب فعل الدخول أو البقاء فى المسكن فإذا كان الرضاء صحيحاً كان الفعل مشروعاً لانتفاء إرادة صاحب المسكن أما بعد أن يعلن صاحب المسكن عن إرادته يصبح الفعل غير مشروعاً لأن العبرة بإرادة صاحب الحق^(١) .

(١) علي همد العنزي : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

الباب الرابع

تطبيقات قضائية

ومن المناسب أن نختتم بحثنا بعرض مجموعة من التطبيقات العملية لموضوع البحث لحكمة النقض المصرية والتي تعتبر المرجع الرئيسي لجميع المشرعين في الوطن العربي وكما سبق أن أشرنا ذهب المشرع العماني في كثير من الموضوعات واتفق تماما فيما ذهب إليه المشرع المصري ولذلك فمن المناسب أن نعتمد على أحكام النقض المصرية في هذا المجال.

استيقاف مشرور^(١)

الموضوع ، و الموجز :

إستيقاف - قبض - تفتيش - التفتيش بغير إذن

القاعدة

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مفاده " أن ضابط الواقعة استوقف السيارة قيادة الطاعن لتردها على المركز ولتعدد حوادث السرقة وطلب منه تراخيص السيارة فبدت عليه علامات الارتباك وأثناء إخراجها لها من جيب - بنطاله - أخرج قطعة من مادة تشبه الحشيش وابتلعها ومواجهة الضابط له بذلك أقر بأنها لمخدر الحشيش وأنه ابتلعها خشية ضبطه، فأحاله الضابط للمستشفى لعمل غسيل لمعدته وتم أخذ عينة منه وثبت بالتحليل الكيماوي أنها تحتوي على آثار لجوهر الحشيش ". وقد أقام الحكم الأدلة على صحة الواقعة ونسبتها إلى الطاعن من أقوال الضابط وخطاب المستشفى وتقرير العمل الكيماوي. ثم تعرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش وأطرحه بقوله " وحيث أنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش لانعدام حالة التلبس فهو غير سديد ذلك لأن مأمور الضبط القضائي التقيب..... قد شاهد المخدر في يد المتهم بعد أن أخرجه من جيبه وقبل أن يضعه في فمه " .

(١) هذه الأحكام وردت في مرجع سعيد حمود الديب الهامي (سي دي).

وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون، ذلك بأن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختياراً في موضع الريب والظن، وكان هذا الموضوع ينبئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري وللكشف عن حقيقته عملاً بمحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - والفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب ما دام لا يستتاجه ما يسوغه.

الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٧-١١-٢٠٠١

الموجز :

إستيقاف - مأمور الضبط القضائي -

القاعدة

- لما كان تقدير المظاهر التي أحاطت بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها والتي تسوغ لرجل الضبط القضائي تعرضه له واستيقافه إياه هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع مراقبة منها لسلامة الإجراء الذي يشره مأمور الضبط القضائي بالبناء عليها. وكان ما أورده الحكم في مدوناته في هذا الشأن صحيحاً في القانون. فإن النعي على الحكم في هذا الشأن لا يكون مقبولا.

الطعن رقم ٢١١٢٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٧-١١-٢٠٠١

وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضوع الظن والريب

، الموجز :

- الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة للتحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها .

شرطه : وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضوع الظن والريب .
المادة ٢٤ اجراءات .

قيام مبرر الإستيقاف أو تخلفه - موضوعي - ما دام سائغاً .

التلبس . ما هيته ؟ المادة ٣٠ إجراءات .

مثال : لتسيب سائغ في الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لإنتفاء حالة التلبس ولتجاوز حدود التفتيش الوقائي والتعسف في اجرائه .

القاضية :

- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله : " وحيث أنه عن الدفع المبدئي ببطلان القبض والتفتيش بقالة تجاوز حدود التفتيش الوقائي فمردود عليه بأنه من المقرر أن حالة التلبس حالة عينية تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها وأنه يكفي لتوافرها أن يكون ضابط الواقعة قد أدركها بأية حاسة من حواسه وكان الثابت للمحكمة من مطالعة الأوراق أن ضابط الواقعة قد ضبط المخدر أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر بالسيارة نتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن السلاح والذخيرة خشية الاعتداء على الوفود السياحية حال تواجد المتهم بالقرب من الطريق المؤدي إلى معبد فيلة خاصة وأن المخدر المضبوط كان بداخل جوال من البلاستيك الأمر الذي تطمئن معه المحكمة إلى أنه قد تم القبض على المتهم وتفتيش السيارة حال توقفها بحالة تدعو للشك والريبة على النحو السالف مما تتوافر معه حالة التلبس بالجريمة في حق المتهم فإذا ما قام ضابط الواقعة بضبطه وتفتيشه إعمالاً لحكم المادتين ٣٤، ٤٦ إجراءات جنائية فيكون إجرائي القبض والتفتيش قد وقعاً صحيحين في حكم القانون وتقضي معه المحكمة برفض هذا الدفع " . وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون، ذلك بأن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف، وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختياراً في موضع الريب والظن، وكان هذا الوضع ينبع عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - والفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التي

يستقل بها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لا مستتاجه ما يسوغه، كما أن التلبس - على ما يبين من نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية - صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها وأن حالة التلبس بالجنائية تبين للمأمور الضبط القضائي طبقاً للمادتين ٣٤، ٤٦ من هذا القانون أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يقتشه وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحثية التي توكل بداءة لرجل الضبط القاضي على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب - مادامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في منطق سليم ما انتاب رجل الضبط من ريب وظن بشأن توقف السيارة التي بها الطاعن على جانب الطريق المؤدي للمزار السياحي - بطريقة تدعو للاشتباه - مقابل أخرى على الجانب الآخر للطريق والتي أسرعته بالفرار عقب توقف سيارة الشاهد خلف السيارة الأولى وأن الطاعن لم يبد سبباً معقولاً لوقوفه على هذا الحال، فإن مثل هذه الإمارات تبين استيقاف الطاعن ومنعه من السير للتحري والكشف عن حقيقة هذا الوضع وأن عثور الضابط على المخدر بجوار السيارة - قرر السائق أنه خاص بالطاعن - لم يكن إلا وهو بصدد بحثه عن الأسلحة خشية الاعتداء السامحين، تبين له القبض عليه بعد ضبطه بارتكابه جنائية إحراز المواد المخدرة وهي في حالة تلبس، ويكون الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش قد اقترن بالصواب، ويصح ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٢٢٥٤٨ لسنة ٧٦ قضائية جلسة ١٩ - ٤ - ٢٠٠٧

استيقاف غير مشروع

الموجز:

- تقدير قيام المبرر للاستيقاف من علمه - موضوعي.

القاعدة

- إن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري

عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف، وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع الريب والظن، على نحو ينبع عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري وللكشف عن حقيقته عملاً بمحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية. وكان الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه.

الطعن رقم ١٠٧٤٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ٤ - ٥ - ١٩٩٩

الموضوع

إستيقاف - رجال السلطة العامة

القاعدة:

الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف، وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختياراً في موضع الريب والظن، وكان هذا الوضع ينبع عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري وللكشف عن حقيقته عملاً بمحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - والفصل في قيام المبرر للاستيقاف بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه.

الطعن رقم ٢٦٤٧١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٧ - ٤ - ٢٠٠٠

الموضوع:

إجراءات " إجراءات التحقيق " - تفتيش

القاعدة:

لما كان من المقرر في صحيح القانون بحسب التأويل الذي استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولها على ما ينكشف من أمر الواقع وقد

أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠، ١٦٣، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائي الذي يتم على مقتضاه وذلك تيسيراً لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقاً للمدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب، فإنه على فرض صحة ما يثيره الطاعن أن التحريات أثبتت أن الطاعن يقوم بتقليد العملات الأجنبية والوطنية فصدر الإذن من النيابة بالتفتيش على هذا الأساس فأنكشفت جرائم التزوير في أوراق رسمية وتقليد الاختام عرضاً أثناء تنفيذه فإن الإجراء الذي تم يكون مشروعاً ويكون أخذ المتهم بنتيجته صحيحاً ولا يقدح في جدية التحريات أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصبت عليه لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقوماتها لا نتائجها، فضلاً عن أن الحكم أورد في معرض رده على هذا الدفع أن التحريات دلت على قيامه بالتزوير وكان الطاعن لا يماري في أسباب طعنه في صحة ما أوردته الحكم نقلاً عن التحريات

الطعن رقم ١٤٠٩٢ لسنة ٦٢ في جلسة ٧ - ٤ - ٢٠٠٢

الموضوع:

تفتيش " إذن التفتيش - إصداره " - دفع

القاعدة

- لما كان القانون لم يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون إذنًا واضحاً ومحددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها، وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره وأن يكون مدونٌ بخطه وموقعاً عليه بإمضائه وهو ما لا يبادل فيه الطاعن، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند إلى ذلك في رفض دعوى بطلان إذني التفتيش الصادرين بتاريخه..... يكون قد وافق صحيح القانون ويضحي ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير صحيح.

الطعن رقم ٢٠٥٠٢ لسنة ٦٩ في جلسة ١٦ - ١٠ - ٢٠٠٠

الموضوع

تفتيش - إذن التفتيش - مواد مخدرة - إثبات -

القاعدة:

- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يוכל الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

- لما كان الحكم قد أثبت في مدوناته أن النقيب رئيس وحدة مكافحة المخدرات قد استصدر إذنًا من النيابة بعد أن دلت التحريات على أن الطاعنة تحوز وتحوز جواهر مخدرة وانتقل إلى مسكنها النقيب الذي تمكن من ضبطها وبموزتها المخدرات المضبوطة فإن مفهوم ذلك قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعنة لا لضبط جريمة مستقبلية ويكون الحكم فيما انتهى إليه من أطراح الدفع المبدئي من الطاعنة في هذا الشأن قد أصاب صحيح القانون.

- لما كان ما ينعاه المدافع عن الطاعنة من عدم اصطحاب الضابط لأنثى معه عند انتقاله لتنفيذ الإذن بتفتيش الطاعنة، مردوداً بأن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة وإذ كان الحكم المطعون فيه قد حصل صورة الواقعة - بما لا تمارى فيه الطاعنة - في أن الضابط قام بضبطها وهي حائزة للمخدر المضبوط داخل كيس بلاستيك دون أن يتناول بفعله إلى تفتيش شخصها أو المساس بما يعد من عوراتها ومن ثم يكون النعي الموجه إلى إجراءات التفتيش لا محل له.

- لما كان الدفع ببطلان التفتيش إغما شرع للمحافظة على المكان ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه فإن لم يثره فليس لغيره أن يبديه ولو كان يستفيد منه لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا بطريق التبعية وحدها، وإذ كانت الطاعنة لا تدعي ملكيتها أو حيازتها المسكن الذي جرى تفتيشه وضبطت فيه فإنه لا يقبل منها الدفع ببطلان الإذن الصادر بتفتيشه

لأن لا صفة لها في التحدث عن ذلك ويكون منعها على الحكم في هذا الصدد غير مقبول.

- لما كان الإذن بالتفتيش قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي أو لمن يعاونه أو ينيبه، فإن انتقال أي من هؤلاء لتنفيذه يجعل من أجراء بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الأمر الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة إجرائه، مادام من أذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه بالإجازة إلى غيره. وكانت الطاعنة لا تدعي بصور الإذن لمعين دون غيره من مأموري الضبط القضائي، فإن التفتيش الذي قام به الضابط المعاون لزميله المأذون أصلا به يكون قد وقع صحيحا.

- حق عكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

- لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى عكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة، وكان ما تثيره الطاعنة من تشكيك في أقوال شاهد الإثبات الأول وما ساقته من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفعا الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من الحكم بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به عكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته أو معاصرة عقيدته في شأنه أمام محكمة النقض، ولا عليها بعد ذلك إن هي لم تعرض لقالة شهود التفي مادامت لا تثق بما شهدوا به، إذ هي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة في أنها لم تطمئن

إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها.

- من المقرر أن الدفع بتلقيق الاتهام أو كيدته من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها.

- لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم، وإذا كانت الواقعة المادية التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة حيازة الجواهر المخدر هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعنة به، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعنة واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة، دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت حيازة الطاعنة للمخدر مجردة عن أي من قصدي الاتجار أو التعاطي لا يستلزم لفت نظر الدفاع.

الطعن رقم ٢٠٩٦٦ لسنة ٦٨ في جلسة ٢ - ٤ - ٢٠٠١

الموجز :

- تفتيش " إذن التفتيش " إصداره
- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .
- المجادلة في ذلك أمام النقض غير جائزة.
- إجراءات " إجراءات التحقيق "
- اختصاص وكلاء النيابة الكلية بأعمال التحقيق التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التابعين لها . أساس ذلك ؟ الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية المختصة . لا يستوجب ردا خاصا . ما دام الإذن صدر صحيحا.

- دفع " الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش "
- الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش . موضوعي . كفاية إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن . ردا عليه

القاعدة

- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار الإذن فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

- لما كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه بأن إذن التفتيش صدر من وكيل النيابة الكلية التي يقع مكان الضبط بدائرة المحكمة الكلية التي يتبعها ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطاع نفيه إلا إذا كان هناك نهي صريح ، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر في هذه الدعوى يكون صحيحا وصادرا ممن يملكه ، ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن خير سديد ، ولا يقدح في ذلك عدم رد المحكمة على دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لصدوره من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية المختصة ، وذلك لما هو مقرر من أن استصدار إذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا ما دام الإذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

- من المقرر أن الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذنا منها بالأدلة السائفة التي أوردها ، وكان الحكم - مع ذلك - قد رد على الدفع سالف الذكر ردا كافيا وسائفا في إطراره ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

الطعن رقم ٥١٩٨ لسنة ٦٧ في جلسة ١٧ - ٢ - ١٩٩٩

الموجز:

تفتيش - إذن التفتيش -

- انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به . لا يبطله . تنفيذ مقتضاه بعد ذلك . شرط صحته : تحديد مفعوله . الإحالة عليه بصدد تحديد مفعوله جائزة ومنتجة لأثرها . مخالفة ذلك: خطأ في تطبيق القانون ؟
كون الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . أثره ؟

القاعدة:

- من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصبح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجد مفعوله، و ينبنى على ذلك أن الإحالة عليه بصدد تحديد مفعوله جائزة و منتجة - لأثرها ، و لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن التجديد صدر به إذن النيابة في يوم ٢٩ / ١٠ / ١٩٨٦ بعد الإذن الصادر منه بتاريخ ١٥ / ١٠ / ١٩٨٦ لمدة عشرة أيام و لما كانت الطاعة لا تجادل في أن التفتيش جى عقب صدور الإذن بمد مفعول ذلك الأمر لمدة عشرة أيام فإن قضاء الحكم ببطلان التفتيش استنادا إلى ما تقدم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، و لما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة .

الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١٠ - ١١ - ١٩٩١

النمى ببطلان إذن التفتيش لغلوه من توقيع مقروء - غير مقبول

الموجز:

- النمى ببطلان إذن التفتيش لغلوه من توقيع مقروء . غير مقبول :
مادام الطاعن لا ينازع في صفة من أصدره . أساس ذلك ؟

القاعدة:

- لما كان الطاعن لا ينازع في صفة مصدر الاذن بل ان البادى في دفاعه انه سلم بأن الاذن قد صدر من النيابة العامة ، و لما كان الاصل في الاجراءات الصحة وان يباشر المحقق احوال وظيفته في حدود اختصاصه '

ولما كان ما تقدم ، وكان النعى فى حقيقته واردا على مجرد شكل التوقيع فى حد ذاته بأنه غير مقروء ، فإنه لا يعيب الاذن ما دام انه موقع عليه فعلا بمن اصدره ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم فى رده على الدفع ببطلان اذن التفتيش لخلوه من توقيع مقروء هذا النظر ، اذا كان الطاعن لا ينازع فى ان ما اورده الحكم فى هذا الخصوص له معينه الصحيح من الاوراق ، فإن ما يثيره فى هذا المنع يضحى ولا يحل له .

الطعن رقم ٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ قضائية جلسة ١٢ - ١٢ - ١٩٩٧

تفتيش - اذن التفتيش . بياناته - اختصاص ، الاختصاص المكاني

الموجز :

- العبرة فى اختصاص من يملك إصدار اذن التفتيش بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

ذكر الاختصاص المكاني مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . غير لازم .

متى أوضحت المحكمة أن من أعطى الإذن كان مختصاً بإصداره .

صفة مصدر الإذن . ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإذن بالتفتيش .

مثال لتسبب سائق للرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش فى جريمة إحراز مخدر

القاعدة :

- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الإذن بالضبط والتفتيش لخلوه من صفة مصدره ومن بيان اختصاصه المكاني ورد عليه بقوله : " وحيث أنه عما أثاره الدفاع من أن مصدر الإذن لم يحدد نوعية اختصاصه وأنه غير مختص بإصدار الإذن فمردود عليه بأنه ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص مقروناً باسم مصدر الإذن وإذا كانت العبرة فى الاختصاص المكاني لوكيل النيابة مصدر الإذن إنما تكون بحقيقة الواقع فالثابت من الإذن أن مصدره وكيل نيابة كلية وكان عرض محضر التحريات حسبما أثبت من فحواه على وكيل نيابة الكلية فإنه من

ثم لا مراء في أن الاختصاص متوافر لمصدر الإذن وفقاً لحقيقة الواقع حسبما أسلفنا فلذا كان ذلك وكان المتهم لم يقدم ثمة دليل بظااهره أو يسانده فيما ذهب إليه في هذا الخصوص تعين الالتفات عما أثاره في هذا الصدد. وكان رد الحكم على المحو المتقدم كاف وسائق في إطراح دفع الطاعن إذ أن العبرة في إختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بحقيقة الواقع، وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة، وليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش ما دام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصاً بإصداره فضلاً عن أنه من المقرر أن صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإذن بالتفتيش. فإن نعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٦٥ قضائية جلسة ١٢ - ٢ - ١٩٩٧

الموضوع

- تفتيش - إذن التفتيش - شهود

القائمة

- حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى طبقاً لتصوير سلطة الاتهام بما مفاده " أن ضابط قسم مكافحة المخدرات قام بمعاونة قوة من الشرطة بضبط وتفتيش المطعون ضده بالمقار ملكه بدائرة قسم..... وذلك بناء على إذن من النيابة العامة بعد أن دلت التحريات على اتجاره في المواد المخدرة فعثر معه على كيس بلاستيك يحتوي على أربع لفافات من ورق الجرائد محزومة بشريط لاصق بداخل كل لفافة كمية متوسطة من نبات أخضر ويلدور لمخدر البانجو وقد خلص الحكم إلى براءة المطعون ضده واستند في قضائه إلى أن المطعون ضده لم يضبط في المكان الذي عينه شاهدي الإثبات ورتب الحكم على ذلك عدم صحة التهمة المذكورة، وإذا كانت هذه الدعوى على فرض ثبوتها اليقيني ليس من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من إطراح أقوال شاهدي الإثبات جملة من عداد الأدلة والجزم بتلفيق التهمة على المطعون ضده في صورة الدعوى بحسبان أن مكان الضبط أيا كان شأنه لا أثر له على جوهر واقعة إحراز المخدر خصوصاً أن الضابط كان ماؤذاً له من النيابة العامة بالقبض على المتهم وتفتيشه فليس

من دافع للضابط أن يغير من مكان الضبط. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يدلل في منطق سائق وبيان مقبول على صحة ما انتهى إليه وأقام عليه قضاءه ببراءة المطعون ضده فإنه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإعادة

الطعن رقم ١٣٦٠٢ لسنة ٦٧ قضائية جلسة ٢٣ - ١١ - ٢٠٠٧

الموجز:

- تفتيش - إذن التفتيش - تنفيذه -

- حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها.

وجود السيارة في حيازة الطاعن وتحته سيطرته قبيل الضبط . يجعل له صفة أصلية عليها ويضحي تفتيشها سليماً في القانون .

القاعدة:

- من المقرر أن حرمة السيارة الخاصة المستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها وقد أثبت الحكم أن السيارة كانت في حيازة الطاعن وأنه كان يقودها قبيل ضبط المخدر في حقيبتها بعد وقوفه بها مباشرة، ومن ثم يكون للطاعن صفة أصلية على السيارة هي حيازته لها وفي أن يوجه إليه الاذن الاذن في شأن تفتيشها، وبهذا يكون الاذن قد صدر سليماً من ناحية القانون وجري تنفيذه على الوجه الصحيح مما يجعل ما اسفر عنه التفتيش دليلاً يصح الاستناد اليه في الادانة، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٠٣٧٤ لسنة ٦٢ ق، جلسة ٢١ - ٤ - ١٩٩٤

الموجز:

- تفتيش " إذن التفتيش - تنفيذه " - دفع " الدفع ببطلان إذن التفتيش "

- مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع ببطلان إذن الضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية .

القاعدة

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن إذن النيابة بضبط الطاعن وتفتيش مكتبه واستراحته قد صدر بعد أن طلب من الشاهد الأول مبلغ الرشوة، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لا لضبط جريمة مستتيلة أو عتملة وإذا انتهى إلى ذلك في معرض رده على دفع الطاعن في هذا الصدد فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٦٢ ق، ٢٢ - ١ - ١٩٩٤

الموجز:

- تفتيش " إذن التفتيش - بطلانه "

القاعدة

- لما كانت هذه المحكمة محكمة النقض قد خلصت إلى بطلان أذن التفتيش، إلا أن هذا البطلان لا يستطيل إلى إجراءات التحقيق اللاحقة عليه إذا ثبت لقاضي الموضوع أنها منقطعة الصلة بذلك الإجراء الباطل، ولما كانت الدعوى حسيما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد بها دليل سوى الدليل المستمد من الإجراء الباطل بالنسبة للطاعن الثالث بعد أن أنكر بالتحقيقات وبمجلسات المحاكمة ما أسند إليه فإنه يتعين الحكم ببراءته عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، بينما أورد الحكم في مدوناته أدلة أخرى لاحقة بالنسبة للطاعنين الأول والثاني فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة لهما كي تقوم محكمة الموضوع بالفصل فيما إذا كانت هذه الأدلة اللاحقة متصلة بالإجراء الباطل ومتفرعة عنه أم أنها منقطعة الصلة بذلك الإجراء الباطل. لما كان ذلك، وكان الدفع المبدي ببطلان أذن التفتيش الصادرة في الدعوى هو دفاع عيني لتعلقه بمشروعية الدليل في الدعوى وجودا وعدما لا بأشخاص مرتكبيها ويترتب عليه استفادة باقي الطاعنين والذين لم يدعوا هذا الدفع منه بطريق اللزوم والتبعية وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة والأثر العيني للدفاع المشار إليه وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في

الجريمة، ومفاد ما تقدم استفادة الطاعن الرابع من هذا الدفاع وإعمال أثره بالنسبة له رغم عدم إيدائه هذا الدفع، وكانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد بها دليل قبل هذا الطاعن سوى الدليل المستمد من الإجراء الباطل بعد أن أنكر ما أسند إليه بالتحقيقات وبمجلسات المحاكمة فإنه يتعين الحكم ببراءته عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٨٧٩٢ لسنة ٧٢ في جلسة ٢٥ - ٩ - ٢٠٠٢

الموجز:

- تفتيش - إذن التفتيش - جريمة مستقبلية

- عدم جواز إصدار إذن التفتيش إلا لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه . إصداره لضبط جريمة مستقبلية . غير جائز . ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل .

مثال لتسبب تعيب الرد على الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش في جريمة إسقاط امرأة حبلى لصدوره عن جريمة مستقبلية .

القائلة:

وحيث انه كان يبين من مطالعة محضر الجلسة أن الحاضر مع الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت قبل صدوره . وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى دفاع ورد عليه في قوله 'فالثابت من الأوراق أن الضابطرئيس قسم مكافحة جرائم الآداب العامة قد استصدر إذنا من النيابة العامة بتاريخ ١٧ - ابريل سنة ٢٠٠٣ لتفتيش شخص وعيادة المتهم الأول بعد أن دلت تحرياته السرية على انه يقوم بعمليات إجهاض للنسوة الساقطات الآتي حملن سفاحا ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن المتهمة الثانية قد ذهبت إلى عيادة المتهم الأول بتاريخ ١٧ ابريل سنة ٢٠٠٣ وانه أعطاها كبسولة عقار البروستين ٢ نك المخلوق صناعيا حسبما قررت،

..... وكان إذن النيابة العامة قد صدر بتاريخ ١٧ ابريل سنة ٢٠٠٣ الساعة الواحدة وخمس وأربعون دقيقة ، وكان الثابت من أقوال الطبيب الشرعي أن ذلك العقار يمكن أن يؤتى آثاره بعد كبسولة واحدة حسب الحالة وهو ما مفاده أن الجريمة قد تمت قبل صدور إذن النيابة ومن ثم فإن إذن النيابة العامة قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ومن ثم فإن ما يثيره المتهمين الأول والثانية في هذا الصدد لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون مجادلة حول حق محكمة الموضوع في تفسير عبارات محضر التحريات بما لا خروج فيه عن معناها " . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها إلى ملف الطعن تحقيقا له أنه في الساعة الحادية عشر صباح يوم ١٧ ابريل سنة ٢٠٠٣ حرر الرائد رئيس قسم مكافحة جرائم الآداب - شاهد الإثبات الأول - محضرا بتحرياته أورد فيه ما مؤداه أنه علم من تحرياته أن الطاعن يجري بعيادته الخاصة عمليات لإجهاض للنسوة اللاتي حملن سفاحا وطلب الإذن بتفتيش شخصه وبيادته وضبطه ومن يتواجد من النسوة حائل إجراءاتهن لعمليات الإجهاض ، وتضمنت شهادة شهود الإثبات الثالثة والرابع والخامس وكذا أقوال المتهم الثانية قولهم أن بدء ذهاب الأخيرة إلى الطاعن بعيادته كان يوم ١٧ من ابريل سنة ٢٠٠٣ الساعة الثانية ظهرا وأعطاهما قرص عقار ٢ E المسبب للإجهاض ثم توالى ذهابها للطاعن بعيادته يومي ١٩ ، ٢٠ من ابريل سنة ٢٠٠٣ وتناولت في كل مرة قرص من ذات العقار بمعرفة الطاعن وحال ذهابها للطاعن يوم ٢١ من ابريل سنة ٢٠٠٣ تم ضبطهما معا بعيادته بمعرفة شاهدين الأول والثالثاني - الضابطين - وحال عرض المتهم الثانية على النيابة بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ٢٠٠٣ سقط الجنين متوفيا من اثر العقار الذي تناولته بمعرفة الطاعن لما كان ذلك وكان من المقرر أن الإذن بالتفتيش إنما هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانونا إصداره إلا لضبط جريمة " جنائية أو جنحة " واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه . ولا يصح بالتالي إصدار إذن التفتيش لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون

فيه إذ قضى برفض الدفع وإدانة الطاعن استنادا إلى ما أورده - على غير سند صحيح من الأوراق - يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإعادة .

الطعن رقم ٢١٢٦ لسنة ٦٦ جلسة ٢٠ - ٢ - ٢٠٠٥

صدور الإذن باسم والد المَطعون ضده - لا يؤثر في صحته

الموجز

- تفتيش - إذن التفتيش

- خلو إذن التفتيش من بيان دقيق عن اسم المطلوب تفتيشه أو خطئه فيه، لا يعيبه . ما دام أنه الشخص المقصود بالإذن

صدور الإذن باسم والد المَطعون ضده ، لا يؤثر في صحته . بخالفة ذلك . خطأ في القانون وفساد في الاستدلال

القاعدة

- من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه أو عدم ذكر بيان دقيق عن اسمه في الإذن الصادر بتفتيشه لا يترتب عليه بطلانه ما دام الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش وإن صدر الإذن باسم والد المَطعون ضده لا يقدح في صحته. لما كان ذلك، وكان مفاد ما دونه الحكم المَطعون فيه أن المَطعون ضده هو الذي أجريت عنه التحريات وهو المعني بالتفتيش أخذنا بشهادة ضابطي الواقعة فإن ما ذهب إليه الحكم من عدم صحة إذن التفتيش تأسيسا على الخطأ في اسم المتهم يكون قد خالف صحيح القانون وفسد استدلاله بما يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٨٤٦ لسنة ٦٧ قضائية جلسة ٤ - ١٠ - ٢٠٠٦

الموجز:

- لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزله لاستصدار الإذن بالتفتيش . لا مخالفة فيه للقانون .

القاعدة:

- لما كان لجوء الضابط يوم تحرير محضر تحرياته الى وكيل النيابة في مكان

تواجهه - بمنزله - لاستصدار الإذن بالتفتيش هو امر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك فى سلامة اجراءاته.

الطعن رقم ٢٢١٢٢ لسنة ٦٥ قضائية جلسة ٦ - ١٢ - ١٩٩٧

- الموجز:

وجوب توقيع إذن التفتيش من أصدره . عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لذلك .

التوقيع على الإذن بنموذج غير مقروء . لا يعيبه . مادام أنه تم من أصدره .

القاعدة:

-من المقرر أن القانون وإن أوجب توقيع إذن التفتيش بإمضاء مصدره، إلا أنه لم يرسم شكلاً خاصاً لذلك. فلا يعيب الإذن أن يكون التوقيع عليه غير مقروء، طالما أنه قد صدر عن مصدر الإذن. ومن ثم فإن ما يشتره الطاعن فى هذا الصدد لا محل له.

الطعن رقم ١٧١١٨ لسنة ٦٤ قضائية جلسة ١٥ - ١ - ١٩٩٧

- الموجز:

وجوب توقيع إذن التفتيش من أصدره . عدم رسم القانون شكلاً خاصاً لذلك .

التوقيع على الإذن بنموذج غير مقروء . لا يعيبه . مادام أنه تم من أصدره .

القاعدة:

-من المقرر أن القانون وإن أوجب توقيع إذن التفتيش بإمضاء مصدره، إلا أنه لم يرسم شكلاً خاصاً لذلك. فلا يعيب الإذن أن يكون التوقيع عليه غير مقروء، طالما أنه قد صدر عن مصدر الإذن. ومن ثم فإن ما يشتره الطاعن فى هذا الصدد لا محل له.

الطعن رقم ١٧١١٨ لسنة ٦٤ قضائية جلسة ١٥ - ١ - ١٩٩٧

الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر

الموضوع - مأمورو الضبط القضائي - تفتيش - ظهور عرضي لجريمة

القاعدة:

- من المقرر في صحيح القانون - بحسب التأويل الذي استقر عليه قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - أن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع وقد أحمل الشارع هذا الأصل، وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠ و ١٦٣ و ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائي الذي يتم على مقتضاه وذلك تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب. فإذا كان الثابت من التحريات أن الطاعن وشقيقه الذي سبق الحكم عليه أنهما يقومان بتخزين وتصنيع خمورا مغموشة في مسكنهما وأنها يروجان هذه الخمور على الصبية الأحداث فصدر الأمر من النيابة العامة بالتفتيش على هذا الأساس، فأنكشفت جريمة «تقليد» واستعمال أوراق البندول المنسوب صدورها لمصلحة الضرائب على المبيعات والتي تفيد سداد تلك الضريبة عرضا أثناء تنفيذه فإن الإجراء الذي تم يكون مشروعاً، ويكون أخذ المتهم بتيجته صحيحاً، ولا يصح الطعن بأن ما تم فيه تجاوز للأمر الصادر لمأمور الضبط، ما دام هو لم يقم بأي عمل إيجابي بقصد البحث عن جريمة أخرى غير التي صدر من أجلها الأمر. فمن البدهة أن الإجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدود عمل باطل. ولا يقدح في جدية التحريات أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصبت عليه لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهتي الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها.

الطعن رقم ٢٢٨٦٧ - لسنة ٧٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٥ - ١٢ - ٢٠٠٥

الموجز

- تفتيش . قبض . مأمورو الضبط

- حق مأمور الضبط في الاستعانة في إجراء التفتيش بمن يرى. ولو لم يكن للأخير صفة الضبط . مادام يعمل تحت إشرافه .

العثور أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة جلب جوهر مخدر. صحيح .

التفات الحكم عن الرد على الدفع بطلان القبض و التفتيش لحصولهما من ضباط مباحث الميناء وفي غير حالة من حالات التلبس . لا يعيبه . علة ذلك: أنه دفع قانوني ظاهر البطلان.

القاعدة:

- من المقرر أن لأمور الجمر ك أن يستعين في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ما داموا يعلمون تحت إشرافه وإذ نتج عن التفتيش الذي أجرى دليل يكشف عن جريمة جلب جوهر مخدر فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة لإجراء مشروع قانونا ولا محل لتعيب الكم بالتفاتة عن الرد صراحة على الدفع بطلان القبض والتفتيش لحصولهما من ضباط مباحث الميناء أو لحصولهما في غير حالة من حالات التلبس طالما أنه يصبح بهذه المثابة دفاعا قانونيا ظاهر البطلان، ولا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد عليه ويكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

الطعن رقم ٢١٦٨٧ لسنة ٦٠ ق ، جلسة ٢١ - ٥ - ١٩٩٢

تفتيش - المادة ٤٩ إجراءات - بطلان

القاعدة:

- حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله " أن التحريات السرية التي أجراها الضابط الضابط بوحدة مباحث دلت على قيام المتهمين ، مجازاة المواد المخدرة سيما نبات البانجر المخدر على نحو يعاقب عليه القانون فاستصدر إذنًا من النيابة العامة بضغطهما وتفتيشهما وتفتيش مسكن الأول ونفاذا لهذا الإذن انتقل يوم حيث دلف لمسكن المتهم الأول حيث تقابل مع المتهم الثاني وحال ذلك شاهد المتهمين ، محاولان إخفاء جوال أبيض أسفل سرير بتلك الشقة وتفتيش الجوال عثر بداخله على أربع عشر لفافة كبيرة الحجم تحتوي كل منها نباتا جافا يشبه المخدر كما عثر بذات الشقة على ثلاثة أكياس يحوي كل منها عشرة لفافات تحوي ذات المخدر

وهمواجهة المتهمين الثلاثة بالمضبوطات أقرّوا له بمجازة المخدر المضبوط على نحو يعاقب عليه القانون. وأنهم احضروا المخدر من منطقة البراجيل..... " وساق على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة استمدتها من أقوال الضابط ومن تقرير المعمل الكيماوي وإقرار المتهمين الثالث والرابع بتحقيقات النيابة العامة وأقوال، وحصل أقوال الضابط بما لا يخرج عن مودى ما أورده في معرض سرده لواقعة الدعوى، ورد على الدفع ببطلان القبض بقوله "إن ضبط المتهمين الثاني والثلاث والرابع جاء نتاج إذن النيابة العامة - بضبط المتهم الثاني وتفتيشه وتفتيش مسكن المتهم الأول الذي أسفر عن العثور على المخدر المضبوط حوزة كل من الثاني والثالث والرابع في صورة جريمة ملتبس بها بالنسبة للثالث والرابع ومن ثم فإن القبض على هؤلاء المتهمين وتفتيشهم يكون قد تم في إطار المشروعية الإجرائية. " لما كان ذلك، وكان مفاد ما قضى به نص المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية من تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش الشخص إذا ما قامت ضده أثناء تفتيش منزل المتهم قرائن قوية على أنه يخفي معه شيئا يفيد في كشف الجريمة دون أن يصدر أمر قضائي بمن ملك سلطة إصداره أو أن تتوافر في حقه حالة التلبس بخالف حكم المادة ٤١ من الدستور التي تنص على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهو مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون " فإن المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية تعتبر منسوخة ضمنا بقوة الدستور نفسه منذ تاريخ العمل بأحكامه المنشورة في الجريدة الرسمية بالعدد ٣٦ مكررا في ١٢-٩-١٩٧١ دون ترمص صدور قانون أدنى ولا يجوز الاستناد إليها في إجراء القبض والتفتيش منذ ذلك التاريخ، وذلك إعمالا للقواعد العامة في ترتيب القوانين والتزام المحكمة بتطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة ألا وهو الدستور، إذا كان نصه قابلا للإعمال بذاته، وإهدار ما عداه من أحكام متعارضة معه أو مخالفة له إذ تعتبر منسوخة بقوة الدستور.

الطعن رقم ٢٠٠٤ - لسنة ٧٤ ق - تاريخ الجلسة ٠٢ - ٠٥ - ٢٠٠٦

تفتيش - إثارة أساس جديد للدفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز

الموجز :

- إثارة أساس جديد للدفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز . علة ذلك ؟

القاعدة :

- لما كان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن دفع ببطلان إذن الضبط والتفتيش لكونه مرقعاً عليه من مصدره بتوقيع غير مقروء، وكان من المقرر أنه لا يصح إثارة أساس جدية الدفع ببطلان إذن التفتيش أمام محكمة النقض ما دام أنه في عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٦٥ قضائية جلسة ١٢ - ٢ - ١٩٩٢

حرمة المتجر مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه

الموجز :

-تفتيش- رجال السلطة العامة - محال

- حق رجال السلطة العامة في دخول المجال العامة . نطاقه : مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح دون التعرض لحرية الأشخاص او استكشاف الأشياء المخلفة .

التفتيش المحظور . ماهيته ؟

حرمة المتجر مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه . إجازة تفتيش الشخص يشمل بالضرورة محل تجارته ثبوت ان التفتيش الحاصل على محل الطاعن ومخزنة تم بغير اذن من السلطة المختصة وفي غير حالات التلبس واطراح الدفع ببطلان القبض والتفتيش على سند من ان محل الطاعن تجاري مفتوح للجمهور لا يستلزم اذنا لدخوله . قصور وخطأ في القانون .

القاعدة

- لما كان الحكم المطعون فيه برر قضاءه بالإدانة ورفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش بقوله " وحيث أنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم صدور إذن النيابة وكان من المستقر عليه فقها وقضاء أن المحلات التجارية والعامة لا يستلزم فيها إذنا بل الإذن خاص بالمنازل المخصصة للسكنى فقط ويحق لرجال السلطة العامة دخول المحلات وتفتيشها أثناء قيامها بالعمل، ومتى كان ذلك، وكان الثابت أن المحلات كانت مفتوحة وهي محلات تجارية مفتوحة للجمهور الأمر الذي يكون معه الدفع في غير محله جديرا بالرفض " لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الأصل هو أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول الأماكن العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو إجراء إداري مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض إلى حرية الأشخاص واستكشاف الأشياء المغلقة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش. فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح وكان من المقرر أيضا أن التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون، أما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه، ومن ثم فإن إجازة تفتيش الشخص يشمل بالضرورة تفتيش محل تجارته. لما كان ذلك، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن التفتيش الحاصل من مأمور الضبط القضائي على محل الطاعن ومخزنه تم بغير إذن من السلطة المختصة وفي غير حالات التلبس ودون أن تكون هناك ثمة دلائل كافية على اتهامه تسوغ لمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش بغير إذن وكان يبين من الحكم أن المدافع عن الطاعنين دفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما بغير إذن من النيابة وأطرح الحكم هذا الدفع على السياق المتقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور وعخالفة القانون مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة.

الطعن رقم ٢٠٨١٢ لسنة ٦٧ قضائية جلسة ١٨ - ٤ - ٢٠٠٧

الموجز:

- تفتيش " التفتيش بغير إذن " " التفتيش الإدارى "
- لرجل السلطة العامة فى دائرة اختصاصه دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القانون واللوائح. أساس ومؤدى ذلك؟
- مثال لتسيب سائق لإطراح الدفع ببطلان القبض والتفتيش لكون مكان الضبط نادى خاص .

القاعدة:

- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان التفتيش لكون مكان الضبط ناديا خاصا وتم تفتيشه دون إذن من النيابة العامة وأطرحه بقوله " أن هذا النادى قد أصبح واقعا مكانا مفتوحا للكافة ولم يعد دخوله مقصورا على أعضائه فإذا ما دخلته الشرطة لفحص بلاغ فإن دخولها يعد مشروعا وإذا ما ضبطت جريمة تقع داخله دون أن تجرى تفتيش منها بل وضحت لها وكانت متلبساها فلا عمل إلا للقول بأن ضبطها مشروعا " فإن هذا الذى أثبتته الحكم يجعل من النادى عللا عاما يغشاه الجمهور بلا تفريق فإذا دخله أحد رجال الضبط بغير إذن النيابة العامة كان دخوله مبررا لما هو مقرر من أن لرجل السلطة العامة فى دائرة اختصاصه دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القانون واللوائح وهو إجراء إدارى أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة ويكون له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التى يشاهدها فى حالة تلبس.

الطعن رقم ٣٠٨١٢ لسنة ٦٧ قضائية جلسة ١٨ - ٤ - ٢٠٠٧

تفتيش - تفتيش إدارى - تفتيش وقالى - دخول صالة المطار

القاعدة:

- من حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وتقرير المعمل الكيماوى عرض للدفع ببطلان التفتيش الواقع على المتهم لحصوله فى غير الأحوال المصرح بها قانونا بقوله " بأن المتهم بحر

إرادته وكامل رغبته طلب الدخول إلى صالة المسافرين لتوديع أحد معارفه حتى أنه استأذن المقدم - المختص - في ذلك وأذن له - فأخضع المتهم نفسه بذلك لكافة الإجراءات الأمنية المعمول بها لدخول صالة السفر فإذا أصدر جهاز كشف الأشياء المعدنية عن أنه يحمل أشياء معدنية كان عليه أن يخرج ما يحمله منها. أما وأنه أخرج كل ما محوزته وتحمله جيوبه من أشياء فهذا شأنه فإذا ما تلاحظ للضابط أن ضمن ما أخرج غلبتين سجائر شكلها غير طبيعي ومنبجعة انبعاجا ملحوظا كان أيضا من مقتضيات التأمين المفروضة عليه في مناسبة تواجده في هذا المكان أن يتأكد مما تحويه وأنه لا يعرض وسيلة السفر والمسافرين لأي خطر فإذا ما ثبت له أنها ليست أدوات تدخين كما قرر المتهم وإنما هي لفافات وسيجارة وتحوي نبات الحشيش فإن ضبطه للمتهم بهذه الظروف يكون ضبطا صحيحا لا بطلان يشوبه أو تجاوز تطمئن إليه المحكمة وإلى شهادته في التحقيقات ومن ثم يكون الدفاع جديران بالالتفات عنهما". لما كان ذلك، وكان من المقرر أن التفتيش الذي يجريه الضابط بحثا عن أسلحة ومفرقات تأمينا للمطارات من حوادث الإرهاب لا مخالفة فيه للقانون. إذ هو من الواجبات التي تملئها عليه الظروف التي يؤدي فيها هذا الواجب بناء على التعليمات الصادرة إليه في هذا الشأن - فهو بهذه المثابة لا يعد تفتيشا بالمعنى الذي قصد الشارع اعتباره عملا من أعمال التحقيق يهدف إلى الحصول على دليل من الأدلة ولا تملكه إلا سلطة التحقيق أو بإذن سابق منها، وإنما هو إجراء إداري تحفظي لا ينبغي أن يختلط مع التفتيش القضائي ولا يلزم لإجرائه أدلة كافية أو إذن سابق من سلطة التحقيق - فإذا أسفر التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع في ذاته ولم يرتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة. وإذ التزم الحكم المظنون فيه هذا النظر - فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويصحى ما ينعم الطاعن على الحكم على النحو المار بأسباب طعنه في غير عمله مما يتعين معه القضاء برفض الطعن.

الطعن رقم ٢٦٤٧٢ - لسنة ٦٧ ق - تاريخ الجلسة ١٢ - ١٠ - ٢٠٠٥

**التفتيش داخل الدائرة الجمركية قاصر على موظفي الجمارك دون غيرهم من
مأموري الضبط**
الموجز:

- تلبس - تفتيش - تفتيش إداري - موظفي الجمارك
- التلبس . حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها .
طرق الضابط بيده على جسم السيارة وسماعه لصوت يدل على وجود
جسم آخر بين صاج السيارة .
غير كاف لتوافر حالة التلبس . علة ذلك ؟
التفتيش داخل الدائرة الجمركية قاصر على موظفي الجمارك دون غيرهم
من مأموري الضبط
لقضائي . اساس ذلك ؟
تفتيش الطاعن وسيارته من قبل ضابطين من غير موظفي الجمارك في غير
حالات التلبس . غير
جائز . مخالفة ذلك . خطأ في القانون

الطاعنة

- من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها،
وكان مؤدى الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه لا ينبع عن أن الطاعن
شوهد في حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٠ من
قانون الإجراءات الجنائية وليس صحيحا في القانون ما ساقه الحكم - تدليلا
على قيام حالة التلبس - من أن الضابط بطرقه علي جسم السيارة وسماعه
لصوت يدل على وجود جسم آخر بين صاج بابها وتجليده الداخلي يكفي
كدلائل على اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه ذلك بأن الطاعن لم يقم بما يثير
شبهة مأمور الضبط القضائي طواعية واختيارا حتى يقوم بتفتيش سيارته،
وإذ كان قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نص في
مادته السادسة والعشرين على أن "لموظف الجمارك الحق في تفتيش الأماكن
والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفي الأماكن والمستودعات

الخاضعة لإشراف الجمارك، وللجمارك أن تتخذ التدابير التي تراها كفيلة بمنع التهريب داخل الدائرة الجمركية " قد أفصح عن أن الغاية من التفتيش الذي تجريه الجمارك وفقا لأحكام هذه المادة هو منع التهريب داخل الدائرة الجمركية وأنه تفتيش من نوع خاص لا يتقيد بقيود القبض والتفتيش المنظمة بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وبما توجبه المادة ٤١ من الدستور من استصدار أمر قضائي في غير حالة التلبس، كما لم يتطلب المشرع توافر صفة مأمور الضبط القضائي فيمن يجري التفتيش من موظفي الجمارك، ومن ثم فقد قصر المشرع حق إجراء التفتيش - داخل الدائرة الجمركية - على موظفي الجمارك وحدهم دون أن يرخص بإجرائه لمن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى على غرار ما نص عليه في المادة ٢٩ من ذات القانون على أن "لموظفي الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى حق مطاردة البضائع المهربة ولهم أن يتابعوا ذلك عن خروجها من نطاق الرقابة الجمركية ولهم أيضا حق المعاينة والتفتيش على القوافل المارة في الصحراء عند الاشتباه في مخالفتها لأحكام القانون ولهم في هذه الأحوال حق ضبط الأشخاص والبضائع ووسائل النقل واقتيادهم إلى أقرب فرع للجمارك ". لما كان ذلك، وكان قانون الجمارك قد خلى من نص يخول مأموري الضبط القضائي من غير موظفي الجمارك حق التفتيش داخل الدائرة الجمركية في غير حالة التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها في المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية إلا بأمر قضائي، وكان الثابت أن من أجرى تفتيش الطاعن وسيارته ضابطين من غير موظفي الجمارك دون استصدار أمر قضائي ودون قيام حالة من حالات التلبس فإن ما وقع على الطاعن هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له من القانون، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وكان ما أورده تبريرا لاطراحه دفاع الطاعن بطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدي إلى ما رتبته عليه فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٥٧٦٦ لسنة ٧٦ قضائية جلسة ١٢ - ٢ - ٢٠٠٧

تفتيش - تفتيش السيارات

القاعدة:

- من المقرر إنه ولئن كان من المقرر أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة للسيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون ما دامت في حيازة أصحابها، أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التي كان الطاعن ضمن راعيها - فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور التي تمنع استعمال السيارات في غير الغرض المخصص لها وهو في مباشرته لهذا الإجراء إنما يقوم بدوره الإداري الذي خوله إياه القانون، إلا أن ذلك مشروط بمراعاة ضوابط الشرعية المقررة للعمل الإداري، فلا بد أن يستهدف مصلحة عامة وأن يكون له سند من القانون وأن يلتزم في مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية وإلا وصف عمله بعدم المشروعية والانحراف بالسلطة، وإذا كان البين مما سرده الحكم المطعون فيه أن ضابط الواقعة استوقف السيارة الأجرة - التي كان يستقلها الطاعن - لمباشرة اختصاصه الإداري في الإطلاع على تراخيصها بيد أنه جاوز في مباشرته لهذه الإجراء الإداري حدود غرض المشرع من منحه هذه الصلاحية ولم يلتزم في مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية بأن تعرض لحرية الأشخاص ومد بصره إلى ما يحملونه واستكشف الأشياء المغلفة غير الظاهرة دون مبرر، فإن تجاوزه حدود الإطلاع على تراخيص السيارة إلى التحقق من شخصيات ركبائها وعه في أمتهتهم المغلفة يتسم بعدم المشروعية وينطوي على المحراف بالسلطة.

الحكم رقم ٨٩٨١ - لسنة ٧٤ ق - تاريخ الجلسة ٢٦ - ١٧ - ٢٠٠٥

الموجز:

- تفتيش " التفتيش بغير إذن " " قانون " تفسيره "

القاعدة:

- لما كان الثابت مما حصله الحكم وأورده في مدوناته أن المحكوم عليه لم

يصدر أمرا بالقبض عليه وإنما توجه الضابطان لتنفيذ العقوبة المقضي بها بالحبس والغرامة في حكم غير واجب النفاذ أو تحصيل الغرامة في ذات الحكم والتي لا تقتضي القبض على المحكوم عليه وانتهى إلى بطلان القبض والتفتيش فإنه يكون قد اقترن بالصواب فيما قضى به من براءة المطعون ضده استنادا إلى بطلان تفتيشه وبطلان الدليل المستمد منه.

الطعن رقم ٩٨٠٧ لسنة ٦٣ في جلسة ١٤ - ٧ - ٢٠٠٢

الموجز:

- تفتيش - قبض - تفتيش وقائي

- جريمة قيادة مركبة آلية بسرعة تتجاوز الحد الأقصى أو قيادتها وهي غير مرخص بها وجريمة عدم تقديم البطاقة الشخصية لمندوب السلطات العامة من غير الجنائيات والجنح التي تجيز القبض والتفتيش الوقائي . مخالفة ذلك : خطأ في تطبيق القانون وتاويله . أساس ذلك وعلمته ؟

الفاصلة :

لما كانت المادة ٧٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ قد عاقبت بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قاد مركبة آلية بسرعة تتجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة وكذا من قادها وهي غير مرخص بها فضلا عن أن الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ في شأن الأحوال المدنية قد أوجبت على كل مواطن تقديم بطاقته الشخصية إلى مندوبي السلطة العامة متى طلب إليه ذلك ، وكانت المادة ٦٨ في فقرتها الثانية من القانون ذاته قد عاقبت كل مخالف لذلك النص بالغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائتي جنيه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن الضابط قد قام بتفتيش الطاعن عقب مشاهدته له يقود دراجته البخارية بسرعة كبيرة وعدم تقديمه لرخصة التسيير وكذا بطاقة تحقيق شخصيته لعدم حملها ولم تكن هذه الجرائم من الجنائيات والجنح التي تبرر القبض والتفتيش مما كان لازمه عدم جواز قيام الضابط بالقبض على الطاعن وتفتيشه وقائيا فان الحكم إذ خالف هذا النظر وجرى في قضائه على صحة هذا الإجراء

يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٧٢ ق جلسة ١٥ - ٢ - ٢٠٠٥

الموجز:

- قبض - تفتيش " التفتيش بقصد التوفى "

- جواز القبض على المتهم وإيداعه سجن القسم يميز تفتيشه . أساس ذلك ؟ الفصل فيما إذا كان من قام بإجراء التفتيش قد تجاوز مقتضاه . موضوعي . لإقرار المحكمة لما اتخذته من إجراء . أثره : عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض .

القاضية:

- من المقرر أنه ما دام من الجائز لرجل الضبط القضائي قانونا القبض على الطاعن وإيداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٣٤ ، ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يجوز تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ . من ذلك القانون . وإذا كان الطاعن لا ينازع في حق أمين الشرطة في تفتيشه عند إدخاله سجن القسم وإنما يثير أنه جاوز في تنفيذ ذلك الإجراء ما كان يقتضيه ، ولما كان الفصل فيما إذا كان من قام بإجراء التفتيش قد التزم حده أو جاوز غرضه متعسفا في التنفيذ ، من الموضوع لا من القانون وكانت المحكمة قد أقرته فيما اتخذته من إجراء فلا تجوز مجادلتهما في ذلك أمام محكمة النقض ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم لا يكون له محل .

الطعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ٤ - ٤ - ١٩٩٩

الموجز:

- سجون - تفتيش " التفتيش الوقائي "

- حق ضباط السجون تفتيش من يشتبهون في حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن . ولو كان من غير المسجونين .

القاضية:

لما كانت المادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن

تنظيم السجون تنص على أن " لضباط السجن حق تفتيش أى شخص يشبه فى حياته أشياء ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم " ، و كان الطاعن لا ينازع فى أن الضبط تم أثناء وجوده داخل السجن مما كان يبيح لضباط السجن الذى أشبهه فى أمره أن يقوم بتفتيشه إعمالاً للنص سالف الذكر ، الذى لا يفرق فى شأن جواز التفتيش بين المسجونين و غيرهم من الموجودين داخل السجن ، فإن ما ينعاه الطاعن من بطلان تفتيشه يكون غير سديد .

الطعن رقم ١١٢٤٧ لسنة ٦٠ ق ، جلسة ١١ - ١٢ - ١٩٩١

الموجز:

- دستور - تفسيره - تفتيش " تفتيس المساكن "

القاعدة:

- لما كان الدستور القائم قد نص فى المادة ٤٤ منه على أن " للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون " وهو نص عام مطلق لم يرد عليه ما يخصه أو يقيد به مما مؤداه أن هذا النص الدستوري يستلزم فى جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائي المسبب وذلك صوناً لحرمة المسكن التي تنبثق من الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوي إليه وهو موضع سره وسكنته ولذلك حرص الدستور على تأكيد حظر انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب وأن دخول مأمور الضبط منزل لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم لا يعد فى صحيح القانون تفتيشاً بل هو مجرد عمل مادي تقتضيه ضرورة تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه، أما التفتيش فهو البحث عن عناصر الحقيقة فى مستودع السر فيها، وهو إجراء من إجراءات التحقيق يستلزم صدور أمر قضائي مسبب بإجرائه. لما كان ذلك، وكان بين مما أورده الحكم رداً على الدفع على النحو المار ذكره أنه لم يصدر إذن من الجهة المختصة قانوناً بتفتيش مسكن الطاعن، وكان الحكم قد عول فى قضائه بإدانة الطاعن - من بين ما عول عليه - على الدليل المستمد من ذلك التفتيش مما لا يجوز الاستناد إليه كدليل فى الدعوى، فإنه يكون فضلاً عن قصوره فى التسبيب قد أخطأ فى

تطبيق القانون الذي يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٥ - ١٠ - ٢٠٠٠

الموجز:

- تفتيش " تفتيش المنازل "

- القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التي أحاطها بها الشارع تسقط برضاء اصحابها . الرضاء المعتبر في خذه الحالة . ماهيته ؟
عدم استظهار الحكم للشروط اللازمة لصحة الرضاء بالتفتيش . قصور .

القاعدة:

- إن القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التي أحاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضاء اصحابها رضاء حراً لا لبس فيه حاصلًا منهم قبل الدخول ، وبعد إلامهم بظروف التفتيش والغرض منه ، وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجراء ، ويستوي بعد ذلك أن يكون ثابتًا بالكتابة أو تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها . لما كان ذلك وكان البين من محضر الجلسة أن الطاعن دفع ببيان تفتيش مسكنه ، وكان الحكم المطعون فيه ولئن أورد في مدوناته أن تفتيش المسكن تم برضاء الطاعن وخلص إلى إدانته وعود - من بين ما حول - على ما أسفر عنه هذا التفتيش ، إلا أنه لم يستظهر الشروط اللازمة لصحة الرضاء بالتفتيش - متقدمة المساق - مما يعيبه بالقصور في التسيب الذي يطله .

الطعن رقم ٤٥٨٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢ - ٢ - ١٩٩٩

دخول المنازل . جوازه في حالة الضرورة . أساس ذلك

الموجز:

- تفتيش - دخول المنازل - حالة الضرورة - تلبس

- دخول المنازل . جوازه في حالة الضرورة . أساس ذلك ؟

صدر حكم على زوج الطاعنة . حالة ضرورة تبيح تعقبه ودخول منزله للقبض عليه .

مشاهدة الضابط للطاعة بصالة المنزل حال احرازها للفاقات المخدر ..
تتوافر به حالة التلبس .

مثال لتسيب سائق في الرد على الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش
لخصولهما بغير اذن النيابة العامة

القاعدة:

- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعة ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله "وحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش لمخالفته للدستور ولعدم صدور إذن من النيابة العامة بالقبض والتفتيش ولعدم وجود حالة من حالات التلبس فمردود عليه بأن ذلك القول مجرد قول مرسل لا دليل عليه من واقع الأوراق وأن الثابت من تلك الأقوال صدور حكم بمعاقبة وشهرته بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات بجلسة في الجناية لسنة ٢٠٠٥ قسم المقيدة برقم لسنة ٢٠٠٥ كلي بتهمة إحراز جوهر الحشيش المخدر بقصد التعاطي وهذا الحكم بتلك العقوبة خولت للنقيب ضابط مباحث قسم القبض على هذا المحكوم عليه وملاحظته في أي مكان لتنفيذ هذا الحكم وتحول لهذا الضابط دخول الشقة مسكن المتهم للقبض عليه تنفيذا لهذا الحكم وكان دخول الضابط لهذه الشقة مسكن المحكوم عليه مبررا قانونا تنفيذا للحكم المقضي به على المذكور كما سلف عملا بنص المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك أن دخول هذا الضابط الشقة مسكن المحكوم عليه سالف الذكر له مبرر قانوني كما سلف البيان وعندما أبصر هذا الضابط جوهر نبات الحشيش المخدر في طبق يجاوره ميزان ويجاور هذا الميزان لفاقات ورقية حوت جوهر نبات الحشيش المخدر وذلك بصالة تلك الشقة السالفة على النحو سالف البيان وهذا بذاته مما تتوافر معه حالة التلبس التي تحول لهذا الضابط القبض على المتهم الماثلة باعتبارها محرزة لهذا النبات المخدر المضبوط ومتابعة ضبط النقود وباقي المضبوطات على النحو سالف البيان وقد أكدت المتهمه انفرادها بإحرازها لجوهر نبات الحشيش المخدر المضبوط دون مشاركة زوجها سالف الذكر الذي كان غائبا وغير متواجد بالشقة مسرح عملية الضبط وهذا الحادث ذلك أن ما صادفه الضابط لدى مشاهدته من باب تلك الشقة المخدر على

النحو السالف يعد جريمة متلبسا بها وكان ذلك عرضا وحق له ضبطها ويترتب عليها كل ما يترتب على حالة التلبس من آثار وتلك الحالة أباحت وخولت لهذا الضابط القبض على المتهم الماثلة وضبط جوهر نبات الحشيش المخدر وباقى المضبوطات وذلك استنادا إلى القانون وليس استنادا إلى حق التفتيش بدخول المنزل وبالتالي تكون عملية القبض والضبط والتفتيش قد تمت وفق صحيح أحكام القانون ولا يشوبها ثمة بطلان ويكون هذا الدفع بغير سند". لما كان ذلك، وكان من المقرر أن دخول المنازل، وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالتي الغرق والحرق، إلا أن هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية، بل أضاف النص إليها ما شابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ومن شأنها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه وإذ كانت محكمة الموضوع قد رأت في نطاق سلطتها التقديرية أن صدور الحكم ضد زوج المتهم - بمثل حالة ضرورة - تبيح تعقبه أو دخول منزله بقصد القبض عليه لتنفيذ ذلك الحكم، وكان تقديرها في ذلك سائنا، فإنه لا تثريب عليه في هذا الخصوص، وإذ أ طرح الحكم الدفع ببطلان القبض والتفتيش بما أثبتته من توافر حالة الضرورة ضده التي تبيح دخول منزل الطاعنة بمناسبة تنفيذ ذلك الحكم فصح بذلك دخول منزل زوجها للقبض عليه، وما أورده، بعد ذلك من أسباب صحيحة يبرر تفتيش زوجة المتهم في المنزل لتوافر حالة التلبس في شأنها، فإن الحكم يكون براء من دعوى الخطأ في تطبيق القانون.

العلن رقم ٧١٢٦١ لسنة ٧٦ قضائية جلسة ٢ - ٥ - ٢٠٠٧

وجود المتهم في حالة غيبوبة . حالة ضرورة تبيح دخول المنزل لمساعدته وضبط ما يظهر عرضاً

الموجز:

- تفتيش - تفتيش المنازل - دخول المنزل - حالة الضرورة

- تفتيش المنازل . من إجراءات التحقيق . إجراؤه بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها .

وجود المتهم في حالة غيبوبة . حالة ضرورة تبيح دخول المنزل لمساعدته

وضبط ما يظهر عرضاً من جرائم .

مثال : لتسيب سائق للرد على الدفع ببطان التفتيش في جريمة إحراز مخدر .

القاعدة:

- لما كان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله " أن الثابت للمحكمة من أقوال شهود الإثبات التي تطمئن إليها المحكمة أن المتهم كان في حالة شبه غيبوبة تستوجب التدخل لمساعدته بإسعافه حتى يتم إنقاذه وهي من الحالات التي تحول لرجال السلطة الدخول في أي محل مسكون إعمالاً لنص المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية وإذ دلف شهود الإثبات إلى داخل الحجرة التي يقيم بها المتهم وصولاً للغاية من ذلك وهي مساعدته بإسعافه حتى يتم إنقاذه من الحالة التي شاهدها عليها وهي شبه الغيبوبة وإثناء ذلك ظهرت لهم عرضاً دون أي بحث من جانبهم نبات الحشيش المخدر " البانجو" بداخل علبة السردين وبعض من السجائر الملفوفة والمتخلط بتبغها أجزاء من ذات النبات المخدر ولم يكن بالحجرة محل الضبط سوى المتهم والذي كان قد أغلقها من الداخل بمفتاحها تاركا المفتاح بكالون الباب من الداخل، وكان التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومن ثم فقد توافرت حالة التلبس مما يبيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه ومن ثم فإن ما أثاره ضابط الواقعة شهود الإثبات من إجراءات مع المتهم من ضبط المخدر المضبوط والقبض على المتهم وتفتيشه يكون في نطاق السلطة المخولة لهم قانوناً ويتفق وصحيح القانون ومن ثم يكون الدفع على غير سند من الواقع والقانون متعيناً رفضه "، وكان الأصل أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة في مستودع السر ولا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها، أما دخول المنازل لغير تفتيشها فلا يعد تفتيشاً بل هو مجرد عمل مادي قد تقتضيه حالة الضرورة ودخول المنازل وإن كان محظوراً على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون، وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل، وحالتي الحريق والغرق، إلا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية بل أضاف النص إليها وما شابهها من الأحوال التي

يكون أساسها قيام حالة الضرورة بحيث يمكن أن يكون من بينها وجود المتهم
بجالة غيبوية في منزله وحده بحيث لا يستطيع أن يطلب المساعدة وتبين رجال
السلطة العامة ذلك. وكان ما أورده الحكم على النحو آتف البيان كاف
وسائق في الرد على دفع الطاعن ويضحى منعه في هذا الشأن غير قويم.

الطعن رقم ٦٤٠١١ لسنة ٢٦ قضائية جلسة ٢ - ٥ - ٢٠٠٧

الموجز:

- تفتيش " التفتيش بأن " - دفع " الدف ببطلان إذن التفتيش "
- الدفع ببطلان إذن التفتيش . من الدفع القانونية المختلطة بالواقع .
- عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟

وجوب إيداء الدفع ببطلان إذن التفتيش فى عبارة صريحة تشمل على بيان المراد فيه .

القائمة:

- إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش، وكان هذا الدفع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز اثارته لأول مره أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ولا يقدح فى ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته أن " الضبط تم قبل تحرير محضر التحريات بأن التحريات كانت خاصة بالتهم الأول وحده " إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح ببطلان إذن التفتيش الذى يجب إيدأؤه فى عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه.

الطعن رقم ١١٨٤٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩ - ١٢ - ١٩٩٣

الموجز:

- تفتيش " إذن التفتيش "

- الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع .
- شرط إثارته لأول مرة أمام النقض وعلته ؟

القاعدة:

- من المقرر أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفع القانوني المختلطة بالوقائع التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع . به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة - محكمة النقض - ولما كان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع ببطلان إذن رئيس المحكمة بضبطه وتفتيشه وتسجيل المحادثات لعدم اختصاص مصدره ولخلوه من تاريخ إصداره وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

طعن رقم ١٧٤١٣ لسنة ٦٤ قضائية جلسة ٢٦ - ٩ - ١٩٩٦

الموجز:

- لا صفة للطاعن في الدفع ببطلان تفتيش مسكن غير مملوك له أو له بحيازة فيه .

القاعدة:

- لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المسكن الذي جرى تفتيشه لم يكن مملوكا للطاعن أو حائزا له فلا صفة له في الدفع ببطلان تفتيشه ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الصدد في غير محله .

الطعن رقم ٨٨٢٨ لسنة ٦٠ قضائية جلسة ١٢ - ١٠ - ١٩٩٧

الموجز:

- تفتيش مأمور الضبط القضائي لأنثى في موضع يعد عورة . يوجب إعمال المادة ٤٦ إجراءات جنائية .

إصطحاب مأمور الضبط القضائي أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى غير واجب . حد ذلك .

إثبات الحكم سقوط بعض المخدرات من ملابس الطاعنة حال رؤيتها الضابط وعثره على بعضها الآخر بمخدعها . قضاءه برفض الدفع ببطلان

التفتيش لعدم اصطحاب انثى وقت تنفيذه . صحيح .

القاعدة:

- من المقرر ان مجال اعمال حكم المادة ٤٦ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية ان يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الانثى فى موضوع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ، ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة التى يחדش حيائها اذا مس وكان القانون لم يوجب على مأمور الضبط القضائي اصطحاب انثى عند انتقاله لتنفيذ اذن بتفتيش انثى اذ ان هذا الالتزام مقصور على اجراء التفتيش ذاته فى المواضيع سالفة البيان ، وكانت المحكمة قد اثبتت فى حكمها - فى حدود سلطتها التقديرية - ان المخدر بعضه سقط من ملابس الطاعنة وقت رؤيتها دخول الضابط للمسكن وبعضها الاخر عثر عليه بحجرة نومها . فانه لا تريب عليها ان هى رفضت الدفع بطلان التفتيش المؤسس على عدم اصطحاب الضابط لانثى وقت تنفيذ اذن التفتيش . ومن ثم فان ما تثيره الطاعنة فى هذا الصدد لا يكون له محل .

الطعن رقم ١٩٨٤٠ لسنة ٦٥ قضائية جلسة ١٩ - ١٠ - ١٩٩٧

الموجز:

- تفتيش

- تقدير جلية التعريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوع .

- صدور الاذن بالتفتيش استنادا الى ما جاء بالتحريات من أن الطاعن وآخر يحوزان ويحوزان المواد المخدرة . الادعاء بأن الاذن صدر عن جريمة مستقبلية . غير صحيح . اطراح الحكم الدفع بطلان اذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون . النعى على الحكم فى هذا الشأن غير مقبول .

- التقرير بالطعن من رئيس نيابة دون الافصاح عن صفته فيه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . ولو كان من قرر به ذي صفة فعلا . مادام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة . علة ذلك .

- إشراك أكثر من واحد من غير المستشارين فى تشكيل محكمة الجنايات . أثره : بطلان تشكيلها . المادة ٣٦٧ إجراءات . تشكيل محكمة الجنايات من

إثنين من مستشارى محكمة الاستئناف ورئيس بالمحكمة الابتدائية . صحيح .
إيراد صفة الأخير فى الديباجة أنه قاضى . خطأ فى الكتابه وزلة قلم .
العبرة فى الكشف عن صحة الحكم بمحققة الواقع .

- وزن اقوال الشهود وتقديرها موضوعى . اخذ المحكمة بشهادة شاهد
مفاده . تاخر الشاهد فى الادلاء بشهادته لايمنع المحكمة من الاخذ بها تقدير
الدليل تستقل به محكمة الموضوع .

- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش ، موضوعى .

القاعدة:

- لما كان الطعن قد قرر به من رئيس نيابة ، لم يفصح - فى التقرير - عن
دائرة إختصاصه الوظيفى ، وبالتالي صفته فى الطعن فى الحكم ، فإن الطعن
يكون قد قرر به من غير ذى صفة ، ولا يغنى فى هذا الصدد أن يكون
الطعن قد قرر به من ذى صفة فعلاً ما دام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه
الصفة ، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق
الإجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند
الوحيد الذى يشهد بصدور العمل الإجرائى ضمن صدر منه على الوجه
المعتبر قانوناً ، فلا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير
مستمد منه ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً.

- من المقرر أن القانون لا يرتب بطلان تشكيل محكمة الجنائيات إلا فى
الحالة التى تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين - على ما ورد
بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية - وكان يبين
من الحكم المطعون فيه أنه صدر من هيئة مشكلة من إثنين من مستشارى
محكمة الاستئناف ، ومن الاستاذ وهو - على ما أفادت به نيابة
النقض الجنائى - رئيس بالمحكمة الابتدائية ، يوم إصدار الحكم ، ولا يغير
من ذلك ما ورد فى ديباجته من أن العضو المذكور " قاضى " ، إذ أن ذلك
يعد مجرد خطأ فى الكتابة وزلة قلم لا تخفى ، ولما كانت العبرة فى الكشف
عن صحة الحكم هى بمحققة الواقع وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى
الواقع من هيئة مشكلة وفق قانون الإجراءات الجنائية ، فإن ما ينعاه الطاعن
فى هذا الصدد بدعوى البطلان يكون فى غير محله.

-من المقرر أن لحكمة الموضوع كامل الحرية فى تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وفى قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها دلالة على أنها لم تعتد بدفاع الطاعن.

-من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكّل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن ، كما هو الحال فى الدعوى ، فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

-من المقرر أن القانون لا يوجب حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه مراقبة الأشخاص المتحرى عنهم أو أن يكون على معرفة سابقة بهم بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه إقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه من معلومات.

-لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته - بما لا ينازع الطاعن فى صحة إسناد الحكم بشأنه - أن الرائد قد إستصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن - الطاعن وآخر يحوزان ويعرزان المواد المخدرة فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، وإذ إنتهى الحكم إلى أطراح الدفع بطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديناً.

طعن رقم ٢٢٢٨١ لسنة ٦٢ قضائية جلسة ٢٠-٩-١٩٩٥

الموجز:

- قبض - دفع

القائمة:

- لما كان ما عول عليه الحكم في تأسيس رفضه للدفع بعدم الاختصاص من أن أمر القبض على الطاعتين الصادر من نيابة وضبطهما بدائرتها يعقد الاختصاص لها بالتحقيق معهما في الجرائم المنسوب إليهما ارتكابها خارج اختصاص تلك النيابة ومحامتهما أمام محكمة جناياتها عملاً بالمادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية مردوداً بأن الشارع حدد اختصاص كل عضو من أعضاء النيابة العامة بمحدود الدائرة التي يعمل بها دون ما يقع خارجها واستثني من ذلك صدور نذب له من الجهة صاحبة الاختصاص في ذلك، أو أن يشرع في تحقيق واقعة داخلية في دائرة اختصاصه واقتضت ظروف التحقيق القيام بعمل من أعماله خارج هذه الدائرة وكان الوقائع المنسوبة للطاعتين - حسبما تكشف عنه مدونات الحكم - قد تمت في دائرة نيابة وكان أمر القبض الصادر في حق الطاعتين قد صدر من نيابة غير مختصة وخلت مدونات الحكم من سند قانوني لإصداره فإنه يكون باطلاً ولا يعطي تلك النيابة اختصاصاً بتحقيق ما وقع خارج دائرتها وبالتالي فإن ما ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص يكون غير صحيح قانوناً.

الطعن رقم ١١٧٩٦ لسنة ٧٢ ق جلسة ١٦ - ١٢ - ٢٠٠٢

الموجز:

- قبض - إجراءات " إجراءات التحقيق "

- قبض - دفع " الدفع بطلان القبض "

القائمة:

- لما كان البين من المقررات المضمومة أن القبض على المتهم قد تم نفاذاً لأمر صادر من سلطة التحقيق حسب الثابت بتحقيقات النيابة العامة ومن ثم فإنه قد صدر وفقاً للسلطات المخولة للنيابة العامة وحقوقها المقررة وهي تؤدي وظيفة قاضي التحقيق ومنعي الطاعن الأول في هذا الشأن يكون لا

محل له.

- لما كان الدفع ببطلان القبض لوقوعه قبل صدور الأمر به من السلطة المختصة قانونا يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الأمر الصادر به أخذا بالأدلة التي أوردتها المحكمة، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٣٦٦٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٢ - ٣ - ٢٠٠١

الموضوع ، و الموجز :

- استدلالات. حكم (تسييبه.تسييب معيب).قبض.دفع.

-القبض على شخص . ماهيته ؟ بطلان القبض . مقتضاه : عدم التعويل في الإدانة على اى دليل مستمد منه ولا على شهادة من اجراء . استخلاص الحكم عدم صحة الدفع ببطلان القبض تأسيسا على أن ما قام به الضباط مجرد استدعاء للطاعنين خلافا لما نقله من اقواله بالقبض عليهم مبرا ذلك ، انه خطأ مادی . دون ان يورد الأفعال التى قام بها . قصور

القائمة

- لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن عرض للدفع ببطلان القبض والاعتراف ورد عليه في قوله: "الثابت أن الشاهد الثاني بصفته من مأموري الضبط القضائي قد تلقى بلاغا عن جريمة انقطاع الاتصالات الهاتفية من جراء السرقة لذلك فلا تثريب عليه إن هو استدعى المتهمين المذكورين لمواجهتهما وسؤالهما عن الاتهام الذي قام حولهما عن سرقة الكابل فاعترفا له بهذه السرقة. فلا يعد ذلك قبضا بالمفهوم القانوني وأن وصفه الشاهد الثاني خطأ بأنه قبض إذ لا يعدو استدعاء وفقا لحكم المادة ٢٩ السالف الإشارة إليها لذا فإن اعترافهما له يأتي صحيحا قانونا". لما كان ذلك، وكان من الواجبات المفروضة قانونا حل مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرؤوسيههم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعملون بها بأية كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت ونفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي

يشاهدونها بأنفسهم، كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تحول مأموري الضبط القضائي أثناء جميع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك. وكان القبض على الشخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد. كما أنه من المقرر أن بطلان القبض مقتضاه قانونا عدم التمويل في الحكم بالإدانة على أي دليل مستمد منه وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان القبض - على النحو المار بيانه - بأن ما قام به مأمور الضبط القضائي هو مجرد استدعاء للطاعين لسؤالهما عما أسفرت عنه التحريات التي أجراها وأن ذلك لا يعد قبضا في مفهوم القانون. خلافا لما نقله عن ذلك الضابط أن ما قام به هو قبض، مبررا ما انتهى إليه بأن قول الضابط ذلك مجرد خطأ، على الرغم من الفارق بين الاستدعاء والقبض والآثار القانونية المترتبة على كل منهما، دون أن يسوغ ما انتهى إليه بأن يورد الأفعال التي قام بها الضابط حتى يمكن التعرف على حقيقتها وما إذا كانت مجرد استدعاء للطاعين أو تقييد لحريةهما - الأمر الذي يعيبه بالقصور والذي يعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها فيما يثيره الطاعنان بوجه الطعن.

الطعن رقم ٢٢٥٩٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ٥ - ١ - ٢٠٠٠

مأمور الضبط القضائي (اختصاص - الاختصاص المحلي)

الموضوع، و الموجز؛

اختصاص - الاختصاص المحلي

- قيام وكيل النيابة بإجراء تحقيق في جريمة وقعت في دائرة اختصاصه المكاني يميز له تعقب المتهم ومتابعة التحقيق في مكان آخر غير الذي بدأ به ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني . مادامت ظروف التحقيق ومقتضياته استوجبت متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة .

القاعدة؛

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى بدأ وكيل النيابة المختص

في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته استوجبت متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة. فإن هذه الإجراءات التي بداتها سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة تمييز للمحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق في مكان آخر غير الذي بدأه ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني ومن ثم تكون هذه الإجراءات كلها صحيحة .

الطعن رقم ١٨٨٢٧ لسنة ٧٣ ق جلسة ١٩ - ١٢ - ٢٠٠٤)

الموضوع ، و الموجز :

- مأمورو الضبط القضائي " إختصاصهم "
- لضباط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم المنصوص عليها من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠. أساس ذلك ؟

القائلة :

- لما كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها قد جرى نصها على أنه " يكون لمديرى إدارتى مكافحة المخدرات فى كل من الإقليمين وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الثانئين صفة مأمورى الضبطية فى جميع أنحاء الاقليمين ، فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون - فلن ضباط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالقاهرة العقيد يكون قد أجرى التفتيش فى حدود إختصاصه النوعى والمكانى الذى ينسبط على كافة أنحاء الجمهورية وبغض النظر عن كونه يعمل بقسم النشاط الخارجى بالإدارة الما ذكرها ذلك بأن المادة ٤٩ من قانون مكافحة المخدرات المشار إليها منحت جميع الضباط العاملين بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات سلطة عامة وشاملة فى ضبط جميع الجرائم المنصوص عليها فى القانون سالف الإشارة، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره لضابط غير مختص نوعياً بالضبط فإنه يكون قد إنتزم صحيح القانون ويضحي النعى على الحكم فى هذا الشأن غير قويم .

الطعن رقم ٢٤٧٢ لسنة ٦٢ ق، جلسة ٢ - ٢ - ١٩٩٤

تجاوز مأمور الضبط القضائي لإختصاصه المكاني بغير ضرورة . غير جائز

الموضوع ، و الموجز :

- مأمور الضبط القضائي - إختصاص مكاني - قبض - تفتيش

- مأمورو الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم . خروجهم من دائرة اختصاصهم . اثره : اعتبارهم من رجال السلطة العامة المشار اليهم في المادة ٣٨ إجراءات .

تجاوز مأمور الضبط القضائي لإختصاصه المكاني بغير ضرورة . غير جائز . الدفع ببطلان القبض والتفتيش لتجاوز مأمور الضبط القضائي اختصاصه المكاني جوهرى . وجوب التعرض له والرد عليه . اغفال ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع .

القاعدة:

- لما كان الين من المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن محامي الطاعن قدم مذكرة بدفاعه دفع فيها ببطلان القبض والتفتيش لتجاوز مأمور الضبط القضائي اختصاصه المكاني والوظيفي . لما كان ذلك، وكان الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه يعتبر من رجال السلطة العامة الذين أشار إليهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وأنه لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يتجاوز اختصاصه المكاني إلا لضرورة، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه - وهو دفاع جوهرى يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائفة - على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه في الإدانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط الأدوية موضوع الجريمة، فإنه يكون قد تعيب بالقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٠٤٠٥ لسنة ٧٠ قضائية جلسة ٢ - ١٠ - ٢٠٠٦

الموضوع ، و الموجز :

- مأمورو الضبط القضائي " اختصاصهم " - استجواب
- لمأمور الضبط القضائي سؤال المتهم عن التهمة المسندة إليه دون استجوابه وإثبات يجيب به التهم بمحضه . أساس ذلك ؟
- للمحكمة الاستناد فى حكمها إلى ما ورد بمحضر الاستجواب . شرط ذلك ؟
- للمحكمة التعويل على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات . متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقتها للحق والواقع .

الفتاوى :

لما كان الطاعن لا يمارى فى أنه سئل من مأمور الضبط القضائي بمحضر جمع الاستدلالات عن التهمة المسندة اليه ولا يدعى خلاف ما أثبتته فى محضره من إقراره له عند مواجهته بالمضبوطات والمواد المخدرة بإحرازه لها وكان الحكم قد أورد مؤدى ذلك الإقرار الغير قضائي سواء فى تحصيله لواقعة الدعوى أو فى إيرادها لأقوال شاهد الإثبات ثم أورد مؤداه فى بيان كاف فإن ما يثيره الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور والخطأ فى الإسناد لا يكون له محل .

ملعن رقم ٢٦٢٩٧ لسنة ٦٤ القضائية جلسة ٢٢ - ١٢ - ١٩٩٦

الموضوع ، و الموجز :

- إستدلالات - مأمورو الضبط القضائي
- الواجبات المفروضة على مأمور الضبط القضائي فى دوائر اختصاصهم ماهيتها ؟

الفتاوى :

-من المقرر أن من الواجبات المفروضة قانوناً على مأمورى الضبط القضائي فى دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد إليهم بشأن الجرائم ، وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرءوسيههم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلمون بها بأية كيفية كانت ، وأن

يتحصلوا على جميع الإيضاحات ، والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم ، كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تحول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها ، وأن يسألوا المتهم عن ذلك.

ملعن رقم ٢٩٧٧ لسنة ٦٤ قضائية جلسة ٨ - ١ - ١٩٩٦

الموضوع ، و الموجز :

- مأمورو الضبط القضائي

- القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة للسيارات . نطاقه ؟ لمأموري الضبط القضائي إيقاف السيارات المعدة للإيجار للتحقق من عدم مخالفة أحكام المرور.

- مأمورو الضبط القضائي - تلبس

- تقدير توافر أو عدم توافر حالة التلبس . موضوعي . مثال لتسييب سائق لتوافر حالة تلبس في جريمة إحراز نبات مخدر.

- مأمورو الضبط القضائي - دفع

- إطراح الحكم الدفع ببطان القبض والتفتيش لعدم اختصاص مأمور الضبط مكانيا . استنادا إلى أنه لم يشترك في ضبط الطاعة . واقتصار دوره على الشهادة . صحيح.

القاعدة

- إن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون ظلما هي في حيازة أصحابها، أما السيارات المعدة للإيجار - كالسيارات التي كانت تستقلها الطاعة فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور.

- إن تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية

البحثة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب، ما دامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في منطق سليم واستدلال سائغ وبما يتفق وحكم القانون إلى مشروعية ما قام به رجل الضبط القضائي من إيقاف السيارة التي كانت تستقلها الطاعنة التي وضعت نفسها أثر ذلك موضع الريب على نحو برر استيقافها وأن حالة التلبس ترتبت على مشاهدة الضابط للنبات المخدر بعد أن سقط من لفافة داخل كيس تخلت عنه الطاعنة عن نزولها من السيارة. فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله.

- إذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش في شقه الخاص بعدم اختصاص مأمور الضبط - الشاهد الثاني - مكانيا بإجرائه وأطرحه استناداً إلى أنه لم يشترك في ضبط الطاعنة واقتصر دوره على الشهادة فقط مثل أحاد الناس، وكان ما رد به الحكم على الدفع سديداً..

الطعن رقم ١٠٧٤٨ لسنة ٦٧ في جلسة ٤ - ٥ - ١٩٩٩

الموضوع، والموجز:

- مأمور الضبط القضائي

- لمأمور الضبط القضائي إيقاف السيارات المعدة للإيجار بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح أو البحث عن مرتكبي الجرائم. إثارة الطاعن بطلان الاستيقاف لانتفاء مبرراته. دفاع قانوني ظاهر البطلان. التفات الحكم عنه لا يعيبه.

القائمة

- من المقرر أن من حق مأمور الضبط القضائي إيقاف السيارة المعدة للإيجار حال سيرها في الطريق العام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها أو اتخاذ إجراءات لتحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه، فإن ما يثيره الطاعن من بطلان استيقاف الضابط للسيارة لانتفاء مبرراته لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان، ولا على المحكمة إن هي التفتت عنه ولم ترد عليه.

الموضوع ، والموجز :

مأموروا الضبط القضائي - إثبات " خبرة "

القاعدة :

- لما كان الحكم المطعون فيه قد تعرض للدفع ببطلان إجراءات أخذ العينة وأطرحه في قوله " وحيث إنه يجوز لمأموري الضبط القضائي الاستعانة بالخبراء في مرحلة جمع الاستدلالات ومن ثم فإن استعانة مأمور الضبط القضائي بالطبيب لأخذ عينة من رجوع معدة المتهم يكون قد تم بإجراءات صحيحة ومن مخصص به ويكون الدفع غير سديد " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تحيز لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفهايا أو بالكتابة بغير حلف مبن - كما أن ما يتخله مأمور الضبط القضائي المخول حق التفتيش من إجراءات لغسيل معدة المتهم بمعرفة طبيب المستشفى لا يعدو أن يكون تعرضا للمتهم بالقدر الذي يبيحه التفتيش ذاته ، وتوافر حالة التلبس في حقه بمشاهدة الضابط له وهو يتلع المخدر مقرا له بذلك خشية ضبطه مما لا يقتضي استئذان النيابة في إجراءاته . كما أن قيام الطبيب في المستشفى بإخراج المخدر من الموضع الذي أخفاه فيه المتهم لا تأثير له على سلامة الإجراءات ذلك أن قيامه بهذا الإجراء إنما يجري بوصفه خبيرا ولا يلزم في القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله في مكان معين أو تحت إشراف أحد . ومن ثم فإنه غير لازم طبقا لمؤدى نص الفقرة الثانية من المادة رقم ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية حضور عضو النيابة أثناء مباشرة الخبير لمهمته ما دام أن الأمر اقتضى إثباتا للحالة القيام بفحص وتجارب فنية . ومن ثم ، فإن المحكمة في طرحها لذلك الدفع تأسيسا على صحة إجراءات أخذ العينة تكون قد طبقت صحيح القانون ويكون النعي على حكمها في هذا الخصوص غير سديد .

الموضوع ، و الموجز :

- مأمور الضبط القضائي - محلات عامة - تفتيش
- إياحة دخول مأمور الضبط القضائي المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين .
- واللوائح . مقصور علي أوقات مباشرة عملها دون غيرها .

التامد

- لما كان من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين و اللوائح في الأوقات التي تباشر تلك المحال نشاطها عادة ، فلا يباح من حيث الزمان إلا أوقات العمل دون الأوقات التي تغلق فيها ، و إذ كان الين من المفردات المضمومة أن تفتيش محل المطعون ضده قد تم في الساعة الحادية عشر مساء من يوم ١٩٨٣/١٠/٣ و أن دفاع المطعون ضده قد قام على أنه فوجئ بعد غلق محله بقدوم رجال إدارة الضرائب على الإستهلاك و قيامهم بتفتيش محله بينما سار دفاع الطاعن بصفته على أن هناك رضاء بالتفتيش و لم يجادل في واقعة تفتيش المحل بعد إنتهاء تواعيد العمل . و لما كان الين أن التفتيش قد تم بغير إذن من المطعون ضده و بغير رضائه ، و من ثم يكون هذا الإجراء قد تم في غير الأحوال المصرح بها قانوناً و يكون الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى بطلان إجراءات التفتيش سديد في القانون .

الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٩ ق، جلسة ٣١ - ١ - ١٩٩١

الموضوع ، و الموجز :

- مأمور الضبط القضائي

- حق موظفي الجمارك الذين منحهم القانون صفة الضبط القضائي تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية . شرطه : قيام الشك لدى المأمور في البضائع أو الأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجد بتلك المناطق .
- كفاية أن لدى موظف الجمرک الذي له الضبط القضائي . حالة تتم عن شبهة تهريب جرمي ليكون له حق التفتيش . توافر قيود القبض والتفتيش المنصوص عليها في قانون الإجراءات . غير لازم .

الشبهة المقصودة . تعريفها؟

تقدير توافرها. منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع .
إثبات الحكم أن مأمور الجمرک قام بتفتيش سيارة الطاعن ومعه أعضاء
اللجنة من ضباط مباحث الميناء فى نطاق الدائرة الجمركية بعد ظهور
أمارات أثارت الشبهة لديه . كفايته ردا على الدفع ببطلان القبض والتفتيش

القاعدة:

- لما كان يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم
القوانين صفة الضبط القضائي فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش
الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى
حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع
والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب
بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون
الإجراءات الجنائية بل أنه يكفى أن تقوم لدى الموظف المسئول بالمراقبة
والتفتيش فى تلك المناطق حالة تنم عن شبهة فى توافر التهريب الجمركى
فيها فى الحدود المعرفة بها فى القانون . حتى يثبت له حق الكشف عنها . لما
كان ذلك، وكانت الشبهة المقصودة فى هذا المقام هى حالة ذهنية تقوم بنفس
المنوط بهم تنفيذ الجمركية يصح معها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب
من شخص موجود فى حدود دائرة المراقبة الجمركية وتقدير ذلك منوط
بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع ، ولما كان الحكم قد أثبت أن
التفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع ولما كان الحكم قد أثبت أن التفتيش
الذى وقع على سيارة الطاعن إنما تم فى نطاق الدائرة الجمركية وبعد ظهور
أمارات أثارت الشبهة لدى مأمور الجمرک مما دعاه إلى الاعتقاد بأن الطاعن
يحاول تهريب بضاعة بطريقة غير مشروعة فقام بتفتيش السيارة ومعه باقى
أعضاء اللجنة من ضباط مباحث الميناء على النحو الوارد فى مدونات
الحكم فإنه يكون على صواب فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان
القبض والتفتيش ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير مقبول .

الطعن رقم ٢١٦٨٧ لسنة ٦٠ ق ، جلسة ٢١ - ٥ - ١٩٩٢

الموضوع ، و الموجز :

- مأمورو الضبط القضائي

- تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التى يؤسس عليها طلب إذن التفتيش . غير لازم . له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو غيرهم .

مجرد الخطأ فى بيان محل إقامة المتهم . لا ينال بذاته من جدية التحريات .

- مأمورو الضبط القضائي

- عدم الإفصاح عن شخصية المرشد من مأمور الضبط القضائي . لا يعيب الإجراءات .

- مأمورو الضبط القضائي

- طريقة إذن التفتيش . موكولة إلى مأمور الضبط المأذون له .

تكليف المأذون له أحد زملائه بوزن المخدر المضبوط بإحدى الصيدليات . لاصب .

- مأمورو الضبط القضائي . استدالات

- بقاء شخصية المرشد غير معروفة وعدم إفصاح مأمور الضبط عنها . لا يعيب الإجراءات .

الخاصة :

- ان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه مراقبة الأشخاص المتحرى عنهم أو أن يكون على معرفة سابقة بهم على أن يتعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التفتيش بمعاونيه من رجال الشرطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه من معلومات وكان مجرد الخطأ فى بيان محل اقامه المتهم - بفرض حصول ذلك - لا يقطع بذاته فى عدم جدية التحرى .

- لا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا

يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهته .

- من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به مأمور الضبط مأذوناً به قانوناً يقترح أن يكون متروكة لرأى القائم به، ومن ثم فلا تثريب على الضابط إن هو رأى في سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به تكليف أحد زملائه بوزن المضبوط بإحدى الصيدليات، ومن ثم فلا يعيب الإجراءات - ففي الدعوى المطروحة - أن العقيد- المأذون له بالضبط والتفتيش عهد إلى زميله الرائد- بوزن المخدر المضبوط بإحدى الصيدليات.

- من المقرر أنه لا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد - إن وجد - غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهته.

الطعن رقم ٥٢٠٧ لسنة ٦٩٢ ق. جلسة ١٥ - ٢ - ١٩٩٤

الموضوع ، و الموجز :

- مأمور الضبط القضائي

- طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة الي رجل الضبط المأذون له . حقه .
أن يستعين في تنفيذ الإذن بأعوانه من رجال الضبط القضائي

القاعدة :

- إن طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكلة إلى رجل الضبط القضائي المأذون له يجرئها تحت إشراف سلطة التحقيق و رقابة محكمة الموضوع ، و أن له أن يستعين في ذلك بأعوانه . من رجال الضبط القضائي .

الطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق. ، جلسة ٧ - ١١ - ١٩٩١

الموضوع ، و الموجز :

مأمور الضبط القضائي - استدالات

- عدم ترتيب البطلان على عدم مراعاة أحكام المادة ٣٦ إجراءات .
تقدير سلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي - حق لمحكمة الموضوع

القاعدة:

- لما كان ما يثيره الطاعن بشأن بطلان محضر الضبط لخلوه من سؤاله وواجهته بالجنى عليه ، مردوداً بأنه لما كانت المادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية لم ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكامها مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي . و كان من المقرر أن المواجهة كالأستجواب هي من إجراءات التحقيق المحظور قانوناً على مأمور الضبط القضائي اتخاذها ، فإن يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً .

الطعن رقم ٩٥٨٨ لسنة ٦٠ ق ، جلسة ١٤ - ١١ - ١٩٩١

الطعن رقم ٩٦٧٩ لسنة ٦١ ق ، جلسة ١٢ - ٤ - ١٩٩٢

الموضوع ، والموجز :

- مأمورو الضبط القضائي .
- الحق المخول لمأموري الضبط بمقتضى المادة ٢٩ إجراءات - نطاقه ؟

القاعدة:

- من المقرر أن من الواجبات المفروضة على رجال الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤوسهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعملون بها بأي كيفية كانت وأن يستخلصوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو في نفي الوقائع المبلغ بها اليهم والتي يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تحول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ولما كان استدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعة وسؤالها عن الاتهام الذي حام حولها في نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع الاستدلالات لا يعتبر بمجرد تعرضها مادياً فيه ماساً بحريتها الشخصية .

الطعن رقم ٩٥٨٨ لسنة ٦٠ ق ، جلسة ١٤ - ١١ - ١٩٩١

الموضوع- مأمورو الضبط القضائي

القاعدة:

- من المقرر أن مأمور الضبط القضائي لا يتجرد من صفته في غير أوقات العمل الرسمية بل تظل أهليته لمباشرة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة حتى إن كان في أجازة أو عطلة رسمية ما لم يوقف عن عمله أو يمنح أجازة إجبارية.

الطعن رقم ٢٠٤٧٢ - لسنة ٧١ ق - تاريخ الجلسة ٠٥ - ١٠ - ٢٠٠٥

مأموري الضبط - حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق تكليف أي من مأموري الضبط القضائي ببعض ما يختص به . شرط ذلك

الموجز:

- حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق تكليف أي من مأموري الضبط القضائي ببعض ما يختص به . شرط ذلك وأساسه ؟
الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة . غير جائز . مثال

القاعدة:

- لما كانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تميز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه. فإن لازم ذلك أنه يتعين أن يقوم مأمور الضبط القضائي بنفسه بمباشرة الإجراء الذي ندب لتنفيذه أو أن يكون الإجراء قد تم على مسمع ومرأى منه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من أقوال المبلغ وعضو الرقابة الإدارية الذي تولى إجراءات القبض والتفتيش أن الأول أستعمل أجهزة التسجيل المسلمة إليه بمناسبة لقاءاته مع الطاعن وحضور الأخير إليه بالمحل، بينما كان عضو الرقابة الإدارية يكمن على مقربة منهما. يشرف على عملية التسجيل ويسمع حديثهما الذي إستبان منه طلب الطاعن وأخذ مبلغ الرشوة فأصرع عضو الرقابة بالقبض على الطاعن وضبط المبلغ بموزته. مما يفصح عن

استعمال المبلغ لأجهزة التسجيل تحت إشراف مأمور الضبط القضائي. ويسوغ به ما إنتهى إليه الحكم من رفض الدفع ببطلان هذا الإجراء. فإن ما يثيره الطاعن من أن استخدام المبلغ لأجهزة التسجيل بعيداً عن إشراف عضو الرقابة الإدارية يتمخض جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كما إرتسمت فى وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب، ومن ثم يكون هذا المنع فى غير محله.

الطعن رقم ١٧١١٨ لسنة ٦٤ قضائية جلسة ١٥ - ١ - ١٩٩٧

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
الباب الأول : ماهية جمع الاستدلالات	٥
الفصل الأول : مأمورو الضبط القضائي	٧
المبحث الأول : تحديد مأموري الضبط القضائي	٨
المطلب الأول : صلة أعمال مأموري الضبط القضائي بالأعمال القضائية	٩
المطلب الثاني : التمييز بين أعمال الضبط القضائي وأعمال الضبط الإداري	١٤
المطلب الثالث : إختصاص لمأموري الضبط القضائي	٢٠
الفصل الثاني : أهمية مرحلة الاستدلال	٢٣
الفصل الثالث : القواعد العامة لأعمال الإستدلال	٢٧
الباب الثاني : إلتزامات مأمور الضبط القضائي	٣٥
الفصل الأول : التزامات مأموري الضبط القضائي المتعلقة بالأعمال الفنية للوظيفة في مرحلة الإستدلال	٣٧

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: الإلتزامات المتعلقة بالواجبات العامة للوظيفية لمأموري الضبط القضائي في مرحلة جَمْع الاستدلالات	٤٩
الفصل الثالث: الإستعانة بمُرشد السرى	٥٥
الفصل الرابع: إلتزامات مأموري الضبط القضائي في مرحلة التحقيق	٦١
المبحث الأول: الإلتزامات المتعلقة بأعمال الفنيه للوظيفة	٦١
المطلب الأول: التزامات مأموري الضبط القضائي في حالة التلبس بالواقعة	٦٧
المطلب الثاني: التزامات مأموري الضبط القضائي في حالة الندب للتحقيق	٧١
المبحث الثاني: التزامات مأمور الضبط القضائي المتعلقة بالواجبات العامة للوظيفة في مرحلة التحقيق	٧٥
الفصل الخامس: الإلتزامات المتعلقة بسلامة المتهم	٩٩
الفصل السادس: تبعية مأموري الضبط القضائي والإشراف على أعمالهم	١٠٣
الباب الثالث: حقوق الإنسان في مرحلة جمع الاستدلالات	١٠٧

الموضوع	الصفحة
تمهيد	١٠٧
الفصل الأول : القبض	١١٧
المبحث الأول : تعريف القبض ومدلوله	١١٧
المبحث الثاني : القبض والإجراءات المشابهة	١١٩
المبحث الثالث : الجهات المختصة بإصدار أوامر القبض وحالات إصدارها	١٢٩
المبحث الرابع : المبادئ العامة في أوامر القبض	١٣٤
المبحث الخامس : الدفوع المتعلقة بالقبض	١٣٨
المبحث السادس : القيود التي ترد على سلطة رجال الشرطة عند القبض على المتهم	١٤٢
الفصل الثاني : التفتيش	١٤٧
المبحث الأول : تعريف التفتيش وأنواع	١٤٧
المبحث الثاني : تفتيش الأشخاص	١٥٠
المبحث الثالث : تفتيش المساكن	١٥٦
المبحث الرابع : تفتيش السيارات	١٥٩

الموضوع	الصفحة
المبحث الخامس : التفتيش في الأماكن العامة كعمل من أعمال الاستدلالات	١٦٠
المبحث السادس : التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه أو شاهدين	١٦١
المبحث السابع : رضاء صاحب الشأن في تفتيش المنزل	١٦٢
الباب الرابع : تطبيقات قضائية	١٦٧
محتويات الكتاب	٢٢٥

1195185



1195185



حقوق المتهم وضماناته في مرحلة ما قبل المحاكمة

dar.elfker@hotmail.com